

لال

كتاب



سلسلة
ثقافية
فكرية

المحتزلة والثورة

دكتور محمد عمارة



كتاب الهلال

سلسلة شهرية تصدر عن « دار الهلال »

رئيس مجلس الإدارة: مكرم محمد أحمد

رئيس التحرير: كمال النجوى

مدير التحرير: عايد عياد

مركز الإدارة

دار الهلال ١٦ محمد عز العرب

ليقون : ٢٠٦١٠ (عشر حطوط)

KITAB ALHILAL

العدد : ٤٠١ - شعبان ١٤٠٤ - مايو ١٩٨٤

No. 401 — May 1984

الاشتراكات

قيمة الاشتراك السنوى = ١٢ عدداً ، فى جمهورية مصر العربية أربعة جنيهات مصرية و ٨٠٠ مليم بالبريد العادى وفى بلاد اتحادى البريد العربى والافريقى والباكستان عشرة دولارات أو ما يعادلها بالبريد الجوى . وفى سائر أنحاء العالم عشرون دولاراً بالبريد الجوى .

والقيمة تسدد مقدماً لقسم الاشتراكات بدار الهلال فى ج.م.ع نقداً أو بحواله بريديه غير حكومية وفى الخارج بشيك مصرفى لأمم مؤسسه دار الهلال . وتضاف رسوم البريد المسجل على الاسعار الموضحة أعلاه عند الطلب .

كتاب الهدى لـ لال



فلسفة شهرية لنشر الثقافة بين الجميع

الغلاف يريشة
الغذائة سميجة حصنين

دكتور محمد عمارة

المخزلة والشورة

دار الهلال

كلمة

فى هذا القسم - الثالث ، والاخير - من دراستنا عن « فلسفة الحكم فى الاسلام » يأتى حديثنا عن الجوانب التطبيقى للفكر النظرى الذى عرضنا له بالدراسة فى القسم الاول ، والقسم الثانى ..

ففى القسم الاول رأينا تجربة العرب المسلمين فى تكوين « الدولة والسلطة » ، وعرضنا لدلالة هذه التجربة التى تجسدت فى « دولة الخلفاء الراشدين » وما صاحب قيامها من فكر نظرى فى حقل السياسة وفلسفتها .. وما شهدته من صراع على السلطة ، وللدلالة والاسباب التى اربطت بذلك الصراع ..

كما عرضنا للدلالة السياسية لنشأة كل التيارات الرئيسية فى حياة المسلمين السياسية والفكرية ..

وفى القسم الثانى من هذه الدراسة عرضنا لصلب القضية .. قضية فلسفة الحكم فى الاسلام .. وآراء الفرقاء المختلفين حول طبيعة السلطة العليا فى المجتمع ، وشروطها وصفاتها ، والطريق لقيامها ، والمؤسسات السياسية والدستورية اللازمة لاكتمال بنائها ..

وفى هذا القسم - الثالث والاخير - نعرض بالدرس

لقضية هامة تؤكد لنا دراستها أن « المعتزلة » - وهم
أخطر تيارات الاسلام الفكرية - لم يكونوا مجرد مفكرين
نظريين ، وانما كانت لهم جهود سياسية تطبيقية عملاقة ،
حاولوا من خلالها وبواسطتها وضع فكرهم السياسي
النظري في التطبيق ، وتجسيد فلسفتهم السياسية في
المجتمع الذي عاشوا فيه ..

فبعد ان حددوا طبيعة السلطة ، ميزوا بين ماهو
اختصاص للسلطة العليا وماهو حقوق للامة .. ثم
مارسوا الدعوة لسيادة هذه الحقوق والحصول عليها في
المجتمع العربي الاسلامي ، منذ تبلور تيارهم الفكري
وحتى المحنة الكبرى التي أصابتهم بها قوى المحافضة
والتخلف والجمود في العصر العباسي ..

وسرى الباحث والقارئ من خلال صفحات هذا القسم
مكان قضية « الثورة » في فكرنا السياسي الاسلامي ،
وموقف التيارات الفكرية الاسلامية المختلفة من هذه
القضية « القديمة - الجديدة » .. كما سيلمس عظم
العطاء الذي تقدمه دراسة هذه الصفحات من تراثنا حتى
للعصر والمجتمع الذي نعيش نحن فيه !

د . محمد عمارة

البشورة

والنشاط السّياسي

الفصل الاول

ماذا للإمام؟ وماذا للأمة؟

ان عملية اختيار الامام ، وترشيحه وتمييزه من بين من يتفوقون معه في التحلى بصفات الامامة وشروطها ، ومبايعته بالامامة ، تمثل تعاقدًا دستوريا حقيقيا بكل مقاييس هذا التعبير ، فهناك أهل الاختيار ، بواسطة ممثليهم المعبرين عن ارادتهم والحائزين لثقتهم ، طرف أول ، وهناك الامام الذى بايعه وعقد له هؤلاء الممثلون ، طرف ثان ، واكل من الطرفين شروطه المحددة ، وصفاته المنصوص عليها ، وكما لا تصح البيعة تحت ظروف من الاكراه والقسر للطرف الاول ، والا خرج الامر من الامامة الى سلطة التغلب ، فلكذلك لابد من قبول الطرف الثانى للمنصب الذى اختاروه له ، وذلك تفاديا من تولى من لديه صفات مستترة تقدر في اهليته للمنصب ، قد لا يعلمها الناس ولا أهل الاختيار ، « فلا بد من قبول الامام للعقد .. لانه اعرف بنفسه وبباطنه منهم ، فربما علم بما يقتضى تحريم دخوله فى الامامة .. فلا بد من اعتبار الرضا والقبول فيه » (١) .. وحتى اذا لم يكن به ما يمنع من

(١) (المبنى) ج ٢٠ ق ١ ص ٢٧٠ .

توليه المنصب ، وأراد الاعتذار عن القبول ، كانت له حرية الاعتذار ، مع تبيان سبب اعتذاره ، ولا ترقى البيعة الى مستوى التكليف والالزام الا اذا كانت صفات الامامة فسير مجتمعة في احد سواه ، عند ذلك يطلب الالزام والتكليف جانب حريته واختياره ، وتعلو ارادة الامة على رغبته في الاعتذار عن عدم القبول .. (٢) ..

وهكذا تكتمل لهذه المهمة السياسية والدستورية مقومات « التعاقد الدستوري » بين الامة وحاكمها ، وكما يقول الماوردي ، فان الامامة يعهد بها الى « اكثرهم فضلا ، واكملهم شروطا ، ومن يسرع الناس الى طاعته ، ولا يتوقفون عن بيعته .. فان اجاب اليها بايعوه عليها .. وان امتنع لم يجبر عليها ، لانها عقد مراعاة واختيار لا بدخله اكراه ولا اجبار (٣) .. » .. ولان الولايات اجمع لا بد فيها من الاختيار .. (٤) ، كما يقول قاضي القضاة .. والامر الذي يؤكد المضمون الاجتماعي لهذا العقد هو لزوم طاعة الرعية للامام فيما هو من طاعات الله ، لانه لا يستطيع أن ينجز المهام التي فوضت اليه انجازها الا بطاعتها له في تنفيذها ، واعانتها له على هذا التنفيذ ... فهي اذ تطيعه ، في غير المعاصي ، تنزل عن قدر من حريتها الخاصة ، وتقيد اطلاق هذه الحرية في مقابل نهوضه بتنفيذ ما فوضت اليه تنفيذه من المهام ، وهذه القاعدة الجوهرية في « العقد الاجتماعي » ، يعبر

(٢) المصدر السابق . ج ٢٠ ق ١ ص ٢٥١ .

(٣) (الاحكام السلطانية) ص ٧ .

(٤) (المفتي) ج ٢ ق ١ ص ٢٧٠ .

عنها القاضي عبد الجبار عندما يقول : « .. ومن جملة ما يدخل في الامامة : انه يلزم سائر الناس طاعته فيما ليس فيه معصية ولا اقدام على محظور ومحرم .. فيجب ان يطاع في ذلك الباب . وهذا مما يختص به دون غيره : لان الطاعة لا تجب . على هذا الوجه ، الا له .. فمن لم يطعه فهو مخطيء ، وان كان مشاقا له فهو فاسق ... لانه - « اى الامام » - قد لزمته للامة امور لا يمكنه القيام بها الا بغيره ، فلو لم تقل : ان طاعة غيره له لازمة لم يتمكن مما ذكرناه » من المهام المفوض اليه انجازها .. (٥) .

فهو « عقد اجتماعى » ، قائم على المراضاة والاختيار . فاذا تم عقد المراضاة هذا ، تم التكليف وقام الالتزام بالنسبة للامام ، ولذلك امتنع عليه ان يستقيل من منصبه ويتخلى عن مهامه طالما لم يوجد ما يمنع من نهوضه بتنفيذ ما فوضت اليه الامة ، ويستدلون على ذلك بما روى من « ان ابا بكر لما فرغ من قتال اهل « الردة » قام فى الناس خطيبا ثلاثة ايام ، يقول : اقبلونى .. » فرفض المسلمون استقالته ، فاستمر فى النهوض بمهام الخلافة (٦) . وان كان البعض يجيز استقالته استنادا لتلك الواقعة ، اذ لو لم يعلم ابو بكر جوازها لما عرضها .. واستنادا الى خلع الحسن بن على نفسه ، ولانه وكيل للمسلمين ، وللوكيل عزل نفسه .. (٧) .

(٥) المصدر السابق . ج ٢٠ ق ٢ ص ١٧٤ .

(٦) المصدر السابق . ج ٢٠ ق ٢ ص ١٤٦ .

(٧) (كتاب الامامة) لابي يعلى . ص ٢١٢ ، ٢١٤ .

أما طبيعة الأمور التي تفوضها الأمة الى الإمام ، وتبأيعه
كى يختص بنظرها والقيام عليها وتنفيذها ، والتي هي
مجموع سلطاته ، وفيها نطاق اختصاصه ، فانها تجعل
دولة الإمامة دولة أقرب الى ما نسميه فى عصرنا « بالدولة
الشمولية » ، أى التى لا يقف سلطانها عند حد الحكم
بين الناس فيما يترافعون به اليها من المنازعات ، وحفظ
الامن الداخلى ، والدفاع عن البيضة والحوزة والاستقلال
فقط ، ثم ترك مامداً ذلك لمبادرات الناس الدائمة وحرية
الخاصة ، وإنما هي دولة تمتد بنشاطها ونفوذها وسلطانها
الى كل مجالات الحياة ذات الطابع العام المتصل بمجموع
الناس وجماعتهم ، فكرية كانت تلك المجالات أو اقتصادية
أو اجتماعية ، ولا تدع للفرد أن يحتكر لذاته وحرية
الخاصة من المجالات إلا ما يختص بذاته ، دون تأثير على
المجموع ، حال كونه قادر على النهوض بما تختص به
هذه الذات الفردية ، فإذا عجزت عن الوفاء بحق عالمها
الخاص امتدت يد الدولة لتدبر لها شؤونها الدائمة
الخاصة ، ومدت عندئذ من المجالات العامة التى تشملها
سلطة الدولة والإمام . .

والحسن البصرى يقول أن الاسلام قد أعطى من شؤون
ومجالاته الى السلطان أربعة مجالات ، هي : « الحكم ،
والقضاء ، والجمعة ، والجهاد » فهذه « أربعة من الاسلام
الى السلطان » (أ) . وفى الحكم ، كما هو ظاهر ، وكما
حدثت فى التجربة ، يدخل التنفيذ بأجهزته ، والقضاء

(أ) (عيون الاخبار) لابن قتيبة . مجلد ١ ص ٢ . طبعة دار الكتب
القاهرة .

بأجهزته ، وفي الفئء يكون دور الدولة في المال والاقتصاد ،
وفي الجهاد يكون دورها العسكري ، وفي الجمعة يأتي دور
الامام في القيادة الدينية والروحية ، كقدوة حسنة
ترعى شعائر الاسلام وتنتصر لاخلاقيات الدين الحنيف ..
وهذه المهام الاربعة نجد لها مفصلة بعض التفصيل عند
الماوردي ، حين يقول : « .. والذي يلزم سلطان الامة من
امورها سبعة أشياء :

أحدها : حفظ الدين من تبديل فيه ، والحث على
العمل به ، من غير اهمال له .

والثاني : حراسة البيضة : والذب عن الامة من عدو
الدين أو باغى نفس أو مال .

والثالث : عمارة البلدان باعتماد مصالحها ، وتهذيب
سبلها ومسالكها .

والرابع : تقدير مايتولاه من الاموال بسنن الدين ، من
قير تحريف في اخذها واعطائها .

والخامس : معانة المظالم والاحكام ، بالتسوية بين
اهلها ، واعتماد النصفة في فصلها .

والسادس : اقامة الحدود على مستحقها ، من غير
تجاوز فيها ولا تقصير عنها .

والسابع : اختيار خلفائه في الامور أن يكونوا من اهل
الكفاية فيها ، والامانة عليها .. » (٩) .

ثم يرتفع هذا العدد الى عشرة ، عند الماوردي أيضا ،
وعند أبي يعلى ، ولكن دون الخروج عن هذه الاصول لهذه

(٩) (أدب الدنيا والدين) ص ١٣٩ .

المهام التى هى حدود تفويض الامة فيما فوضت
للإمام .. (١٠) .

ونحن نلاحظ أن المهمة السابعة التى « تلزم » السلطان
من أمور الامة ، هى اختيار الخلفاء والاعوان . من الامراء
والحكام والقضاة ، وباقى اجهزة الحكم والتنفيذ ،
والقضاء ، والامن .. الخ .. الخ .. على أن يكونوا من
اهل الكفاية والامانة .. أى أن تصور الفكر السياسى هنا
خاص بالحديث عن « دولة » و « جهاز دولة » ، وليس
عن « امام فرد » وكفى .. فمبحث الامام والامامة هو
عنوان لمبحث الدولة وسلطة الحكم فى البلاد .. وكل ذلك
مندرج ومعنى عند بحث ما يتعلق بالامامة والامام ...
وسنرى أن لبعض هذه الاجهزة نوعا من الاستقلال ،
يجعلها احيانا خارج سلطة الامام ، على نحو ما ، رغم أنه
هو الذى يوليها ويقيمها كى تباشر ما لها من مهام ..
كما نلاحظ أيضا أن المهام المالية والاقتصادية للدولة قد
مثلت امرين من الامور السبعة - الثالث والرابع - حيث
تقرر أن للدولة سلطانا فى عمارة البلدان ، أى دورا فى
الاقتصاد ، حفظا ، وتجديدا ، وانشاء .. كما أن عليها
أن تقدر الحدود بين ماتصرف فيه من الاموال وما تدع
التصرف فيه للفرد وفق حريته الخاصة .. وهو
ما سنتناوله بعد قليل ..

ومادامت الامامة عقد مراضاة واختيار ، عهدت الامة

(١٠) (الاحكام السلطانية) للماوردي . ص ١٥ ، ١٦ . و (الاحكام
السلطانية) لابي يعلى . ص ١١ ، ١٢ .

بموجبه الى الامام أن يتصرف في هذه الامور السبعة من
أمورها ، بحيث يعلو فيها سلطانه على سلطان الفرد
والافراد الذين تتكون منهم هذه الامة ، فان بحث العلاقة
بين الانسان الفرد وبين الدولة ، هو أمر هام ، وتحديد
الحدود التي لكل منهما هو المدخل لبحث سلطات الامام
.. وماذا له ؟ وماذا للامة ؟..

ولقد حدد المعتزلة الفواصل بين اختصاص الفرد
واختصاص الدولة تحديدا دقيقا ، وأبرزوا وجهة نظرهم
في هذا الموضوع على نحو يستحق الإعجاب .. فعندهم :
أولا : أن دوافع الامام وغاياته ، سواء في أمور الدين
أو الدنيا ، يجب أن تحكم بمبدأ أساسى وهام وهو :
تحقيق ما يعود بالنفع ، وما يندفع به الضرر .. أى جلب
المصالح ، ودرء المفسد .. هذا هو المبدأ الاساسى والغاية
العامّة التى تستهدفها الدولة والامام ..

ثانيا : أن سائر مجالات النفع العام ، وميادين النشاط
التي يتحقق عنها عائد على الجماعة هى من اختصاصات
الدولة والامام .. على سبيل الوجوب ، لا الجواز ..
فالدولة مكلفة بالنهوض بمهام تلك المجالات .

ثالثا : أن جلب المنافع ودفع المضار في الأمور التي تخص
الفرد ، للفرد أن يسعى فيها وفى تحصيلها ، دون الدولة ،
على أن يكون اختصاصه بها مشروطا بأن يكون ذلك السعى
« بالوجوه المعقولة » .. وهذا الاختصاص هو على سبيل
الجواز لا الوجوب ..

رابعا : أن على الدولة أن تتدخل ، بدلا من الفرد ،

للنهوض بالامور التى هى من اختصاصه كفرد ، اذا عجز
عن القيام بها ، او قام بها على نحو غير كامل . .

خامسا : ان للدولة والامام ، فوق كل ذلك ، حسق
التدخل والتداخل فى « مواضع مخصوصة » واوقات
مخصوصة فيما للفرد خصوص السعى فيه . .

وهذا التحديد لعلاقة الفرد بالدولة ، ودور كل منهما ،
وهو التحديد الذى يميل ، كما قلنا ، الى طابع « الدولة
الشمولية » ، يقدم له القاضى عبد الجبار صياغة دقيقة
التعبير عندما يقول : « ان الامام مدفوع ، فيما يتصل
بأمر السياسة ، الى امرين : احدهما : امر الدين ، والآخر
أمر الدنيا . وفى كل واحد منهما يلزمه النظر من
وجهين : احدهما : ما يعود بالنفع ، والآخر : ما يندفع به
الضرر . وانما نصب لهذه الامور التى ذكرناها ، اذا كانت
عائدة على الناس ، لان ما يخص كل واحد من اجتلاب
المنفعة ودفع المضرة ، بالوجه المعقولة ، قد يجوز له
السعى فيه ، الا فى مواضع مخصوصة . وانما يتراد
الامام لما لم يجز للانسان السعى فيه ، ولمن لا يكمل
التصرف فى منافعه ومضاره ، ولما يعود النفع والضرر فيه
على الكافة دون الاعيان المخصوصة . . » (١١) .

تلك هى الحدود العامة بين ما للفرد ، خاصا به ، وبين
ما للدولة والامام . .

اما المهام التى قوضت الامة أمر انجازها للامام ومن
يوليه ، أى للدولة وجهازها ، فانها كثيرة ، تتناسب فى
الكثرة والاتساع مع « الطابع الشمولى » الذى مال اليه

(١١) (الملقى) ج ٢٠ ق ١ ص ٩٧ .

هذا الفكر السياسى .. ومن هذه المهام ما تختص الدولة بتديره وانجازه وحدها .. ومنها ما تقوم فيه بدور المدير مع الاستعانة بالامة على انجازها ، لما لهذه المهام من طابع عام لا تستطيع الدولة بجهازها القيام بها وحدها من دون الجمهور ..

فمن النوع الاول مهام مثل :

١ - القيام على الاحكام اللازمة فى المنازعات والاختلافات بين الرعية .. اذ الفصل فى هذه القضايا ، والقطع فيها هو من اختصاص الامام والدولة ، لان فى هذه الاحكام جبرا للبعض على رد حقوق للبعض الآخر ، وتنظيما للشهاد ، وتعديلا للشهود ، وغير ذلك من الامور التى لا يحق لغير الامام ودولته التصدى لها .. (١٢) .

٢ - اقامة الحدود وتنفيذ العقوبات .. ولقد منع المعتزلة أن يتولى ذلك أحد غير الامام وجهاز دولته ، لان العقوبة اذا كانت حقا لله فالامام او من ينبيه هو المتولى لانزالها ، وان كانت حقا لفرد او جماعة من الامة فانزالها حق الامام الذى فوضوا اليه هذه المهام .. حتى لقد فرقوا وميزوا بين النهى عن المنكر والمنع منه ، الذى هو واجب عامة المسلمين ، وبين اقامة الحد على مرتكب المنكر ، فاجبوا الاول على الكل وخصوا الامام واعوانه بالثانى ، لان « النهى عن المنكر : هو مايجرى مجرى المنع منه ، فاما اقامة الحد فجار مجرى الجزاء على المنكر ، واحد الامرين يخالف الآخر » وضربوا لذلك مثلا بأن على الانسان أن يمتنع عن المنكر بأمور أكثر وأشد من تلك التى يمنع

(١٢) المصدر السابق ج ٢٠ ق ٢ ص ١٦١ .

بها غيره من المنكر ، ومع ذلك فلا يجوز للمرء أن يقيم الحد على نفسه ! ..

واختلفوا مع الذين جعلوا لمالك الرقيق اقامة الحد عليه ، وتأولوا الحديث النبوي الذي جاء فيه أن للرجل اذا زنت أمته أن يجلدها .. وقالوا : يجب أن يحمل على معنى : « أنه يتوصل الى جلدها بان يحملها الى الامام ، كما يقال في الامام : أنه يجلد ، على سبيل ذلك » .

واستأنسوا لموقفهم هذا بالاجماع على أن شهود اثبات الزنا ، مثلا ، لا يحل لهم أن يقيموا الحد ، مع أنهم هم شرط اقامة هذا الحد ..

كما جعلوا للامام وحده قتل المرتد .. وقالوا : ان اهدار دم المرتد ، وسقوط القود عن يقاتله ، اذا قتله ، لا ينفي أن حق قتله خاص بالامام ..

ولم يجعلوا لمولى الدم تنفيذ القصاص ، وانما له المطالبة به ، كما له العفو عنه ، اما استيفاء القود فحق الامام ، لا يجوز لغيره أن يفعله ..

وميزوا بين ذلك وبين أن يقتل الانسان من اراد نفسه أو ماله ، لانه عندئذ يكون دافعا للضرر عن نفسه وماله ، وحتى في مثل تلك الحالات فانه لا يحل له قتل المعتدي اذا استطاع منعه بما هو دون القتل ..

ورأى المعتزلة أن اختصاص الامام وأعوانه باقامة الحدود وتنفيذ العقوبات هو الذي يجعل الامام حاكما لا مجرد حكم بين الناس ، والقول بغير ذلك يفتح الباب للفوضى عندما تتحول هذه المهام من اختصاص الامام

الى امور عامة يمارسها الناس كما يمارسون حقوقهم
المشتركة .. (١٣)

٣ - تكوين جهاز الدولة .. فذلك الامر خاص بالامام ،
واى وال او امير او حاكم لا يكتسب « الشرعية » قى
ولايته . فيحق له النصرف ، الا اذا كانت اقامته من قبل
الامام .. ولذلك فان الولاة والامراء الذين يوليهم السلطان
المتغلب المقتصب للسلطة لا شرعية لولاياتهم ولا لتصرفاتهم
واحكامهم ، حتى لو توفرت فيهم شروط الولاة وجرت
تصرفاتهم على مقتضى السنة والقانون .. « لان ذلك ليس
الا للامام ، وما يفعله غيره لا يؤثر » ، واذا مضت فى الناس
تصرفات ولاة السلطان المتغلب كانت هذه التصرفات مثل
مشورة الحكم يتوقف امضاؤها وتنفيذها على رضى طرفى
النزاع ، ومن هنا فارقت حكم الحاكم الشرعى المتولى من
قبل الامام ..

وهؤلاء الولاة والحكام الذين يوليهم الامام ، لهم نفس
شرعيته وسلطاته ، فمن كان منهم صاحب ولاية مطلقة
كانت له سلطة الامام المطلقة فى ولايته ، ومن كان صاحب
ولاية خاصة فله فيها سلطات الامام كذلك ، ولهم على
الرعية الطاعة فى الاحكام .. (١٤) .

اما هذه الولايات التى يختص بها الامام فهى اربعة
اقسام :

القسم الاول : اولئك الولاة الذين تكون ولاياتهم عامة
فى الاعمال العامة ، كالوزراء ..

(١٣) المصدر السابق . ج ٢٠ ق ٢ ص ١٥٢ - ١٥٧ .

(١٤) المصدر السابق . ج ٢٠ ق ٢ ص ١٦١ ، ١٦٢ ، ١٦٤ و (ادب

القاضى) ج ١ ص : ١٣٩ ..

والقسم الثانى : الولاة الذين تكون ولاياتهم عامة فى
أعمال خاصة : كحكام الاقاليم ..

والقسم الثالث : الولاة الذين تكون ولاياتهم خاصة فى
الاعمال العامة ، كقاضى القضاة ، والفائد العام للجيش ..

والقسم الرابع : الولاة الذين تكون ولاياتهم خاصة فى
الاعمال الخاصة ، وهم الذين يتولون الوظائف المحلية ،
كقاضى الاقليم ، وجامع الضرائب فيه (١٥) .

٤ - تولية القضاة ، ورعاية اعمالهم .. فليس لغير
الامام ، او من ينوبه ، تولية القضاة . ومثلهم مثل الولاة
والحكام لا تحصل الشرعية لولايتهم وتصرفاتهم الا
باستنادها الى الاختيار الحر من الامام .. وتقليد القضاء
فى الدولة واجب وفرض متعين على الامام ، لانه لا يصح
الا من قبله ، ولانه داخل فى عموم ولايته
وسلطاته .. (١٦) .

ومع أن القضاة يتولون مناصبهم من قبل الامام ،
وتتوقف شرعية أحكامهم وقوتها على هذه التولية منه ،
فان لهم من الاستقلال والسلطان ما يضمن لمنصبهم
واحكامهم أداء ما نيظ بهم من مهام العدل بين الناس ...
فالقاضى بعد توليه القضاء ، يصبح نائبا عن الاممة
مستنابا فى حقوقها ، لا نائبا ووكيلا عن الامام ، ومن ثم فانه
لا ينزل بعزل الامام ولا بموته ، بل ان لجهاز القضاء ثباتا
مستمدا من استمرار الاممة وسلطتها .. « فالخليفة

(١٥) (الاحكام السلطانية) للماوردي . ص ٢١ . و (الاحكام
السلطانية) لابي يعلى . ص ١٢ .
(١٦) (ادب القاضى) ج ١ ص ١٣٧ .

يستنيب الفضاة في حقوق المسلمين ، فلم ينزلوا بموته
وتغير حاله ... ولذلك لا يجوز للحليف ان يعزل العاضى
بغير موجب « .. كما يقول الماوردى .. وليس له عزله
الا بموجب يفتضى ذلك ، كان يظهر ضعفه في عمله ، او
لوجود من هو ائنا منه واقدر على اشاعه العسسل فى
الاحدام ، ولا يكون عزله الا باجتهاد .. فاذا خالف الامام
ذلك ، وعزل العاضى بلا اجتهاد وبلا موجب ، كان مخالفا
للالولى ، وهذا العزل يمضى - لانه حكم من احكام
الامام - اذا لم يخالف نصا او اجماعا ، والارد العسل
واوقف تنفيذه ، رغم انه حكم السلطة العليا فى البلاد (١٧) !
ويؤكد استقلالية القضاء انه - رغم تولى رجاله
امرهم من قبل الامام - هو جهة الفصل فى القضايا التى
يكون الامام طرفا فيها ، لانه جهاز له من الاستقلال ما يجعله
مستنابا فى حقوق المسلمين لا فى حقوق الامام .. « فاذا
اراد الامام محاكمة خصم جاز ان يحاكمه الى قضائه ،
لانهم ولاه فى حقوق المسلمين ، وان صدرت عنه
ولاياتهم .. « .. اما اذا اراد ان يجعل النظر فى هذه
الخصومة الى من يتولاه من خارج الجهاز القضائى -
كما يشهد عصرنا فى المحاكم الاستثنائية والعسكرية احيانا
- فاذا صدر امر الامام بتقليد القضاء لذلك المتولى قبل
رفع هذا النزاع الذى هو طرف فيه ، مضت جهة
التقاضى هذه فى نظر القضية والفصل فيها دون ان يكون
لخصم الامام حق الاعتراض عليها ، اما اذا حدث الترافع
فى النزاع ، ثم انشا الامام جهة التقاضى هذه بعد ذلك ،

(١٧) المصدر السابق ج ٢ ص ١٤٢ ، ٣٩٩ .

فلا يحق لها الفصل في الخصومة الا برضا الخصم ، اذ يكون له عندئذ حق الاعتراض عليها .. وكما يقول الماوردي : فانه « ان حاكم الامام خصمه الى واحد من رعيته جاز ، ثم نظر : فان قلده خصوص هذا النظر صار قاضيا خاصا قبل الترافع اليه ، فلم يعتبر فيه رضا الخصم ، وان لم يقلده النظر قبل الترافع اعتبر فيه رضا الخصم .. » (١٨) ، فالحاكم الخاصة التي يشهدها عصرنا ، والتي تتألف بقرارات تصدر بعد وقوع الحدث موضع التجريم ، لخصوم الدولة والامام - حسب رأى المعتزلة - ردها والاعتراض عليها ..

هـ - مدخل الامام في الشؤون المالية والحياة الاقتصادية .. وبمثل هذا الجانب من جوانب سلطات الامام ومهامه أحد القضايا التي تدل على نظرة المعتزلة التي اختارت « الطابع الشمولى » للدولة ، كما يقدم نموذجا للتوازن الذي حاولوا اقامته بين حقوق الفرد وحرياته وحقوق المجتمع وحرية الدولة والامام .. فهـ : مبحث هام في موضوعنا هذا ، من زاوية فلسفته الاجتماعية ودلالاتها ، ومن زاوية تحديد طابع الدولة التي نحائنها فكر المعتزلة ..

لقد قرر المعتزلة حق الامام في التدخل في الاموال الخاصة بالافراد ، سواء بالاضافة لهم والتملك ايهاهم ، او بالاخذ منهم والازالة عنهم .. وقالوا : « ان للامام مدخلا في مال اهل التمييز والعقل .. لانه قد نصب

(١٨). المصدر السابق ، ج ٢ من ١١٦ ، ١١٧ .

لتدبير خاص وعام في النفوس والاموال وما يتبعهما .. «
هذا من حيث المبدأ العام والقاعدة الكلية .

وهم يميزون بين نوعين من الاموال :

١ - الاموال الظاهرة ، ٢ - والاموال الباطنة ...
وبين نوعين من التصرف :

١ - التدبير . ٢ - والملكية ..

فالاموال الظاهرة : هي التي تأتي الى بيت المال وخزانة الدولة ، ثم تخرج منها الى مصارفها المحددة .. وفي هذه الاموال للامام مدخل ، فله ان يملك اصحاب الحقوق في هذه الاموال حقوقهم فيها ، بأن يصرف لهم انصبتهم وسهامهم .. كما ان له ان يأخذ من هذه الحقوق والسهم ما للغير .. فالارض العشرية او الخراجية ، مثلاً هي نموذج لهذه الاموال الظاهرة ، والامام يأخذ منها العشر أو الخراج ، وهذا هو الاخذ والازالة .. كما انه يضيف الى القائمين عليها ويدع لهم ما سوى الحقوق المقررة فيها ، وهذا هو التملك والاضافة ..

وليس هناك خلاف على ان للامام هذه الحقوق في هذه الاموال الظاهرة ..

اما الاموال الباطنة : فهي القائمة في حوزة الافراد .. وفيما يتعلق بتدبير هذه الاموال والتصرف فيها « تشغيلاً » فيما نسميه « بالدورة الاقتصادية » والتكسب بها في انواع المكاسب المختلفة ، لا خلاف على ان ذلك كله حق مصون لاصحابها وحائزها اذا كانوا : هائلين ، مميزين ، قادرين على ادارة التصرف الرشيد

(١٩) (المقرر . ٢٠ ق ٢ من ١٥٨ ، ١٥٧ .

في هذه الاموال .. اذ « العاقل المميز هو املك بتدبير نفسه وماله ، في اجتلاب المنافع اليها ودفم المضار عنها ، فلا مدخل للامام في هذا الباب » .

اما اذا فقد الحائز للمال هذه الصفات « كالصبي ، والمجنون ، ومن لا تمييز له اصلا » أو امتنع عليه القيام بهذا النشاط الاقتصادي لما يعينه من ذلك ويحول بينه وبينه ... فان للامام مدخلا في حفظ ذلك المال وتشغيله ..

هذا عن « تدبير » الاموال الباطنة .. وهو امر متفق عليه ، ولا خلاف فيه ..

بقيت قضية « الملكية » في هذه الاموال الباطنة ، لمن هي ؟ الامام والدولة ؟ ام للافراد الحائزين ؟ .. اذ اختلفوا في هذا الموضوع .. فمنهم من اجراها مجبري الاموال الظاهرة ، فجعل حق الملكية فيها للامام والدولة ، ومنهم من جعل ملكيتها للحائزين لها .. وبعبارة القاضي عبد الجبار فانهم « اختلفوا في الاموال الباطنة ، فمنهم من يقول : تجرى مجرى الاموال الظاهرة - « فتسكون ملكيتها للامام » - وفيهم من يقول : قد جعل الملك مرتثا به » ، اى بمديرها وحائزها ..

والذين قالوا انها ملك للحائزين لها اختلفوا في اصول ملكيتهم لها ومستند هذه الملكية ، وفي نوعها ، ومدادها كذلك .. فقال فريق منهم قولا يجعل من هذه الملكية ملكية « منفعة » لا ملكية « رقبة » ، لانهم جعلوا الحق في هذه الاموال للامام ، وجعلوا الحائز وكيله في هذه الاموال عن الامام .

وبعض من هذا الفريق قال ان مستند هذه الوكالة من الامام هو عقد امام سابق ، هو عثمان بن عفان الذى اقطع الصوافى والاموال العامة واباح للعرب تملك الارض المفتوحة بعد ان منع ذلك عمر بن الخطاب .. فتصرف عثمان هو العقد الذى يمثل مستند هذه الوكالة فى الاموال الباطنة .. ومنع هذا البعض فسخ هذا العقد ، اى منع تغيير الوكيل ونزع صفة الحيازة عنه وحرمانه من التصرف الحر فى حيازته .. لانه « صار وكيل الامام بعقد امام متقدم لا يجوز فسخه » .

والبعض الآخر ، من هذا الفريق ، وافق على : ان الحق فى هذه الاموال هو للامام ، وعلى ان للحائز صفة الوكيل عن الامام فيها .. ولكنه خالف فى تأييد هذه الوكالة ، وقال : ان « للامام ان يعزل رب المال ، ويصير عند ذلك هو احق ، لان عثمان هو الذى جوز ذلك فى ارباب الاموال ، فليس فعله بقضية واجبة على كل الحكام ! .. »

هذا عن الفريق الذى جعل ملكية « الرقبة » فى هذه الاموال للامام .. اما الفريق الثانى فهو الذى قال بان حيازة هذه الاموال الباطنة انما هو على سبيل ان ملكية رقتما للحائز بن لا للامام ، فهم يقومون فيها « على طريق الوكالة ، لانهم اولى بذلك » من الامام ..

هذا هو رأى المعتزلة فى مدخل الامام والدولة وتدخلهم فى الاموال : وفى الاموال الظاهرة : الملكية والتصرف للامام .. وفى الاموال الباطنة : له مزية ومدخسل ، يتراوحان بين الملكية ، عند البعض ، وبين الرعاية لضمان

« التشغيل » بواسطة أصحابها إذا استطاعوا والاف بواسطة الدولة ، عند البعض الآخر .. (٢٠) .

فإذا أضفنا الى ذلك مقالته المعتزلة عن تفويض الامة لامامها ، بموجب عقد الامامة ، النهوض بعمارة البلدان ، صيانة وتجديدا وانشاء ، وذلك باعتماد مصالحها ، وتهذيب سبلها ومسالكها .. (٢١) ، علمنا مقدار ما للامام من حقوق فى الاموال والاقتصاد ..

تلك نماذج من المهام التى يختص الامام بمباشرتها ، بنفسه وبجهاز دولته ..

وهناك مهام يختص الامام بتديرها ، لكن ليس وحده ، ولا بحماز الدولة فقط ، وانما بواسطة الامة ككل ، وهى تلك التى يكون تدبير الامام فيها داخلا فى نطاق المسائل التى تهم الامة ، فلا تيسر انحازها بحماز الدولة وحده ، وذلك مثل : الجهاد ضد اعداء الدين المعاندين له ، والفراة الطامعين فى نفس الوطن أو ماله ، وحفظ البسلاذ » والحماة عليها والدفع عنها وعن أهلها .. (٢٢) « ..

ففى هذه المهام يجتمع تدبير الامام والدولة الى الجهد العام للامة لتحقيق الغايات المرجوة فى تلك الميادين ...



وقضية أخرى عرض لها المعتزلة فى مبحثهم الخاص بمهام الامام وسلطاته واختصاصاته ، وهى التى نسميها

(٢٠) المصدر السابق ج ٢٠ ق ٢ ص ١٥٧ - ١٥٩ .

(٢١) (أدب الدنيا والدين) ص ١٣٩ .

(٢٢) (ألفى) ج ٢٠ ق ٢ ص ١٦٣ .

في فكرنا الدستوري المعاصر بقضية « الفصل بين سلطات الدولة الثلاث » : التشريعية ، والتنفيذية ، والقضائية .
ولقد اشرنا من قبل الى ذلك الحق في الاستقلال الذي تقرر للقضاء ، ونشير هنا الى أنهم قد قرروا لسلطة التشريع أيضا استقلالا يميزها عن سلطة الامام ، التي هي في الاساس سلطة تنفيذ . . . ولقد مرت بنا نصوص كثيرة تحدث فيها المعتزلة عن أن الامام تنصبه الامة لتنفيذ الاحكام واقامة الحدود . . . وليست مهمة التشريع من بين المهام التي تفوضها له الامة بموجب عقد الامامة ، ولم يذكرها المعتزلة في الامور السبعة التي اعطت الامة امامها الحق في تدبيرها . .

صحيح أن شرط الامام أن يكون مجتهدا ، ولكنه واحد من المجتهدين ، وليس الوحيد في الاجتهاد ، « والتشريع يصدر عن الكتاب والسنة ، أو اجماع الامة ، أو الاجتهاد ، وهو بهذا مستقل عن الامام ، بل هو فوقه ، والامام ملزم ومقيد به . وما الامامة في الحقيقة الا رئاسة السلطة التنفيذية . . » (٢٣) . . وكما يقول المستشرق جيوم : فان الامام « لا يملك أية مقدرة على تحويل القانون ، بل هو مضطر الى تطبيقه بحذافيره . . » (٢٤) .

والقاضي عبد الجبار يحدد الطبيعة التنفيذية لمنصب الامام فيقول : « أعلم أن الامام انما يحتاج اليه لتنفيذ هذه الاحكام الشرعية ، نحو اقامة الحد ، وحفظ البلد ، وسد الثغور ، وتجهيز الجيوش ، والغزو ، وتعديل

(٢٣) (النظريات السياسية الاسلامية) ص ٣٣٥ .

(٢٤) (القانون والمجتمع) ص ٤٣٦ .

الشهود ، وما يجرى هذا المجرى .. » (٢٥) ، وهو فكر كان موضع التطبيق في الفترات العادلة من تاريخ الحكم في الدولة العربية الاسلامية ، عندما التزم بعض الخلفاء حدود المهام المفوضة اليهم ، على نحو ما فعل ، مثلاً ، عمر بن عبد العزيز ، الذي يقول فيما يرويّه عنه أنس بن مالك : « لست بقاض ، ولكنى منفذ ، ولست بخير من أحد ، ولكنى أثقلكم حملاً ! .. » (٢٦) .

تلك هي اختصاصات الامام ، كما رآها المعتزلة ، وهذه هي حدود التفويض الممنوح له من الامة بموجب « العقد الاجتماعي » ، عقد الامة .. فللفرد نطاق وحرية وتدبير .. وللامام نطاق وحرية وتدبير ، وهناك محاولة لايجاد توازن بين الطرفين .. ولكن كفة الميزان في هذه المحاولة ، ومن خلال فلسفة المعتزلة في الحكم ، تميل لصالح الامام والمجتمع و « الدولة الشمولية » ، كما اتضح من النماذج التي اشرنا اليها ، وخاصة نموذج الاموال والاقتصاد .



وبدئى أن سلطات الامام هذه مرهون ممارسته لها بانتفاء عجزه عن هذه الممارسة ، ولذلك فليس في فكر المعتزلة أو غيرهم تحديد لمدة معينة تنتهي بانتهائها ولاية الامام ، فعقد التراضي غير مشروط بعمدة زمنية ، وإنما هو مشروط ، ضمناً ، بصلاح الامام وقدرة على انجاز

(٢٥) (شرح الاصول الخمسة) ص ٧٥٠ .

(٢٦) (طبقات ابن سعد) ج ٥ ص ٢٧١ .

ما هو مفوض اليه من أعمال .. ولذلك فان المرض ، مثلاً ،
يقدر في امامته اذا اثر في الصفات التي يجب توافرها
فيه . اما اذا لم يؤثر في تمكنه من مهامه وقدرته عليها فلا
يحول بينه وبين الاستمرار في الامامة .. فلا يخرج الامام
الصالح القادر عن منصبه الا الموت او الامر الذي يحل محل
الموت بالنسبة له كإمام . لا كفرد يحيا الحياة بمعناها
اللغوي .. ومثل الموت في ذلك ما يعرض له من : « الجنون ،
وبطلان الاعضاء والحواس ، والخرف ، والكبر .. الى
غير ذلك . لان في مثل هذه الاحوال يتعذر عليه القيام
بما يختص الامام ، فتصير حياته كموته في وجوب
الاستبدال به . ذلك واجب من جهة العقل ، لا يحتاج
فيه الى سماع . لان المقصد باقامته اذا كان مما يبطـل
وبزول بهذه الامور ، فلا بد من أن يخرج من كـونه
اماماً .. » (٢٧) .

اما اذا عجز الامام عن النهوض بمهام الامامة لاسباب
خارجة عن ذاته ، مثل أن يغلب عليه البقاة والخوارج أو
يقهره الاعداء ، فان صفة الامامة وحقوق الامام لا تزول
عنه بذلك القهر ، ولا يصح أن يتخذ الناس لهم اماماً
جديداً .. « لان ذلك يجري مجرى العارض المانع من
التصرف » .. لانهم لو أقاموا اماماً جديداً مع بقاء القهر
والتغلب كان حاله حال الامام المغلوب ، وان أقاموه بعد
زوال القهر والتغلب كان الاول هو الامام ، لبقائه على
صفاته وحقوقه في الامامة ، اذ لا يصح تنصيب امامين في
وقت واحد .. اما تصريف الامور وتسيير مصالح

(٢٧) (المفنى) ج ٢٠ ق ٢٠ ص ١٦٩ .

الناس وأحكامهم في فترة القهر والتغلب ، حال كسبون
الامام معهورا ، او محبوسا ، او اسيرا ، مثلا ، فانه يتم
عن طريق تعيين من ينوب عنه في القيام بذلك ، كنائب
عن الامام ، وليس لمام جديد . وذلك مشروط بأن يكون
القهر والتغلب خاصا بذات الامام وشخصه ، أما اذا كان
عاما للامة فان تعيين من ينوب عنه في تسيير أمور الامامة
ان يكون مجديا ، اذ لن يسمح به المتغلبون والاعداء . .
والجهة التي تقوم بتعيين النائب هو الامام المعهور ، اذا
استطاع ، فان عجز ، سواء بالقول أو الكتابة ، كان لاهل
الاختيار أن يختاروا من بينهم من ينوب عن الامام في
تسيير أمور الحكم حتى يزول العارض الذي يمنع من
تصرف الامام . .

وعلى حالة القهر هذه قاس بعض المعتزلة وضع البسلاد
اذا أتى عليها حين من الدهر تعذر فيه نصب الامام ،
لاستمرار الفتن والخروج وتمكن الخارجين ، أو للافتقار
الى من تتوفر فيه صفات الامامة ، فقالوا : ان « للمسلمين
ان يقيموا ، والحال هذه ، حاكما أو أميرا ممن يصلح
لذلك ، لان هذا الحال حال عذر وضرورة . . » (٢٨) . .
هذا من حال الامام وتصرفه عند حدوث القهر له
والتغلب عليه . .

أما حكم المتغلب وتصرفه ، فان المعتزلة ترفضه
وترفض اعطاءه أية شرعية مهما تكن الظروف فليس هناك
مجال لتجويض تصرفاته ، بل الواجب هو منعه من بغيه
وتسلطه وإبطال ما هو عليه ، وبطلان تصرفاته تابع من
(٢٨) المصدر السابق . ج ٢٠ ق ١٦٥ - ١٦٧ و (الاحكام
السلطانية) للماوردي . ص ١٩ ، ٢٠ .

استناده فيها الى امر باطل وهو البنى والقهر
والاستيلاء ..

لكن القضية التى فصل فيها المعتزلة ، بل واختلف
البعض منهم مع جمهورهم فيها . هى الكلام فى حكم
التصرفات التى قام بها المتغلب ، والتى أنجزها بالفعل ،
رغم عدم جواز ذلك له ومنه ، هل تجزى هذه التصرفات
وتبرىء ذمة الناس اذا كانت زكاة جمعها منهم مثلا ، أو
قودا وقصاصا انزله بمستحقه ، أو احكاما فصل فيها ؟
وهل يجوز للناس الدين وقعوا تحت تغلبه ان يستعينوا
به فى الترافع عنده والاحتكام اليه ؟ .. أى أن القضية
هى : ما حكم التصرفات الواقعية والفعلية التى تنجزها
سلطة المستبد ودولته ؟ وما موقف الناس من جهاز دولة
الاستبداد والتغلب ؟

ان بعض متأخري المعتزلة الذين عاشوا فى زمن أصبح
التغلب فيه هو الطابع الغالب على المجتمعات الاسلامية -
مثل الماوردى « ٣٦٤ - ٤٥٠ هـ ٩٧٤ - ١٠٥٨ م » - قد
مالوا الى القول بامضاء تصرفات المتغلب ، اذا جرت
وفق احكام الدين ومقتضى العدل ، حتى لا تتوقف مصالح
الناس وتفسد حياتهم ، فأدخلوا حالة الضرورة القائمة ،
وشبه العامة ، فى الاعتبار ، ولكنهم ظلوا على التزامهم
بان هذه السلطة ليست هى الامامة وان صاحبها «متغلب»
وليس بامام .. وفى ذلك يقول الماوردى : انه ينظر فى
افعال المستبد المتغلب الذى « يستبد بتنفيذ الامور » ،
من غير تظاهر بمعصية ولا مجاهرة بمشاقة .. فان كانت
جارية على احكام الدين ومقتضى العدل جاز افسراره

عليها ، تنفيذاً لها وإقراراً لأحكامها : لئلا يقف من الأمور الدينية ما يعود بفساد على الأمة . وإن كانت أفعاله خارجة عن حكم الدين ومقتضى العدل لم يجز إقراره عليها .

أى أن الماوردى يجيز امضاء أحكام المستبد المتغلب وتصرفاته بشرطين :

١ - أن يكون تغلبه واستبداده بحيث لا يلقى كلفة سلطة الإمام ومنصب الإمامة ، بل يترك الإمامة والإمام - ولو من الناحية الشكلية - كما كان الحال على عهده مع خلافة بغداد بالنسبة للدول التى تغلبت على النواحي - وخاصة البويهيين - فلا يجاهر الإمام بالمشاقه والمعاندة . .

٢ - أن تجرى الأحكام والتصرفات على قاعدة الدين ومقتضى العدل والإنصاف .

أما إذا تخلف هذان الشرطان ، أو أحدهما ، فلا شرعية لأحكامه وتصرفاته ، وعلى الإمام أن يسعى لإزالة سلطة المتغلب ، « وأن يستنصر من يقبض يده ويزيل تغلبه . . » (٢٩) .

ورأى الماوردى هذا ليس برأى جمهور المعتزلة ، لأنه قد عاش فى عصر غلبت عليه سلطة المستبدين ، حتى لقد عجز هو عن أن يعلن مذهبه فى الاعتزال . . أما جمهور المعتزلة فانهم يختلفون مع هذا الرأى ، فهم يمنعون إجازة أحكام المتغلب وتصرفاته فى كل مالا يجوز التصرف فيه إلا للإمام . . فليس له ، ولا لمن يستنبيههم ، أن يحاكم الناس ويقضى بينهم ، وليس له أن يحبس الناس

(٢٩) (الأحكام السلطانية) ص ١٩ ، ٢٠ .

حبس عقوبة . ولا أن يقيم الحدود . ولا أن يتدخل في
الاموال تدخل الامام .. فاذا حدث وفام بشيء من ذلك
فان ثان مما يمكن تداركه واعاده اجاره فان ما قام به
فيه باطلا غير مجزئ ، اما اذا لم يمكن تداركه فانه يمضى
ويكون مجزئاً .. فاذا اخذ من اموال الناس بعضها
وصرفها في المصارف التي حددما ، كان ذلك بمشابهة
الاقتصاب . واذا اخذ منهم رثاة اموالهم لم تجز هذه
الزكاة الا اذا ضمن دافعها ، بالتبعية والمراقبة ، وصولها
الى مستحقيها ، وامضاؤها والحكم باجزائها في تلك الحال
نابع من كون حالها كحال ما اذا كان صاحبها هو الذي
اخرجها وصرفها في مصرفها ، دون المستبد المتغلب ..

اما اذا اقام حدا لا يمكن تداركه ، كان قطع عضو
مثلا ، أو اعدام للقصاص ، فان الحد والقصاص يسقط
باقامة المستبد له .. اما اذا كان الحد مما يمكن تداركه
واستثنائه ، كالجلد مثلا ، فانهم اختلفوا فيه ، فمنهم
من يقول : سقط الحد ، لان الاستيفاء من الظهر قد
حصل ، ومن حق الحدود ان تدرا بالشبهات ، ومنهم من
جعل ذلك بمنزلة الضرب الذي يصيب عامة الناس من
سلطة الاستبداد ، فوجوده - في مقام الحد والقصاص
- كعدمه ، لا يجزئ ولا يسقط الحد عن من وجب
عليه ..

وفي الاحكام والترافع والمقاضاة ، منع جمهور المعتزلة
من أن يستعين الناس بالبيعة ، ولم يجيزوا امضاء الاحكام
والترافع اليهم الا اذا كانت الحالات لا تحتاج الى الاجتهاد
كان يكون الحق معلوما ، ولا شبهة في عدالة البيعة ،

أو كان هناك اقرار بموضوع النزاع .. فالاستعانة بهم جائزة في الحالات التي يستطيع فيها الإنسان أن يتناول حقه بنفسه ، لانتفاء الحاجة الى الاجتهاد ، وفي الحالات التي هي موضع اتفاق .. وذلك على شرط أن لا يكون في هذه الحالات ما يجري مجرى الحدود والعقوبة ، لان ما كان كذلك فغير جائز الاستعانة فيه بالتغلب بأي حال من الاحوال (٣٠) .. بل لقد منع أكثر المعتزلة من الصلاة خلف الامام الجائر ، جمعة كانت الصلاة أو قير جمعة ، وأوجبوا على من صلى خلفه إعادة الصلاة (٣١) !! .. ذ الموقف منه هو وجوب نخله وازالته والثورة عليه ..

ولقد قالت الزيدية والخوارج بقول المعتزلة هذا ، فدمعوا الى الخروج على المتغلبين وازالة سلطتهم ..

أما أهل السنة ، سواء أكانوا من أصحاب الحديث ، أو الأشعرية ، أو الماتريدية - ومعهم في هذا الموقف الشيعة الامامية - فانهم وان استنكروا الاستبداد والتغلب من حيث المبدأ ، الا أنهم رجحوا كفة الاعتبارات العملية الداعية الى امضاء الاحكام واقامة الحدود ، وتصريف الشؤون حتى تستمر حياة الناس وتستقيم على نحو ما من الاستقامة ، رجحوا كفة هذه الاعتبارات العملية ، وظوعهم الواقع الذي سادت فيه ظاهرة التغلب ، فأقروا المستبدين على السلطة ، وقالوا بشرعية تصرفاتهم ، واستنكروا الخروج عليهم بالثورة والسيف والقتال ... قالوا بذلك ، وأن تفاوتت مواقف فرقه واعلامهم بين

(٣٠) (المغني) ج ٢٠ ق ٢ ص ١٦٠ ، ١٦١ .

(٣١) (مقالات الاسلاميين) ج ٢ ص ١٣٩ .

التشدد والاعتدال والاستسلام لسلطان المستبدين ..
فأبو يعلى ، من أصحاب الحديث ، يقف نفس موقف
الماوردي ، فيجيز اقرار المستبد وامضاء أحكامه ، واعطاءها
الشرعية بشروط سبعة :

أحدها : أن يحفظ منصب الامامة ، فلا يغيرها ولا
يلغيها .

والثاني : أن يظهر الطاعة للامام ، دون العناد
والمباينة .

والثالث : أن يؤدي موقفه الى جمع كلمة المسلمين ،
لا تفرق كلمتهم .

والرابع : أن تظل عقود الولايات التي عقدها الامام
جائزة ، واحكام قضائه نافذة في هذه الولايات .

والخامس : أن يبرا المستبد من اغتصاب المال ، أو
أخذه بغير حقه ..

والسادس : أن يتم في بلاده استيفاء الحدود بحق ..
والسابع : أن يكون المستبد حافظا للدين ، يأمر بحقوق
الله ، ويدعو الى طاعته من عصي !!

فاذا اكتملت للمستبد هذه الشروط أوجب أبو يعلى
على الامام أن يقلده الولاية ، فان لم تكتمل الشروط جاز
للإمام اظهار تقليده الولاية ، مداراة له واستدعاء لطاعته،
وحسما لمخالفته ومعاندته .. واجتهد الامام في أن يستنبط
من ينهض بالاحكام والحدود (٣٢) .

(٣٢) (الاحكام السلطانية) لابن عسل . ص ٢١ ، ٢٢ .

ونفس موقف الماوردي يقفه ابن خلدون كذلك ، بل يستخدم معظم الفاظه ونفس صياغته .. (٣٣) ، مما يزكي القول القائل بأستاذية الماوردي لابن خلدون .. (٣٤)

اما ابن حنبل فانه يدعو المسلمين الى مبايعة المستبد المتغلب بامرة المؤمنين ، برا كان او فاجرا ، فالعدالة ليست شرطا في الامامة عنده ، والخروج على ائمة الجور منكر و « لا يحل - » عنده « - لاحد يؤمن بالله أن يبيت ولا يرى من غلبهم بالسيف اماما ، عادلا كان او فاجرا ، فهو أمير المؤمنين ! » .. (٣٥) . واذا قام أكثر من مستبد ، وتنازعوا ، وانقسم الناس ، فابن حنبل يدعو أن تكون صلاة الجمعة - ومن ثم التأيد - « مع من قلب » ! (٣٦) .

والغزالي ، من الاشعرية ، يرى خلع المستبد الذي لم يستكمل شروط الامامة اذا أمكن تمام ذلك دون قتال - ولست أدري كيف يتصور امكان ذلك ، مع استبداده بالقوة والسيف !؟ والا فالرأي عنده هو : وجوب طاعته ، والحكم بامامته .. فيقول : « والذي نراه ونقطع : انه يجب خلعهُ أن قلنو على أن يستبدل عنه من هو موصوف بجميع الشروط من غير اثاره فتنة وتهيج قتال وان لم يكن ذلك الا بتحريك قتال وجبت طاعته وحكم بامامته » ثم يجادل الذين يقولون بعدم شرعية نظام المستبد وبطلان تصرفاته فيقول : أي القولين أحسن ،

(٣٣) (المقدمة) ص ١٥٣ .

(٣٤) انظر مقدمة محقق كتاب (ادب الدنيا والدين) .

(٣٥) (كتاب الامامة) لابي يعلى . ص ٢١٢ .

(٣٦) (الاحكام السلطانية) لابي يعلى . ص ٦ .

قول من يقول : ان « القضاة معزولون ، والولايات باطلة ، والانكحة غير منعقدة ، وجميع تصرفات الولاة في أقطار العالم غير نافذة ، وانما الخلق كلهم مقدمون على الحرام ؟ » او ان يقول : الامامة منعقدة ، والتصرفات والولايات نافذة بحكم الحال والاضطرار ؟ » (٣٧) . . وهو يقف مع وجوب طاعته والحكم بامامته ، وكما يقول : « فان السلطان الظالم الجاهل متى ساعدته الشوكة ، وعسر خلعه ، وكان في الاستبدال به فتنة ثائرة لا تطاق ، وجب تركه ، ووجبت الطاعة له ، كما تجب طاعة الامراء ، اذ ورد في الامر بطاعة الامراء ، والمنع من سل اليد من مساعدتهم ، اوامر وزواجر ! » .

وهو يكتفى من المستبد باقليم من الاقاليم بان يخطب للخليفة على المنبر ويضع اسمه على السكة ، ويفضّل طاعته عن الثورة عليه اذ « كيف نفوت رأس المال في طلب الربح ! » (٣٨) ، كما يقول .

ونفس الموقف يقفه ابن جماعة « ٦٣٩ - ٧٧٣ هـ - ١٢٤١ - ١٣٣٣ م » عندما يصور الامر كما لو كان غاية تجب الطاعة فيها للاقوى من المستبدين حتى لو كان جاهلا فاسقا ، فاذا أطاح به جاهل فاسق آخر كان هو الامام المطاع . . يقول : انه « ان خلا الوقت عن امام ، فتصدى لها من هو ليس من أهلها ، وقهر الناس بشوكته وجنوده بغير بيعة أو استخلاف ، انمقدت بيعته ولزمت طاعته ، لينتظم شمل المسلمين وتجتمع كلمتهم ، ولا يقدح في ذلك كونه جاهلا أو فاسقا ، في الاصح . واذا

(٣٧) (الاقتصاد في الاعتقاد) ص ١٣٧ ، ١٣٨ .

(٣٨) (احياء علوم الدين) ص ٨٩٣ ، ٨٩٤ .

انعدت الامامة بالاشوكة والغلبة لواحد ، ثم قام آخر فقهر الاول بشوكته وجنوده انعزل الاول وصار الثاني اماما ! .. » (٣٩) .. وهو بذلك يطوع الفكر للاوضاع التى سادت فى عصر المماليك الذى عاش فيه .. وهذا الفكر هو الذى جعل بعض الفقهاء يقولون : « من يحكم يطع ! » .. (٤٠) .

والفتنازاني يرى ان التغلب والاستبداد الذى ساد فى عصر الاثراك ، وان اخل بأمر الدين ، ومنع قيام الامامة الكاملة ، الا انه قد حقق بعض النظام فى امور الدنيا . (٤١) كما مر بنا رأى الاشعري الذى طالب باقرار المستبدين على سلطانهم ، وان كان قد طلب تسميتهم بالملوك بدلا من الخلفاء ! .

ولقد اتفقت الشيعة الامامية مع اهل السنة فى موقفهم هذا ، فقالوا : « ان تصرف الغاصب لامر الامة اذا كان عن قهر وغلبة ، وسوغت الحال للامة الامساك عن النكير ، خوفا وتقية ، يجرى فى الشرع مجرى تصرف المحق فى باب جواز اخذ الاموال التى بقيت على يده ، ونكاح السبى ، وما شاكل ذلك ، وان كان هو بذلك الفعل موزورا ومعاقبا .. » (٤٢) .. فهم يبررون للخضوع بالتقية ، ويمنعون الثورة والخروج الا خلف الامام الغائب المنتظر عندما يظهر ، وذلك ما جعلهم يتفقون مع اهل السنة ، رغم الاختلافات القائمة بين الفريقين ..

-
- (٣٩) (دراسات فى حضارة الاسلام) ص ١٨٨ (والنص منقول من
 (تحرير الاحكام) ، بلا تصرف) .
 (٤٠) (القانون والمجتمع) ص ٤٣٠ .
 (٤١) (شرح العقائد النفسية) ص ٤٨٣ ، ٤٨٤ .
 (٤٢) (تلخيص الصافي) ج ١ ق ٢ ص ١٥٨ .

ولقد تكون لهذه المبررات العملية التى ساقها أهـل السنة حظوظ من الوجاهة فى بعض المواقف والملايسات . ولكن الامر السلبى الذى ادى اليه هذا الموقف هو انه : اعطى الشرعية لنظام الاستبداد بالسلطة ولحكم المستبدين حتى صار هو القاعدة ، وصار الخضوع له والطاعة لاهله هو الشريعة والقانون ، واصبح الحديث عن الامامة بشروطها وصفاته القائم بها لا يتجاوز نطاق المباحث الكلامية والفقهية ، ارض الواقع والتطبيق ، كما أصبحت الثورة والخروج على أئمة الجور والاستبداد منكرا يوصف اصحابه بالخروج والمروق .. اى ان هذا الفكر المبرر لسلطة الاستبداد واستبداد المتسلطين قد جمل حكم الطغاة هو القاعدة ، ونظام الخلافة الاسلامية الشورى هو الشذوذ والاستثناء ! ..



عندما اشتدت حملة الثائرين على عثمان بن عفان ، والهموه بالضعف الذى بلغ حد ترك خاتمه لكاتبه مروان ابن الحكم ، كى يكتب الى عامل مصر ان يقتل القسوم الذين ثاروا ، بينما عثمان قد وعدهم خيرا ، وحملهم وعودا برفع المظالم التى منها يشكون ، ثم يختم مروان الكتاب بخاتم عثمان ، ويرسله على راحلته ومع غلامه .. عند ذلك طلب الثائرون من عثمان اعتزال الخلافة ، لانه ان كان قد علم نبأ الكتاب فقد فسق ، وان لم يكن يعلم فقد ضعف عن تولى ما فوض له المسلمون من المهام .. فرفض عثمان ، وقال قولته الشهيرة : « لن أنزع

لهم رداء الله الذى كسانى ! (٤٣) » ، وعند ذلك تسوروا عليه داره وقتلوه ..

منذ ذلك التاريخ ، وتلك الواقعة ، نستطيع القول بأنه قد ظهرت فى دولة الخلافة ، وفى الفكر الاسلامى نظريتان :

الاولى : ترى ان الامام ، حتى بعد بيعته والعقد له ، لا يزال خاضعا لرقابة الامة ، وحسابها ، ومن ثم فان حقها فى عزله والثورة عليه قائم لا تبديل فيه ولا تغيير ، ولقد كانت هذه هى نظرية الذين طالبوا باعتزال عثمان لامر المؤمنين ..

والثانية : ترى ان الخلافة قميص سربل الله به الامام ، وان الرعية التى اختارت لم يعد من حقها أن تعزل ، وهذه النظرية التى هى اقرب الى القول « بالحق الالهى » منها الى القول « بالحق الطبيعى » هى التى قال بها عثمان ابن عفان (٤٤) .

ولذلك فاننا نستطيع القول ان المعتزلة ، وكل الذين دافعوا عن حق الامة الدائم فى الرقابة على الامام ، وفى خلعها اذا أحدث أو حدث له ما يوجب الخلع ، كسانوا الامتداد الفكرى والعملى لتلك النظرية والموقف الذى نشأ على عهد عثمان ، كما كان خصوم هذا الحق ممن حقوق الامة الامتداد لفكر عثمان وموقفه ممن هذا الموضوع ..

ولقد قال المعتزلة بان خلع الامام حق من حقوق الامة ، لان فلسفة الاختيار الذى يتم من الامة تقتضى أنه : كما

(٤٣) (الامامة والسياسة) ج ١ ص ٣٣ ، ٣٧ .

أن لها أن تولى فإن لها أن تعزل وتغير .. فبينما قالت الشيعة : انه يولى - « بفتح اللام المشددة » - من قبل الله . ومن ثم فلا يعزل .. قالت المعتزلة : « انه يولى - « بفتح اللام مشددة » - وينصب كالامير ، وان أهمل الصلاح والعلم ينصبونه اماما (٤٤) .. وأنه يستند الى جماعة المسلمين الذين لهم اقامته (٤٥) » .. فمصدر سلطته ، اذا ، هي الامة ..

كما اقرؤا حق الامة في الرقابة عليه ، بل وتأديبه والاخذ على يديه ، وذلك ردا على الشيعة الذين أنكروا حق الامة في ذلك ، وردا كذلك على من قال ، من أصحاب الحديث ، قولا يجعل الخضوع المطلق والاستسلام الدائم للامام هو الموقف الاسلام والسليم .. قال المعتزلة : ان « الامام يأخذ على يده العلماء والصالحون ، ينهونه على غلظه ، ويردونه عن باطله ، ويذكرونه بما زل عنه ، وان زاغ عن طريق الحق استبدلوا به .. أما قول من قال : انه يأخذ على يد غيره ، ولا يؤخذ على يده ، ولا يعزل ، فغير مسلم .. » (٤٦) .

ولما منعت الشيعة ان تكون سلطة الامة اعلى من سلطة الامام ، في التأديب والعزل ، وقالوا : انه هو الذى يحاكم الناس ، فلا يصح اخضاعه لسلطة يحاكمه ، والا كان محتاجا لامام آخر يحاكمه ، وهكذا يحتاج الآخر الى ثالث .. الخ .. الخ .. قالت المعتزلة : ان حق الامة

(٤٤) (المغنى) ج ٢٠ ق ١ ص ٩٢ ، ٩٣ .

(٤٥) المصدر السابق ج ٢٠ ق ٢ ص ١٦٦ .

(٤٦) المصدر السابق ج ٢٠ ق ١ ص ٩٦ .

في عزل الامام يجب أن لا ينازع ، أما محاكمته فيجب أن يعهد بها الى الامام الجديد ، لأن ذنب الامام اذا بلغ حد الفسق أو استوجب اقامة الحد عليه وجب عزله ، وكانت محاكمته الى الامام الجديد .. (٤٧) ، لأنه « اذا كانت الامة تقيمه اماما ليقيم الحدود ، فما الذي يمنع اذا وقع منه ما يوجب الحد أن تقيم اماما سواه ، فيقيم عليه الحد ؟ تم كذلك أبدا يفعل في الاوقات اذا عرض عليه هذا الفعل ، فلا يؤدي ذلك الى ائمة لا نهاية لهم » (٤٨) ، كما زعمت الشيعة ..

بل لقد مثل المعتزلة حال الامام اذا وقع منه ما ينافي منصبه ومهامه وشروطه بحال الامام اذا مات ، فكما أن الموت يجعل منصب الامام شاغرا ، فكذلك الحدث المخل بمنصب الامامة يجعل هذا المنصب شاغرا ، مما يستوجب اقامة امام جديد بعد عزل الامام السابق .. وذلك عندهم أمر مجمع عليه « لأنه لا خلاف أنه متى ظهر من الامام ما يوجب خلعه ، أن الواجب على المسلمين اقامة امام سواه ، وان ذلك بمنزلة موته ! » (٤٩) .

هذا عن حق الامة في عزل الامام ، من حيث المبدأ .. أما عن الاسباب التي تجعل هذا الحق للامة ، أو ، بمعنى أدق ، التي تخرج هذا الحق من دائرة « القسوة » الى دائرة « الفعل » فهي وقوع حدث يستوجب الخلع ، اذ لا عزل الا بحدث ، ولا يمكن أن يكون العزل متروكا

(٤٧) المصدر السابق . ج ٢٠ ق ١ ص ٥٣ .
(٤٨) المصدر السابق . ج ٢٠ ق ١ ص ٣١٠ .
(٤٩) المصدر السابق ج ٢٠ ق ٢ ص ٤١ .

للاهواء ، ولا للأفراد ، وانما هو حق لاهل الاختيار ،
ينهض به ممثلوهم ، على نحو ما يحدث في الاختيسار
والترشيح والبيعة والعقد .. هذا ما اتفق عليه كل
الذين اعترفوا للامة بهذا الحق .. فالباقلائي ، من
الاشعرية ، يسأل :

- « هل تملك الامة فسخ العقد على الامام من غير حدث
يوجب خلعه ، كما انها تملك العقد له » ؟

- ويجيب : « لا .. » (٥٠) .

وابو يعلى ، من اصحاب الحديث ، يقول : « والامامة
اذا انعقدت لم يكن لاحد فسخها من غير ان يكون هناك
حادث يوجب الفسخ .. » (٥١) ، كما يقول القاضي عبد
الجبار : ان الشرع قد اوجب في الامام « انه لا يخلع
الا عن فسق » وهو في ذلك يفارق منصب الامارة والامير
وفيره من المناصب ، التي يجوز فيها العزل دون فسق
او حدث ، فلقد « ثبت بالشرع ، في الامامة ، ان الخلع
والازالة لا تجوز من غير حدث .. وان خلعه لا يجوز مع
السلامة ، لاجماعهم على ذلك » .. اما الدليل الشرعي
الذي يقدمه القاضي عبد الجبار ، فهو ما حدث على عهد
عثمان ، لانهم قد انقسموا يومئذ الى فريقين اثنين : الذين
راوا انه قد احدث احداثا تستوجب الخلع طالبوا بخلعه ،
والذين انكروا احداثه لاحداث تستوجب الخلع انكروا طلب
خلعه ، ولم يكن هناك فريق ثالث .. يقول القاضي :
« .. لانهم اختلفوا في ايام عثمان على قولين ، لا ثالث
لهما : اما من يقول : انه احدث ما يوجب خلعه . واما من

(٥٠) (التمهيد) ص ١٧٩ .

(٥١) (كتاب الامامة) لابي يعلى . ص ٢١٣ .

يقول : لم يحدث حدثا ، فلا يجوز خلعه . فما خرج
من هذين القولين فهو باطل بالاتفاق .. « (٥٢) .

ولقد قلنا : ان خلق الامام يجب ان يتم بطريق منظم ،
كما يتم اختياره وترتيبه والعقد له بطريق منظم ، ورغم
ندرة الحديث عن الهيئات والتنظيمات الدستورية في الفكر
الاسلامي ، واختفائها من الواقع العملي للحياة السياسية
التي غلب عليها الاستبداد بالسلطة ، الا ان المعتزلة يشيرون
الى ضرورة ذلك التنظيم واختصاصه بخلق الامام ،
فيقولون ردا على الشيعة الذين ينكرون مبدء وقوع الخطا
من الامام ، ومن ثم ينكرون عزله : « .. فيجوز في الامام
ان يخطيء ، ويكون هناك من ينبهه ويقومه ، وهم الامة
والعلماء الذين يبينون له موضع الخطا يعدلون به الى
الصواب . ولسنا نعنئ بذلك اجتماع الامة ، وانما نريد
فرقة ممن يقرب منه ، ويحضره من العلماء ، ومن يعرف
موضع الغلط والتنبيه عليه ، لان ذلك عندنا يقوم مقام
تنبيه الامة ، لانه لا بد من دليل ظاهر على موضع الخطا
منه . لانه لا يخلو ما اخطأ فيه من أن يكون من بسبب
الاجتهاد ، فما هذا حاله لا ينسب فيه الى الغلط ، بل
يجوز أن يكون مصيبا ، وان كان مخالفا لغيره من المجتهدين
وان كان من باب الأدلة فلا بد من أن يكون الدليل ظاهرا .
فاذا نبه العلماء صار ذلك تقويما له ، واستدرك على
نفسه ، فان لم يفعل خرج عن كونه اماما ، ولزم اقامته
غيره .. « (٥٣) .

(٥٢) (الفنى) ج ٢٠ ق ١ ص ٣٠٥ ، ٣٠٦ .

(٥٣) المصدر السابق - ج ١٥ ص ٢٥١ .

فالمطلوب هنا هو : فرقة وجماعة وهيئة قائمة فى العاصمة . وقريبة من الامام ، ومن اعضائها : العلماء ، واهل الخبرة والاختصاص فى المواطن والقروع التى تحدث فيها اخطاء الامام ، اى « من يعرف موضع الغلط والتنبية عليه » . . ولهذه الهيئة ان تنظر ، فان كان الحدث عن اجتهاد ، فلا يجب ان يؤاخذ الامام ، والا فان لها ان تنبه وتحذر وتندر ، فان استجاب استمر على امامته ، والا خرج عن كونه اماما ولزم اقامة غيره . .

ولقد اتفق المعتزلة على ان الاحداث التى ينزل لها الامام هى التى تبلغ درجة الفسق او مايجرى مجبرى الفسق ، واستندوا فى ذلك الى اجماع الصحابة ، وقالوا : لقد « ثبت باجماع الصحابة ان الامام يجب ان يخلع بحدث يجرى مجرى الفسق ، لانه لا خلاف بين الصحابة فى ذلك ، وانما اختلفوا فى امر عثمان : هل احدث حدثا يوجب خلعها ؟ ام لم يحدث ؟ » (٥٤) .

وليس ضروريا ان يبلغ فى الفسق حد الكفر ، كما اشترط ذلك نفر من اصحاب الحديث ، لان مادون الكفر من الفسق يقدر فى عدالته (٥٥) ، فالنهي عن المنكر ، مثلا ، واجب عليه ، فاذا ترك النهي عنه كان ذلك فسقا يوجب عزله . . (٥٦) ، وكما يكون الفسق بالذنب الكبير يقتوفه بجوارحه كذلك اعتبر المعتزلة ان الاعتقاد الفاسد المجانب لمذهب اهل الحق يعد فسقا ينزل له الامام . . (٥٧) .

-
- (٥٤) المصدر السابق . ج ٢٠ ق ١ ص ٢٠٣ .
 (٥٥) المصدر السابق . ج ٢٠ ق ٢ ص ١٧٠ .
 (٥٦) (شرح نهج البلاغة) ج ٢ ص ٣٢٣ .
 (٥٧) (المفتى) ج ٢٠ ق ١٧٠ .

ولما كان عزل الامام يتم بواسطة ممثلى الامة ، فان هذا العزل يتم بظهور الفسق عليه ومنه ، لا بنفس الفسقى اذا كان خفيا مستترا ، لانه لا سبيل عندئذ الى طرح قضية عزله على الامة وممثليها (٥٨) . . وفى حال ما اذا ظهر منه الفسق ، ثم تاب منه قبل أن تعزله الامة وتختار لها اماما جديدا ، فمن المعتزلة من يرى ضرورة امضاء عزله ، ومنهم من يعتبر توبته مبررا لاستمراره فى الامة . . (٥٩) .

ومثل الفسق ، فى وجوب عزل الامام : النقص فى بدنه ، الذى يؤثر فى الصفات اللازمة لتمكنه وقدرته على أداء ما فوضت له الامة من المهام . وهذا النقص كما يكون فى الحواس يكون فى الاعضاء وفى التصرف . . (٦٠) .

وكذلك يجب عزل الامام اذا خرج عن العدل الى الجور ، لانه « أن حكم بالحق استديمت امامته ، وان حكم بالجور انتقض أمره ، وتعين خلعه . . » (٦١) ، لان المعتزلة يتفقون ، ومعهم غيرهم كثيرون ، على وجوب عزله ، بل والثورة عليه اذا لم يعتزل . .

كذلك قال المعتزلة بخلع الامام اذا ضعف عن أمر الامة ، وقالوا انه حتى الصحابة الذين لم يقولوا بفسق عثمان ، ومنهم على بن أبى طالب ، ولم يرتبوا القول بعزله على الفسق ، فانهم قالوا بضعفه « عن تدبير الخلافة ،

(٥٨) المصدر السابق . ج ٢٠ ق ٢ ص ١٧٠ .

(٥٩) المصدر السابق . ج ٢٠ ق ٢ ص ١٧١ .

(٦٠) (الاحكام السلطانية) للمارودى . ص ١٧ .

(٦١) (شرح نهج البلاغة) ج ٩ ص ٢٩٤ .

وان أهله غلبوا عليه ، واستبدوا بالامر دونه ، فاستعجزه المسلمون ، واستسقطوا رأيه ، فصار حكمه حكم الامام اذا عمى ، أو أسره العدو ، فإنه ينخلع من الامامة » (٦٢) !

وفي استدلال المعتزلة على مشروعية عزل الامة لامامها اذا حدث منه شيء من ذلك استشهدوا ، وهم يردون على الشيعة ، باحدى خطب علي بن ابي طالب في اهل العراق عندما قال : « ... وليس يجب انكار امامة من عقدت له الامامة ، الا : ان يجور في حكم ، أو يعطل حدا ، أو يضعف عن القيام بها .. » (٦٣) .

فهو هنا يذكر من الاسباب الموجبة لعزل الامام عن- الامامة : الجور ، وتعطيل الحدود ، والضعف عن النهوض بما فوضت له الامة من أمورها .. وهو ما قتلت به المعتزلة وانكرته الشيعة في قضية عزل الامام ..

وعلى حين اتفقت كلمة المعتزلة في هذه القضية فان اهل السنة ، من الاشعرية واصحاب الحديث قد اختلفوا فيها .. فالايحيى ، في « المواقف » والجرجاني في شرحه ، بقولان بخلعه وعزله من قبل الامة اذا حدث منه « ما يوجب اختلال احوال المسلمين وانتكاس امور الدين ، كما كان لهم نصبه واقامته لانتظامها واعلاؤها .. » ، وفي حالة ما اذا كان تخلعه لا يتسر الا بفتنة - « ثورة » - وقتال اختيار الناس اذن الضررين ، فان كان ضرر القتال اخف من ضرر بقاءه اختاروا تخلعه بالقتال ، والا تحملوه مخافة الضرر الاشد .. (٦٤) ، والبغدادى يقف مع حق الامة

(٦٢) المصدر السابق . ج ١ ص ١٥٤ .

(٦٣) (تثبت دلائل النبوة) ج ١ ص ٢٨٢ ، ٢٨٣ .

(٦٤) (شرح المواقف) مجلد ٣ ص ٢٦٧ .

فى عزله ، وكما أن الزيف عن العدل يوجب عزل الولاية
والعمال والقضاة ، فهو كمثلهم .. (٦٥) . وبذلك يقول
الجوينى أيضا .. (٦٦) ، وهو مذهب ابن حزم ، مسن
الظاهرية ، الذى يقول : ان على الامام أن يحكم بالكتاب
والسنة « فان زاغ عن شىء منهما منع من ذلك ، وأقيم
عليه الحد والحق ، فان لم يؤمن اذاه الا بخلعه خلع وولى
غيره منهم .. (٦٧) ، فهو يضيف الى الحالات التى يخلع
فيها الامام ، غير الفسق .. الخ .. ما اذا خيف منه
الاذى ، ولم تأمن الامة اذاه الا بخلعه .. كما قال الشافعى
بعزله للفسق والجور ، لان الفاسق ليس من أهل الولاية،
فكيف ينظر لغيره اذا كان لا ينظر لنفسه !؟ (٦٨) .

أما الذين أنكروا خلعهم ، فيشير الباقلانى الى مذهبهم
بقوله : « وقال الجمهور من أهل الاثبات - « الصفاتية
والمشبهة » - وأصحاب الحديث : لا ينخلع بهذه الامور -
« الفسق والظلم وتعطيل الحدود » - ولا يجب الخروج
عليه ، بل يجب وعظه وتخويفه وترك طاعته فى شىء مما
يدعو اليه من معاصى الله .. » كما يقول : « وعند أصحابنا
ان حدوث الفسق فى الامام ، بعد العقد له ، لا يوجب
خلعه ، وان كان مما لو حدث فيه عند ابتداء العقد لبطل
العقد له ووجب العدول عنه .. » (٦٩) .

(٦٥) (اصول الدين) للبغدادى . ص ٢٧٨ .

(٦٦) (كتاب الارشاد) ص ٤٢٥ ، ٤٢٦ .

(٦٧) (الفصل فى الملل والامواء والنحل) ج ٤ ص ١٠٢ .

(٦٨) (شرح العقائد النسبية) ص ٤٨٨ .

(٦٩) (التمهيد) ص ١٨٦ ، ١٨٧ .

فالفسق الظاهر ، والظلم ، وغصب الاموال ، وتناول الناس بالضرب والاذى ، وتناول النفوس المحسومة ، وتضييع الحقوق ، وتعطيل الحدود ، لاوجب خلع هذا الامام الذى يأتى كل ذلك ، عند هؤلاء .. بل يقولون بوعظه ، وبترك طاعته فى « شئ » مما يدعو اليه من معاصى الله .. اى انهم يبيحون طاعته فى « شئ » من المعاصى ، وترك طاعته فى « شئ » منها ؟! ..

ويذهب النسفى ، من الماتريدية ، هذا المذهب ، ومعه التفتازانى ، شارح عقائده ، ولكنهما يمعنان فى الغرابة عندما يعلنانه بشيوع الجور والفسق فى البلاد بعد الخلفاء الراشدين ، فيقولان : « .. ولا ينعزل الامام بالفسق : اى بالخروج من طاعة الله تعالى ، والجور : اى الظلم على عباد الله تعالى ، لانه قد ظهر الفسق وانتشر الجور من الأئمة والامراء بعد الخلفاء الراشدين ، والسلف كانوا ينقادون لهم ، ويقيمون الجمع والاعياد باذنهم ، ولا يرون الخروج عليهم (٧٠) . فيتجاهلان اجماع سلف الامة على وجوب الامر بالمعروف والنهى عن المنكر ، ومذهب أغلب هؤلاء السلف فى وجوب الخروج والسيف لتحقيق هذه الغاية الشريفة .

ويذهب هذا المذهب نفر آخرون من اهل السنة ، ولكنهم يمعنون فى نوع آخر من الاغراب ، عندما يتجاهلون قول من قال منهم بعزل الامام بالفسق والجور ، أو يهونون من رأى هذا الفريق ، فيقول النووي « ٦٣١ - ٦٧٦ هـ ١٢٣٣ - ١٢٧٧ م : « واجمع أهل السنة أنه

(٧٠) (شرح العقائد النسفية) ص ٤٨٨ .

لا ينزل السلطان بالفسق ، واما الوجه المذكور فى كتب
 الفقه لبعض اصحابنا انه ينزل - وحكى عن المعتزلة ايضا
 - فغلط من قائله ، مخالف للاجماع .. وسبب عدم
 انزاله وتحريم الخروج عليه ما يترتب على ذلك من الفتن
 وازاقة الدماء وفساد ذات البين ، فتكون المفدة فى
 عزله اكثر منها فى بقاءه .. » . وينقل النووى عن القاضي
 عياض « ٤٧٦ - ٥٤٤ هـ - ١٠٨٣ - ١١٤٩ م » قوله :
 « وقال جماهير اهل السنة ، من الفقهاء والمجتهدين
 والمتكلمين : لا ينزل بالفسق والظلم وتعطيل الحقوق ، ولا
 يخلع ، ولا يجوز الخروج عليه بذلك ، بل يجب وعظه
 وتخويله ، للاحاديث الواردة فى ذلك » ..

ويحاول اصحاب هذا المذهب ، مذهب الاجماع على
 الخضوع والطاعة لائمة الجور الفسقة الظلمة ، يحاولون
 تفادى حجة من احتج بخروج الحسين وابن الزبير واهل
 المدينة على بنى امية ، وخروج « جماعة عظيمة من التابعين
 والصدر الاول على الحجاج مع ابن الاشعث » فيقولون :
 ان هذا الخروج على الحجاج لم يكن لمجرد الفسق ، بل
 لتغيير الشرع ومظاهرة الكفر .. ولكنهم لم يقولوا : هل
 كان ذلك هو حال يزيد وعبد الملك بن مروان ، اللذين خرج
 عليهما الحسين وابن الزبير ١٤ .. كما يسلكون للخروج من
 هذا الحرج سبيلا آخر عندما يزعمون ان الاجماع على
 هدم العزل والخروج ، قد تم بعد ذلك العصر الذى خرج
 فيه : الحسين ، وابن الزبير وابن الاشعث مع اهل الصدر
 الاول والتابعين ١١ (٧١) .

(٧١) (شرح النووى) ج ٢ (صحيح مسلم) ج ٢ ص ٢٢٩ .

والى مذهب هذا الفريق من الاشعرية والماتريدية ذهب اصحاب الحديث ، الذين انكروا عزل الامام بالجور او الفسق ، سواء اكان فسق جارحة ام فسق اعتقاد . . « لان فسقه لا يخرججه عن الملة ، ولا يمنعه من النظر فيما نصب له ، فلا يجب خلعه سواء اكان الفسق متعلقا بأفعال الجوارح ، وهو ارتكاب المحظورات . . كأخذ الاموال ، وضرب الابشار ، وتناول النفوس المحرمة ، وتضييع الحقوق ، وتعطيل الحدود ، وشرب الخمر ، ونحو ذلك . . او كان متعلقا بالاعتقاد ، وهو التأول لشبهة تعرض يذهب فيها الى خلاف الحق . . » .

ومن عجب ان اصحاب هذا المذهب يوجبون عزل الامام اذا ضعف بصره (٧٢) ، ولا يوجبون عزله اذا جرح عدالته ففسق وفجر ، وذهب في الناس مذهب الجور والظلم والاستبداد ! . .

وغنى عن التعليق ان هذا المذهب - كما يبدو صراحة من تحليل التفتازانى بأن الجور والفسق قد عم بعد عهد الخلفاء الراشدين - مستمد من الواقع الظالم والظلم الذى ساد فى فترات معينة ومواطن محددة فى التاريخ السياسى للعرب والمسلمين ، وليس مستمدا من روح الاسلام وتعاليمه . . فيظل المعتزلة ، ومن وافقهم ، فرسان الدفاع عن الفكر الاسلامى النقى فى الامر بالمعروف والنهى عن المنكر عندما يوجبون عزل الامام بالفسق ، والجور ، والضعف عن القيام بأمر المسلمين . .

(٧٢) أبو يعلى (كتاب الإمامة) ص ٢١٦ ، ٢١٧ ، ٢٢٣ . و (الاحكام السلطانية) ص ٤ - ٦ .

اما عن استخدام القوة ، وخاصة القوة المسلحة كسبيل لعزل الامام الفاسق والجائر - وهى القضية التى كانوا يسمونها : « السيف » - فان الخلاف من حولها يماثل الخلاف على خلع هذا الامام وعزله .. والاشعرى يلخص مقالات الاسلاميين فى هذه القضية على هذا النحو :

١ - مقالة المعتزلة والزيدية والخوارج وكثير من المرجئة:

التى اوجبت استخدام السيف فى عزل الامام والثورة عليه ، عند حدوث الاحداث ، بشرط التمكن من الثورة التى تزيل البغى وأهله ، وتقيم النظام الحق .. ولقد استدلوا على مقاتلتهم فى السيف بقول الله سبحانه : « وتعاونوا على البر والتقوى » (٧٣) ، وقوله : « فقاتلوا التى تبغى حتى تفىء الى امر الله » (٧٤) . وقول الله لابراهيم عندما سأل عن مكان ذريته من ولاية الامر : « لا ينال عهدى الظالمين » (٧٥) .. (٧٦) ..

والمعتزلة يوجبون الخروج على ائمة الجور ، بل ويرون نصرة الخارجين عليهم « وان كانوا ضالين فى عقيدة اعتقدوها بشبهة دينية دخلت عليهم » لان الضال بشبهة عدل وأقرب الى الحق من الفاسق المتغلب بغير شبهة ، لذلك فهم يرون نصرة الخوارج على معاوية ، لانهم ثابوا ملتزمين بالدين بينما لم يظهر على معاوية مثل لك (٧٧) .. واشترط أبو بكر الاصم أن يكون الخروج

(٧٣) المائدة : ٢٠

(٧٤) المجرات : ٩

(٧٥) البقرة : ١٢٤

(٧٦) (مقالات الاسلاميين) ج ٢ ص ١٤٠

(٧٧) (شرح نهج البلاغة) ج ٥ ص ٧٨ ، ٧٩

مع امام عادل قد عقد الثوار له البيعة كى يقسودهم فى الخروج .. (٧٨) . والقاضى عبد الجبار يعبر عن رأى المعتزلة هذا ، ويربطه بتراث المسلمين فى الثورة على ائمة الجور ، فيقول :

« وما يحل لمسلم أن يخلى أئمة الضلالة وولاة الجور اذا وجد اعوانا ، وعلب فى ظنه أنه يتمكن من منعهم من الجور ، كما فعل الحسن والحسين ، ولما فعل القراء حين اعانوا ابن الاشعث فى الخروج على عبد الملك بن مروان ، وكما فعل أهل المدينة فى وقعه الحرة ، وكما فعل أهل مكة مع ابن الزبير حين مات معاوية ، وكما فعل عمر بن عبد العزيز ، وكما فعل يزيد بن الوليد بن عبد الملك ، فيما أنكروه من المنكر .. (٧٩) .

والزيدية بأجمعها قالت بقول المعتزلة هذا ، واشتراطوا فى الثانى أن يبلغ عددهم عدد أهل بدر ، ثلاثمائة وبضعة عشر نائرا ، ولقد طبقوا مقالتهم هذه عمليا ، فبسطت فرقتهم بثورة زيد بن على بالكوفة ، ثم ابنه يحيى بن زيد بخراسان (٨٠) ، واستمرت ثوراتهم حتى لقد جعلوا من الخروج واشهار السيف البديل عن العقد بالنسبة للامام ..

وذهبت الخوارج كلها ، كذلك ، هذا المذهب ، فقالوا بوجوب « ازالة ائمة الجور ومنعهم أن يكونوا ائمة ، باى

(٧٨) (مقالات الاسلاميين) ج ٢ ص ١٤٠ .

(٧٩) (تثبیت دلائل النبوة) ج ٢ ص ٥٧٤ ، ٢٧٥ .

(٨٠) المصدر السابق . ج ١ ص ١٥٠ . و (ثورة زيد بن عل) ص

١٣٦ ، ١٤٩ ، ١٥٠ ، ١٧٢ ، ١٩٧٣ .

شيء قدروا عليه ، بالسيف أو بغير السيف .. » (٨١) .
وعند الخروج يجب اذا بلغ المنكرون على
ائمة الجور أربعين رجلا ، وهذا هو حد « الشراة » ،
وعليهم الخروج : « حتى يموتوا أو يظهر دين الله ويخمد
الكفر والجور .. » ولا يحل لهم المقام الا اذا نقص عددهم
عن ثلاثة رجال .. فان نقصوا عن الثلاثة قعدوا ، وكنتموا
مقيديهم ، وكانوا على مسلك « الكتمان » ، اذ مسالك
الدين عندهم أربعة : الظهور : وهو قيام دولتهم ونظامهم
تحت قيادة امام الظهور .. والدفاع : وهو التصدي
لهجوم الاعداء ، تحت قيادة امام الدفاع ، كما حدث
يوم النهروان عندما قادهم عبد الله بن وهب الاسبي
ضد جيش علم بن أبي طالب . والشراء - وذكرنا معناه
- وأخيرا : الكتمان .. (٨٢) .

٢ - مقالة الشيعة ، من غير الزيدية :

وهم يرفضون استخدام السيف ، بل والخروج أصلا
الا مع امامهم الغائب المنتظر عندما يظهر (٨٣) ..

٣ - مقالة اصحاب الحديث وأهل السنة :

الذين أنكروا الخروج بالسيف على ائمة الجور ، حتى
لو قتل هؤلاء « الائمة » الرجال واسترقوا الذرية وسبوا
وقالوا بامامة الفاجر والفاسق !! (٨٤) .

هذه هي مقالات فرق الاسلام في السيف ، اي في

(٨١) (مقالات الاسلاميين) ج ١ ص ٢٠٤ .

(٨٢) (مقدمة التوحيد وشروحها) ص ٥٠ - ٥٥ .

(٨٣) (مقالات الاسلاميين) ج ٢ ص ١٤٠ .

(٨٤) المصدر السابق . ج ١ ص ٣٤٨ ، ج ٢ ص ١٤٠ .

الثورة والخروج المسلح على ائمة الجور والفسق
والفساد ..



وقضية أخرى قد ارتبطت في الفكر الاسلامي بقبول
فكرة الثورة أو رفضها ، وجودا وعدما .. تلك هي قضية
« المهدي المنتظر » ، الذي سيأتي كي يملأ الارض عدلا
بعد أن ملئت جورا ..

ومعلوم ومشهور أن هذه الفكرة هي اقدم في التراث
الانساني من ظهور الاسلام وظهور الخلاف على الامامة بين
أهله .. فلقد عرفها الفرس .. بل وقامت على أساسها
عقيدة « المسيح والمخلص » في التراث الديني
للعبرانيين ..

والجانب الذي نريد أن نشير اليه هنا من فكرة
« المهدي والمهدية » هو أن الطابع المثالي الذي صورت
به قصة المهدي وظهوره ، والعدل المطلق الذي سيتحقق
على يديه ، قد كان رد فعل للظلم والجور الذي استشري
في تلك المجتمعات ، فكانت « المهدية » حلم الانسان
المقهور في مجتمع سدت فيه سبل العدل والانصاف ..
ولما عجز هذا الانسان عن تحقيق حلمه في العدل على أرض
الواقع ، تعلق بهذا الحلم الذي سيحققه ذلك المنتظر
في يوم من الايام .. ولذلك انتشرت فكرة « المهدي
والمهدية » في صفوف الفرق التي رفضت الخروج على
ائمة الجور ، وعارضت استخدام الثورة والسلاح كسبيل
لتغيير المظالم التي يشن منها الناس .. لقد استبدلت هذه
الفرق الحلم المثالي بالثورة التي رفضتها ، على حين لم

تنتشر تلك الفكرة المثالية في صفوف الفرق التي مارست محاولات التغيير وسعت سعيا عمليا لاستبدال المظالم بقدر من العدل ييسر الحياة للانسان ..

فالخوارج ، والزيدية ، لم يعيروا التفاتا لهذه العقيدة ، لان ائمتهم الذين شهروا سيوفهم وقالوا كانوا هم المهديين الحقيقيين ، بينما انتظر الآخرون مخلصيهم ، ولا يزالون حتى الآن ينتظرون ! . وكذلك لم يكن لهذه العقيدة شأن يذكر في فكر المعتزلة وحركتهم .. اما الشيعة الاثني عشرية ، واولئك الذين حرّموا الخروج ورفضوا السيف من اهل السنة ، فان قعودهم عن استخدام سبيل الثورة في الامر بالمعروف والنهي عن المنكر جعلهم يحولون طاقات السعي الى العدل عندهم من ميدان الواقع والتطبيق الى ميدان الحلم والوهم والخيال .. (٨٥) .

بل لقد تعدت هذه الظاهرة نطاق الفرق الى مجال القبائل العربية التي استبعدتها العصبية القرشية عن ميدان السلطة وميزات الحكم ومفانمه .. فالقحطانيون ينتظرون « القحطاني المنتظر » ، والمضريون ينتظرون « التميمي » ، وكلب تنتظر « الكلبى » (٨٦) .. الخ .. الخ .. لانهم جميعا قد استبعدهم النسابون من القرشية فأغلقوا امامهم الطريق الى الخلافة ، نظريا ، كما استبعدهم الامويون فأغلقوا طريق الحكم في وجوههم عمليا ..

(٨٥) (نظرية الامامة عند الشيعة الاثني عشرية) ص ٤٠٤ ، ٤٠٥ ، ٤١٧ .

(٨٦) (السيادة العربية والشيعة والاسرائيليات) ص ١٢١ ، ١٢٢ .

فصعدوا احساسهم بالظلم والقهر والاحباط فى شكل هذه العقيدة المثالية التى شاعت فى صفوفهم فى ذلك الحين . بل ان هناك فرقا بعينها تراوحت عقيدتها فى «المهدى» وتغيرت بتغير موقفها من الثورة وسل السيف ضد ائمة الجور . . فالكيسانية ، على عهد محمد بن الحنفية ، ثارت بقيادة المختار الثقفى ، وفى ذلك العهد كان ابن الحنفية ينكر فكرة المهدى ، ويرفض تلقيبه بالمهدى ، بالمعنى المثالى الذى يتحدث عن المخلص المنتظر ، فلقد قال عندما سلم عليه البعض بقولهم : سلام عليك يا مهدى : « اجل انا مهدى ، اهدى الى الرشيد والخير ، اسمى اسم نبي الله ، وكنتى كنية نبي الله . فاذا سلم أحدكم فليقل : سلام عليك يا محمد ، السلام عليك يا ابا القاسم (٨٧) » . فهو يطلب منهم ان لا سلموا عليه باسم المهدى ، ويفلق الباب امام هذه العقيدة كى لا تنتشر فى الكيسانية . .

وعندما فشلت ثورة المختار ، ومات ابن الحنفية ، وساد الاحباط والبأس فى الكيسانية ، كفرها من فرق الشيعة التى اتخذت الامامة امانة دينية ، ورفضت الثورة والخروج ، عند ذلك سادت عقيدة « المهدى والمهدية » فى الكيسانية ، وقالوا : ان مهديهم هو محمد ابن الحنفية ، وانه حى لم يمت ، فى جبل رضوى ، سعود ليملا الارض عدلا بعد ان ملئت جورا . . وقرانا آيات كثير التى تقول :

هو المهدى خبرناه كصب
اخو الاحبار فى الحقب الخوالى

(٨٧) (ملاحظات ابن سعد) ج ٥ ص ٦٨ ، ٦٩ .

أمر الله عيني إذ دعاني
أمين الله يلف في السؤال

وأنت في هوى على خيرا

وسأل عن بني وكيف حال (٨٨)

أما الذين قبضوا على زمام السلطة واستاثروا بالخلافة
فأنهم سخروا من هذه العقيدة وأصحابها ، وراوا أن
المهدي هو من بيده السلطة وتحت أمره الجيوش ...
وعن هذا الموقف يعبر على بن الجهم ، شاعر المتوكل
العباسي ، عندما يقول :

ورافضة تقول : بشعب رضوي

امام ، خاب ذلك من امام ا

امام من له عشرون الفا

من الاتراك مشرعة السهام ١٤ (٨٩)

هكذا تفاوتت المواقف من عقيدة « المهدي » بتفاوت
الموقع من السلطة والموقف من هذه السلطة أيضا :

* فالذين استاثروا بها سخروا من هذه العقيدة
وأصحابها ، وراوا أن القوة في الدولة والجيوش لا في هذا
الحلم العقيم .

* والذين اعتنقوا عقيدة الثورة والخروج على الأمة
الجبور راوا في ثورتهم وقادتهم السبيل الوحيد والمعقول
للخلاص ، فرفضوا ذلك الحلم أيضا ..

* أما الذين أصابهم الظلم والاضطهاد ، وفي ذات
الوقت تكصوا عن طريق الثورة والخروج المسلح لتغيير

(٨٨) (مروج الذهب) ج ٢ ص ٦١

(٨٩) (الأغاني) ج ١٠ ص ٣٦٦

واقعهم ، فانهم تعلقوا بهذا الوهم ، وعلقوا امالهم في الخلاص على « المهدي » وعقيدة « المهديّة » ، وقالوا . « ان طبيعة الوضع الفاسد في البشر ، البالغة الغاية في الفساد والظلم . . تقتضى انتظار هذا المصلح « المهدي » لانقاذ العالم مما هو فيه » . . (٩٠) ، وذلك بدلا من ان يقولوا : ان طبيعة هذا الوضع الفاسد تقتضى الثورة عليه لتغييره واستبداله بوضع اقرب الى العدل والانصاف .

والامر الذى يؤكد ان النكوص عن طريق الثورة ، والخوف من مخاطرها هو الذى دفع هذا الفريق الى ذلك ، الموقف هو ما عللوا به فكرة غيبة « المهدي » ، واسبابها ، فهم يجيبون عن سؤال : « ما السبب المانع من ظهوره ؟ والمقتضى لغيبته ؟ » . بقولهم : « يجب ان يكون السبب في ذلك هو الخوف على النفس ، لان ما دون النفس من الآلام يتحملة الامام ، ولا يترك الظهور لاجله . . » (٩١) .

فالفارق بين هذا الموقف الذى يخشى صاحبه على نفسه ، وبين موقف الخوارج في ثورتهم المتصلة ، والزبدية في خروجهم المتكرر ، و المعتزلة في الثورات التى سنتحدث عنها بعد قليل . هو الفارق بين الذين سلوا السيف كى يغيروا الواقع ، دون وجل من الموت او رهبة من الحرب ، وبين الذين حولوا الامامة الى عقيدة روحية ، وعلقوا الآمال في التغيير على عقيدة المهدي وظهوره عندما يأذن الله له بذلك الظهور ! . .

(٩٠) (عقائد الامامية) ص ٧٨ .

(٩١) (تلخيص الشافى) ج ١ ص ٩٠ ، ٩١ .

الفصل الثانى

حقبة المعارضة لنبى أمية

يخطئ البعض عندما يعتقد أن المعتزلة كانت فرقة دينية وفلسفية أكثر منها سياسية ، ولقد شاع هذا الخطأ حتى أصبح القارئ الذى يقرأ عن أصل « الامر بالمعروف والنهي عن المنكر » يظن أن ذلك أمر يتعلق بالموعظة الحسنة والدفع بالتى هى احسن فى ميدان الاخلاق الفردية ، أو الاجتماعية على أكثر التقديرات تعميما . . . وأن أصل « المنزلة بين المنزلتين » هو جزء من جدل عقيم يجب أن يوضع حيث توضع آثار العصور القديمة ، وليس فيه ما يستحق الاستلham والاستيحاء . . . وأن أصل « العدل » والقول بالاختيار ، وأن كان هاما فيما يتعلق بالحرية ، إلا أنه قد اقتصر فى البحث والتناول على حرية الفرد ازاء خالقه ، وسلطان الخالق على الناس ، دون أن تمتد أبعاد هذا البحث لتشمل المجتمع بما فيه من علاقات متعددة الميادين والمجالات . .

وهذا الخطأ الشائع ليس وقفا على المثقفين فحسب المتخصصين فى الدراسات والعلوم الاسلامية ، بل لقد أصاب بعض الدراسات الهامة التى ظهرت فى هذا الميدان . . فعندما نقرأ مثلا : « أن المعتزلة ينبغى أن ينظر اليهم

— أولا — على أنهم فرقة دينية فلسفية ، ثم سياسية بعد ذلك » وأن مراجعة أصولهم الخمسة تجعلنا لا نجد منها « ما يمكن أن يعتبر مبدأ سياسيا إلا الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر » ، ومع ذلك فإن هذا الأصل ليس سياسيا تماما ، لأنهم تناولوه وقالوا به باعتباره « جزءا من الإيمان » ، كما أن « بحث مرتكب الكبيرة — « المنزلة بين المنزلتين » — لم يبدأ لذاته ، وإنما كان قرعا عن البحث في حقيقة الإيمان .. » .

عندما نقرا ذلك نقول : أن هذا الخطأ الشائع قد أصاب مثل هذه الدراسة ، ولن يشفع لها أن تقول ، بعدم تجريد أصول المعتزلة من الطابع السياسي ، والحكم بأن هذه الفرقة « دينية » أولا ، ثم سياسية بعد ذلك ، لن يشفع لهذا الخطأ القول بأن « المعتزلة قد أبدوا آراءهم السياسية في أكثر المسائل التي كانت موضع بحث في هذا العصر ، واشتركوا أيضا في السياسة العملية ، فكان لهم إذن في ناحيتي السياسة النظرية والعملية أثر خطير .. » (٩٢) .

ولقد كان باستطاعتنا أن نحيل في نقض هذا الخطأ على ما قدمناه في القسم الأول من هذه الدراسة عن المعتزلة ، ونشأتهم السياسية ، وأن نسهم في تبديد هذا الوهم ، ما ثبت في هذا البحث ، من أن نشأة كل الفرق الهامة في الاسلام إنما كانت نشأة سياسية ، وأن السياسة ، والامامة بالذات ، هم التي فرقت المسلمين فرقا ، ووحشت الجماعات والأفراد في فرقة أو مذهب متحد ، وأن المسائل

(٩٢) (النظريات السياسية الاسلامية) ص ٦٥ .

الدينية المحضة لم تكن سببا في نشأة فرقة من الفرق الأساسية فى يوم من الايام ، فقضية « التشبيه والتنزيه » ، رغم اهميتها وحساسيتها ، لتعلقها بتصور الناس لذات الهمم ، لم تفرق المسلمين كما فرقهم الامامه .. بل وجدنا فى صفوف الشيعة « مجسمة » و « منزهة » ، جمعهم مذهب واحد فى الامامه ، ولم يفرق بينهم التشبيه والتنزيه ، حتى كان هشام بن الحكم من رووس المجسمة ، وامامه جعفر الصادق من المنزهين .. ووجدنا فى صفوف الخوارج اقلية تقول بالاختيار ، واقلية لا تقول به ، ولكن جمعهم مذهب واحد فى الامامة والسياسة والخروج على ائمة الجور والفساد ..

فلقد كانت السياسة ، اذن ، والامامة بوجه اخص ، هى المحك الذى ولد شرارات الفرق والمذاهب فى الاسلام ، ولقد ثبت من اشارتنا الى اصول المعتزلة الخمسة فى القسم الاول من هذه الدراسة الطبيعية السياسية فى هذه الاصول ، والعامل السياسى فى نشأتها وتطورها ..

كما ان الابواب والفصول التى عرضنا فيها نظرية الامامة وفلسفة الحكم واصوله عند المعتزلة ، مقارنة بها عند الفرق الاخرى ، تثبت دور العامل السياسى فى نشأة هذا الفكر ، وتجعل منه دورا أساسيا ، وليس ثانويا او تابعا ، كما توحى الافكار الخاطئة التى شاعت فى هذا الموضوع .

وكما قدمنا ، فلقد كان باستطاعتنا ان نحيل فى نقض هذا الخطأ على ما قدمناه فى هذا البحث .. وكان ذلك

كافيا في تصحيح التصور لدور المعتزلة في الفكر السياسي الاسلامى .. ولكننا لو وقفنا عند هذا لكان كافيا فى ابراز دور المعتزلة كمفكرين سياسيين ، لهم فى السياسة وقضاياها الاساسية فلسفة ونمطا من انماط التفكير ، ولبقيت بعد ذلك ثغرة تتمثل فى غياب الاجابة على هذا السؤال : هل كان المعتزلة - كساسة - مجرد فلاسفة سياسيين ؟ احترفوا صناعة الفكر السياسى عندما عرضوا لقضايا السياسة ؟ أم كانوا مشغولين بالسياسة ، خرجوا بفكرهم من ميدان النظر الى حيز الواقع والتطبيق ؟؟

وعلى سبيل المثال .. فهم عندما قالوا بوجوب خلع الامام الجائر والثورة عليه .. هل قالوا ذلك ابراء للذمة فقط ، وكنوع من انواع « الترف الفكرى » - فى حقل الثورة - بتعبيرنا المعاصر ؟ أم انهم مارسوا العمل الثورى ، وكان لهم شرف محاولة وضع فلسفتهم السياسية موضع التطبيق والتحقيق ؟؟

ونحن نعتقد ان الاجابة على هذا السؤال ، وسسد الثغرة التى تتمثل فى بقاءه دون اجابة ، هو وحده الكفيل بتصحيح الخطا الذى شاع فصنف المعتزلة فى الفسرق الدينية الفلسفية أولا ، والسياسية ثانيا ، ومن ثم فهو السبيل لتصحيح صورة المعتزلة ، واكتمال عناصرها فى تصور الباحثين بهذا الميدان .. وهذه هى مهمة هـذا القسم من أقسام هذا البحث ..



لقد نشأت المعتزلة فى العهد الاموى ، وكان لابد لها ان

تقيم عملية انتقال السلطة من دولة الخلافة الراشدة الى بنى امية ، خصوصا وان ذلك الانتقال قد غير فى طبيعة السلطة وشكلها ، فطبعها بطابع الملكية الوراثية، واستبدل مضمون الشورى بالجبرية والاستبداد ..

ووسط ذلك الصراع الذى احتدم حول هذه القضية ، بين الخوارج والشيعة والمرجئة ، ادلى المعتزلة بدلوهم فى هذا الامر ..

كانت الخوارج قد حكمت بكفر بنى امية - كفر شرك او كفر نعمة ، على خلاف فى ذلك - لانهم مرتكبو كبيرة ، بل كبائر ..

وكانت الشيعة قد حكمت بكفر كل الصحابة فيما عدا النفر القليل الذين مالت قلوبهم لتنصيب على اماما ، وفيما عدا الشيعة التى تكونت من بعد ..

وكانت المرجئة قد لجأت الى وضع الاحاديث النبوية كى تبرر انتقال السلطة لمعاوية ، وتضع له فى الاسلام مركزا فريدا يبرز به ائمة الشيعة ، بمن فيهم على بن ابي طالب .. فنسبوا الى ابن عمر انه قد روى عن الرسول عليه الصلاة والسلام قوله لمعاوية : « يا معاوية انت منى وانا منك ، لتزاحمنى على باب الجنة كهاتين .. » وأشار بأصبعه الوسطى والتى تليها « ! وكانهم قد أرادوا بهذا الحديث الموضوع الرد على تفسير الشيعة - او وضعها - لحديث النبى الى على بقوله : « انت منى بمنزلة هارون من موسى .. الخ » ، وحديث الغدير : « من كنت مولاه فعلى مولاه .. » !

ونسبوا الى ابي الدرداء رواية يقول فيها : دخل

الرسول على ام حبيبة وعندها معاوية - وهى زوج الرسول
واخت معاوية - فقال لها الرسول : « أو تحبينه يا ام
حبيبة ؟ فقالت : اى والله يارسول الله ، قال : فاحبيه ،
فانى احب معاوية ، واحب من يحبه ، وجبريل وميكائيل
يحبان معاوية ، والله عز وجل اشد حبا لمعاوية من جبريل
وميكائيل » ! .. وهم يردون بذلك على الاحاديث المشابهة
التي روتها الشيعة في مناقب على ، والتي لا تختلف الا
في استبدال اسم معاوية بعلى ، تقريبا ! ..

ونسبوا الى العرياض بن سارية انه سمع الرسول
يقول : « اللهم علم معاوية الكتاب ، ومكن له في البلاد ،
وقه العذاب » .. فاشاروا الى أن النبی دعا له بالخلافة
والحكم ! ..

ونسبوا الى عبد الله بن عمر قوله : كنت مع رسول الله
فقال : « يطلع عليكم من هذا الباب رجل من اهل الجنة »
فطلع معاوية . ثم قال من القدم مثل ذلك ، فطلع معاوية ،
فقال رجل : يارسول الله هو هذا ؟ قال : نعم !

ومن الطريف في قصة وضع الاحاديث انه قد جاء من
نسب الى عبد الله بن عمر ذاته قوله : « كنت مع رسول
الله ، فقال : « يطلع عليكم من هذا الفج رجل من امتي
يبعث يوم القيامة على غير ملتي - او على غير سنتي ...
فطلع معاوية . فقال : هو هذا » !

كما قد جاء من نسب الى ابن مسعود قوله : « قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم : « اذا رأيتم معاوية
على منبري هذا فاقتلوه ! » (٩٣) .

(٩٣) انظر في كل هذه الاحاديث (كتاب الامامة) لابي يعقوب . ص
٢٠٨ - ٢١٠ (فصل في امامة معاوية) .

وسط هذا الصراع الفكرى - الذى امتهنت بعض اطرافه قدسية الحديث وعقول الامة ، والذى بلغ حد الحرب والثورة الخارجية المستمرة ، حاول المعتزلة ، بالعقل والمنطق ، ان يقدموا تقييما للدولة الاموية ويحددوا الموقف منها ، فى ضوء اصولهم الفكرية التى كونت مذهب فرقتهم وتيارهم الفكرى .. ولقد جاء تقييمهم لها فى سياق تقييمهم لتطور قضية السلطة والخلافة منذ ان نشأت عقب وفاة الرسول عليه الصلاة والسلام .. وهم قد قسموا ذلك التطور الى « طبقات » ، اى اجيال ومراحل وفترات ..

فهناك عصر النبوة وابى بكر وعمر والسنوات الست الاولى من حكم عثمان .. وهو عصر التوحيد ، والالفة ، واجتماع الكلمة على الكتاب والسنة ..

ثم عصر الاحداث التى اتاها عثمان ، والتى انتهت بقتله .. وتنصيب على بن ابي طالب خليفة على المسلمين ..

ثم عصر على ، الذى تميز بالفتن المتصلة والحروب المتردفة ، والذى استمر حتى استشهد على يد أشقى الخلق : ابن ملجم !

ثم عصر الدولة الاموية ، الذى بدأ رسميا عندما تنازل الحسن بن على لمعاوية بن أبى سفيان عن الامرة ، فيما سُمى « بعام الجماعة » ، والجاحظ يوجز تقييم المعتزلة ، الذى اتفقوا عليه جميعا ، لهذا العصر فيقول : « فعندما استوى معاوية على الملك ، واستبد على بقية الشورى ، وعلى جماعة المسلمين من الانصار والمهاجرين فى العام الذى سموه عام الجماعة ، وما كان عام جماعة ، بل كان

عام فرقة وقهر وجبرية وغلبة ، والعام الذى تحولت فيه الامامة ملكا كسرويا ، والخلافة غصبا قيصريا ، ولم يعد ذلك اجمع : الضلال والفسق ..! (٩٤) .

فدولة بنى امية وحكامها وولاتها ، يحكم عليها المعتزلة - فى الجملة - بالضلal والفسق ، لانها قامت على ذنب من الذنوب الكبائر ، وهو تحويل الخلافة الشورية الى ملك وراثى عضود ، ولانها مارست من المظالم والكبائر ما امتلات به صحائف آثار كثيرة من كتب اهل الاعتزال ..

فمعاوية : استلحق زياد بن سمية ، فخالف قول الرسول عن أن الولد للفراش .. وقتل حجر بن عدى وسحبه .. واعطى مصر لعمر بن العاص طعمة واقطاعا لقاء مكره واياه بعلى بن أبى طالب فى صفين وقبلها وبعدها .. وعطل الحدود بالشفاعة والقرابة .. واستبد بأموال الامة فتصرف فيها اعطاء ومنعا كما شاء .. وأورث الملك لابنه يزيد .. فأحدث بذلك : ومثله كثير معه - حسب قول الجاحظ - : « أول كفره كانت فى الامة » ! وممن كل ذلك ؟ ممن يدعى امامتها ، والخلافة عليها ؟ .. » .

وزيد بن معاوية : كان منه ماكان ، غزا مكة ورمى الكعبة وهدم بيت الله الحرام .. وقتل الحسين .. وعاث فى الدولة فسادا طفحت به كتب التاريخ ..!

وكذلك صنعت المروانية ، خلا عمر بن عبد العزيز ، وبزيد بن الوليد « الناقص » ..

هذا هو تقييم المعتزلة لمعاوية ، واغتصابه سيطرة الخلافة ، وتغييره مضمونها وشكلها ، وما أحدث فى البلاد

(٩٤) (رسائل الجاحظ) ج ٢ ص ٧ - ١١ ، ١٤ - ١٦ ، ١٨٩ .

من أحداث ، وتقييمهم للدولة الاموية .. وهو تقييم قد اتفقوا عليه ، لانه كان منبع اصل « المنزلة بين المنزلتين » الذى هو أحد أصولهم الخمسة ..

فالخياط يقول عن الحكم بفسق معاوية وبنى أمية والبراءة منهم : « هذا قول لا تبرأ المنزلة منه ، ولا تعتذر من القول به ! » (٩٥) .

وابن ابى الحديد يقول : « لقد اتفقت المعتزلة على أن أمراء بنى أمية كانوا فجارا ، عدا عثمان وعمرو بن عبد العزيز ، ويزيد بن الوليد .. » (٩٦) .

وابو على الجبائى ، يفسقهم ، ويعجب من فرقة « النواب » ، أهل الحشو ، الذين ينكرون البراءة منهم .. (٩٧) . ويرى أنبيعة الحسن بن على لمعاوية باطلة لانها « وقعت على حد الاكراه ، لظهور أهل الشام وقهرهم ، وخوف القتل لو وقع الامتناع عن البيعة .. » (٩٨) .

والقاضى عبد الجبار ينكر أن يكون « عام الجماعة » وما تم فيه من البيعة لمعاوية مسوغا لشرعية خلافته ، لانه مفتقد لشروط الامامة ، مرتكب لامور تستوجب فسقه ، اهمها اغتصاب السلطة بالقتل والقتال .. ولان الاجماع المزعوم لم يقع ، فكان هناك من ينكر عليه حتى فى حضرته وكان هناك الحسن والحسين ومحمد بن على بن الحنفية

(٩٥) (الانصار) ص ٩٨ .

(٩٦) (شرح نهج البلاغة) ج ٢ ص ٣٠٩ .

(٩٧) (فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة) ص ٢٧٨ .

(٩٨) (المنى) ج ٢٠ ق ٢ ص ١٤٦ .

وابن عباس واخوته ، وغيرهم كثيرون يظهرون ذمه والواقعة فيه ..

كما روى القاضي عن شيوخه ، وقال هو كذلك : ان فسق معاوية ودولة بنى أمية لا خلاف فيه ، وانما الخلاف هو فى كفر معاوية ، اذ ان البعض يشكك فى اسلامه ١٢ (٩٩) .

والمعتزلة وان اختلفوا مع الخوارج ، الا انهم فى تقييمهم للفرق والمواقف السياسية فضلوا الخوارج - بما لا يقارن - على الامويين ، فالخوارج كانوا زهادا خشنين فى الدين ، ملتزمين بناموسه ، ينهون عن المنكر ، ويوجبون الخروج على ائمة الجور ، ويطلبون الحق ، ويحامون عن عقيدة اعتقدوها ، وان اخطأوا فيها .. اما معاوية : فلم يكن يطلب الحق ، ولا يحامى عن اعتقاد ، بل كان همه توطيد الملك ، حتى سلك الى ذلك كل سبيل .. (١٠٠) .

وبينما كانت الخوارج تدعو الى المساواة على اساس الدين والعقيدة ، وتزهد فى عرض الدنيا ، عمل الامويون على استرقاق جمهور كبير من المسلمين ، بالعصبية القبلية طورا ، وبلاستعباد المالى طورا آخر ، فكانوا يختمون أعناق المسلمين ، من الموالى ، ويوسمونهم كما توسم الخيل ، علامة لاستعبادهم ، وكانوا يبيعون الناس فى الدين ، ان هم عجزوا عن الوفاء به ، كما كان الامر فى الرق عند آل رومان ! بل لقد باع الحجاج بعض خصوم سلطته السياسيين كما يباع الرقيق .. وعندما حاء

(٩٩) المصدر السابق ج ٢٠ ق ١ من ١٣٢ ، ١٣٣ ، و ج ٢٠ ق ٢ من ٧٠ ، ٧١ ، ٩٣ ، ٩٤ ، ١٢٥ ، ١٢٧ ، ١٥٠ .
(١٠٠) (شرح نهج البلاغة) ج ٥ من ٧٨ ، ٧٩ ، ١٢٩ .

مسلم بن عقبة ، والى المدينة ، لياخذ بيعة أهلها ليزيد بن معاوية ، جعلهم يبايعون - فى مسجد رسول الله - « على أن كلا منهم عبد قن لأمير المؤمنين يزيد بن معاوية ! » وام يستثن من ذلك إلا الحسين بن على الذى بايعه على أنه أخوه وابن عمه ! (١٠١) .

وجدير بنا أن ننبه الى أن هذا التقييم هو تقييم سياسى ، لدولة سياسية ، نبع من أسباب سياسية ، فنقطة انطلاق المعتزلة فى ادانتهم للدولة الاموية هى اغتصاب الامويين للسلطة ، وتحويل الخلافة من خلافة شوروية الى ملك وراثى عضود ارتكبوا فى ظله ما يرتكبه الملوك وصنعوا ما يصنعه الجبارون ..

فلم يكن خلاف المعتزلة مع بنى أمية على توحيد الله أو نبوة رسوله ، اذ هم يقولون : « ان الملوك من بنى أمية ما كانوا ملحدة ولا زنادقة ولا أعداء لرسول الله ، بل كانوا على ملة الاسلام ، ويحبون رسول الله ودينه ، ويرؤون من أعدائه » .. ثم يحدد المعتزلة نقطة الخلاف ، فيقولون من هؤلاء الملوك : « ولكنهم شابوا ذلك بحب الدنيا ، وإيثار العاجلة ، وقتل من يأمرهم بالقسط من الناس ، وغير ذلك من الكبائر والمناكير التى ارتكبوها .. »

وهم لا يبخسون معاوية حقه فى العمل الذى نهض به فى الدولة ، قبل اغتصابه السلطة ، فيعترفون بأن «معاوية قد استعمله رسول الله ، واستعمله غير واحد من الخلفاء بعده على ثغور الروم ، فضبطها ، وفتح الفتوح ، وغزا معه فى تلك المغازى خلق كثير من المهاجرين

(١٠١) المصدر السابق . ج ١٥ ص ٢٤٢ .

والانصار والبدرين ، وكانت فيه عفة عن اموالهم . وكان عمر كثير التصفح لاحوال العمال والاستبدال بهم ، فما وجد عليه ولا استبدل به . فلما مضى عثمان كان من امر معاوية ما كان من الخلاف على امير المؤمنين « على » . . فاحبط عمله ، وضل ضلالا بعيدا . . « (١٠٢) .

فهو تقييم سياسى ، من منطلق سياسى ، يراهم ملوكا وولاة وامراء ، فسقة ، فقدوا شرط العدالة ، ومن ثم فان الخروج عليهم ، والثورة ضدهم ، عند التمكن . واجب على المسلمين . .

ذلك هو تقييم المعتزلة للدولة بنى امية .



ولم تكن نشأة هذا التقييم تالية ولا مصاحبة لانشقاق المعتزلة عن اصحاب الحسن البصرى وعامة الذين شاركوهم القول بالعدل والتوحيد ، أى ان هذا التقييم ، الذى يرى عدم صلاح الامويين للحكم ، لم يكن خاصا بمن قال « بالمنزلة بين المنزلتين » ، لاننا نجد الحسن البصرى - وهو الذى يقول بنفاق مرتكب الكبيرة - يقف من الدولة الاموية موقف النقد والاتهام والعداء ، وان اختلف مع بعض المعتزلة فى الموقف من بعض الثورات التى شبت ضد الامويين ، والتى ايدوها وتحفظ الحسن بشأن تأييدها ونصرتها . . اما العداء للسلطة الاموية ، والقول باغتصاب الامويين للسلطة ، وتحويلهم لها من خلافة الى ملك ، وادانة ظلمهم ، وفضح مظالمهم ، فالحسن

(١٠٢) (تثبيت دلائل النبوة) ج ٢ ص ٥٨١ ، ٥٩٢ ، ٥٩٣ .

وعامة من قال بالعدل والتوحيد يتفقون فيها مع المعتزلة كل الاتفاق ..

فهو يرى أن الذي « افسد امر هذه الامة اثنان : عمرو ابن العاص ، يوم اشار على معاوية برفع المصحاف ، والمغيرة بن شعبة حين اشار على معاوية بالبيعة ليزيد ، ولولا ذلك لكانت شورى الى يوم القيامة » (١٠٣) . . . فيتفق مع المعتزلة ، أو يتفق معه المعتزلة في ادانة اغتصاب السلطة ، وتغيير شكلها ومضمونها على يد الامويين .

وهو يدين معاوية عندما يقول : « أربع خصال كن في معاوية لو لم تكن فيه الا واحدة لكانت موبقة : انتزاعه على هذه الامة بالسيف حتى أخذ الامر من غير مشورة ، وفيهم بقايا الصحابة وذوو الفضيلة ، واستخلافه بعده ابنه ، وادعائه زيادا ، وقتله حجرا واصحاب حجر . فيا ويل له من حجر ، يا ويل له من حجر واصحاب حجر !! » (١٠٤) . . فيشخص انتقال السلطة الى بنى امية نفس التشخيص الذي يراه المعتزلة ..

وهو يدين الفئة من الفقهاء الذين حسنت علاقتهنم ببنى امية ، فالتمسوا لها ما يبرر مظالمها وفسوقها ، بينما شغلوا انفسهم وارادوا أن يشغلوا الناس بالبحث في توافه المسائل وصغائر الامور . ويدين معهم بنى امية سادتهم ، فعندما يأتيه وكيع بن أبي الاسود ليسأله : « يا أبا سعيد

(١٠٣) (النظريات السياسية الاسلامية) ص ٦٨ (والمرجع ينقل من تاريخ الخلفاء) للسيوطي . ص ٧٩ .
(١٠٤) المرجع السابق . ص ٦٨ ، ٦٩ (والمرجع ينقل عن تاريخ ابن الاثير ج ٣ ص ٢٠٩) .

ما تقول في دم البراغيث يصيب الثوب ، ايصلى فيه ؟
يجيب الحسن ، على مسمع من أصحابه فيقول : « يا عجبا
ممن يلغ في دماء المسلمين كأنه كلب ، ثم يسأل عن دم
البراغيث !! » وعند ذلك ينهض وكيع فيغادر مجلس
الحسن « يتخلج (١٠٥) في مشيته كتخلج المجنون » فيشيعه
الحسن ، مشيرا اليه ، بقوله : « ان لله في كل عضو منه
نعمة فيستعين بها على المعصية . اللهم لا تجعلنا ممن
يتقوى بنعمتك على معصيتك ! » (١٠٦) .

وهو يرسم صورة للوك بنى امية وعمالهم وولاتهم على
البلاد ، وما استأثروا به من الترف الى درجة التخمّة ،
وما امتازوا به من المجافاة لخلق الاسلام ، فيقول ، بعد
ان تلا قول الله سبحانه : « انا عرضنا الامانة على
السموات والارض والجبال .. (١٠٧) الآية ، يقول : « ان
قوما غدوا في المطارف (١٠٨) العتاق ، والعمائم الرقاق ،
يطلبون الامارات ، ويضيعون الامانات ، يتعرضون للبلاء
وهم منه في عافية ، حتى اذا اخافوا من فوقهم من اهل
العفة ، وظلموا من تحتهم من اهل الذمة ، اهزلوا دينهم ،
واسمنوا براذينهم (١٠٩) ، ووسعوا دورهم ، وضيقوا
قبورهم ، ألم ترهم قد جددوا الثياب ، وأخلقوا الدين ؟
يتكئ أحدهم على شماله ، فيأكل من غير ماله ، طمامه
غصب ، وخدمه سخرة ، يدعو بحلو بعد حامض ، وبحار

(١٠٥) يتحرك ويتأيل حركة المضطرب .

(١٠٦) (الحيوان) ج ١ ص ٢٢٥ .

(١٠٧) الاحزاب : ٧٢ .

(١٠٨) هي الاثواب من الخز ، تزيناها اعلام .

(١٠٩) دواب العمل .

بعد بارد ، ورطب بعد يابس ، حتى اذا اخذته الكفة ،
تجشأ من البشم (١١٠) ، ثم قال : يا جارية ، هاتى
حاطوما (١١١) يهضم الطعام ! يا احيق ! لا والله ، لن
تهضم الا دينك . ابن جارك ! ابن يتيمك ! ابن مسكينك
ابن ما اوصاك الله ، عز وجل ، به ! .. » (١١٢) .

وعندما ينسلط الحجاج على العراق ، ويبدأ فيه سيرته
الشهيرة بحظيته الاشهر ، ياخذ الحسن في بعده ودمه ،
ولا ينف عن ذلك ابدا ، فيقول فيه . « مازال النفاق
مفعوما حتى عم الحجاج عمامة ، وقلد سيفا
انا اعيمش احيقش ، له جميعه يرجلها ، واخرج الينا
بنانا قصارا والله ماعرف فيها عنان فى سبيل الله ، فعال :
بايعونى ، فبايعناه ، ثم رقى هذه الاعواد - « المنبر » -
ينظر الينا بالتصغير ، وينظر اليه بالتعظيم ، يامسونا
بالمعروف ويجتنبه ، وينهانا عن المنكر ويرتبه . . . » .

ولما بنى الحجاج قصره المسمى « بالخضراء » بمدينة
« واسط » دعا الناس كي يطوفوا بالقصر ويدعوا له
بالبركة ، فخرج الحسن مع من خرج ، ولكنه اراد ان يسب
الحجاج على الملأ ، ثم خشى بطش جنده وانتقامه ، فغادر
المكان عائدا الى البصرة ، وهو يقول : « لقد نظرونا
يا اخيث الاخيثن ، وافسق الفاسقين ، فاما اهل السماء
فمقتوك ، واما اهل الارض ففروك . ثم قال : ابنى الله
تعالى للميثاق الذى اخذه على اهل العلم ليبيننه للناس
ولا يكتُمونه . . » (١١٣) .

(١١٠) التفتة .

(١١١) أى حاطوما يهضم الطعام .

(١١٢) (آمال المرتضى) ق ١ ص ١٥٣ ، ١٥٥ .

(١١٣) المصدر السابق . ص ١ ص ١٥٥ ، ١٦٠ ، ١٦١ .

وهو يرفض احتجاج ولاية بنى أمية بأن مايقترفونه من
آثام إنما هي بحق الطاعة التي لزمتهم للخلفاء والبيعة
التي لهم في أعناق الولاة . . فعندما قدم عمر بن هبيرة ،
واليا على العراق ، من قبل يزيد بن عبد الملك استدعى
الشعبي والحسن البصري للقائه بمدينة « واسط » ، وقال
لهما : « ان يزيد بن عبد الملك عبد اخذ الله ميثاقه ،
وانتجبه لخلافته ، وقد اخذ بنواصينا ، واعطيناه عهدنا
وموآثيقنا وصفقة ابدينا ، فوجب علينا السمع والطاعة ،
وانه بعثنى الى عراقكم ، غير سائل اياه ، الا انه لا يزال
يبعث الينا في القوم نقتلهم ، وفي الضياع نقبضها ، او في
الدور نهدمها ، فنولية من ذلك ما ولاه الله ! فما
تريان ؟ » .

ويروى الرواة ان الشعبي اجاب جوابا فيه بعض اللين ،
أما الحسن فانه قال له : « يا عمر ، انى انهاك عن الله أن
تتعرض له ، فان الله مانعك من يزيد ، ولا يمنعك يزيد
من الله ، انه يوشك ان ينزل اليك ملك من السماء ،
فيستنزلك من سريرك ، ويخرجك من سعة قصرك الى
ضييق قبرك ، ثم لا يوسعك عليك الا عملك . ان هذا
السلطان انما جعل ناصرا لدين الله ، فلا تركبوا دين الله
وعباد الله بسلطان الله ، تذلونهم به ، فانه لا طاعة
لمخلوق في معصية الخالق جل وعز ! » (١١٤) .

ولقد كان يرى ان ملوك بنى أمية وولاتهم قد اذهبوا
آخرتهم بدنياتهم ، وانهم مفلسون يوم القيامة من الحسنات
والطيبات ، فعندما يسأله رجل قد تخرج من اخذ عطائه

(١١٤) المصدر السابق - ق ١ ص ١٥٨ ، ١٥٩ .

من هذه السلطة : « يا ابا سعيد ، آخذ عطائي ؟ أم ادعه
حتى آخذه من حسناتهم يوم القيامة ؟ » يجيبه الحسن :
« قم ، ويحك ! خذ عطاءك ، فان القوم مغاليس من
الحسنات يوم القيامة ! » (١١٥) .

وعندما كان البعض يحاول وقف حملة الانتقاد والهجوم
على بنى أمية ، بدعوى أن ذلك نوع من « الغيبة » التي
نهى عنها الله في قوله سبحانه : « ايجب احذكم أن ياكل
لحم اخيه ميتا فكرهتموه ! » (١١٦) ، كان الحسن
يرفض ذلك القول ، ويعلن أن المقام مختلف ، لانه « ليس
للفاسق المعلن غيبة ، ولا لاهل الاهواء والبدع غيبة ، ولا
للسلطان الجائر غيبة ! » (١١٧) ، فيفتح للناس ، بفتواه
هذه ، باب النقد والتجريح في بنى أمية والفسقة
والمبتدعة من الامراء والولاة والعمال ..

كان هذا هو موقف الحسن البصري من الدولة الاموية ،
نقدها ، وادانها ، واطلق في ملوكها وامرائها ، ومظالمهم ،
لسانه الذي كان من امضى أسلحة عصره ، لما كان له من
المكان الذي تفرد به وانفرد عن الاقران والانداد ..

ولقد أصاب الحسن من بنى أمية ما أصاب الذين
عارضوا حكمهم واستبدادهم بالامر .. فحاربوه في رزقه ،
ومنعوا عنه عطاءه حتى أعاده اليه عمر بن عبد العزيز (١١٨)
واضطرتهم مطاردتهم له وطلبهم اياه الى الاختفاء عن أهله
ومنزله ، حتى لقد ماتت ابنته وهو متوار ، فلم يستطع

(١١٥) المصدر السابق . ق ١ ص ١٥٩ .

(١١٦) (أمالي المرقضى) ق ١ ص ١٦٠ .

(١١٧) المصدر السابق . ج ٧ ق ١ ص ١٤٨ .

(١١٨) الحجرات ق ١٢ .

أن يحضر الصلاة عليها ودفنها ، ويروى ذلك « ثابت
البناني » فيقول : « ماتت ابنة الحسن ، وهو متوار ،
فأبنته ، فقال : افعلوا كذا ، وافعلوا كذا .. وإذا
أخرجتموها فمروا محمد بن سيرين يصل عليها ! » (١١٩)

ولكن « معارضة » الحسن للدولة الاموية لم تصل
الى حد « الثورة » عليها ، والدعوة « للخروج » بالسيف
والقوة ضد ولايتها وأمرائها .. وهنا موطن من مساوئ
خلافه مع نفر من المعتزلة ونفر آخر ممن قال بالعدل
والتوحيد .. فهو قد وقف عند حد « المعارضة »
و « النقد » و « الادانة » ، ورفض « الثورة »
و « الخروج » و « السيف » ، بل ونهى الناس عن سلوك
سبيلها في التغيير .. فهو لم يدع الى « الرضا » بحكم
الامويين ، ولم يطلب « الاستكانة » لهم ، وانما طلب
السعى للتغيير ، ولكن عن غير طريق « الثورة » والسيف
والخروج والقتال .. فهو قد ولى القضاء في ظل
الدولة الاموية ، ولكنه لم يأخذ على قضائه اجرا .. (١٢٠)
وفي الوقت الذي دعا فيه كثير من أهل العدل والتوحيد،
والمعتزلة كلهم ، الى الثورة والسيف لتغيير الدولة الاموية
رفض الحسن ذلك ..

ولقد كانت مكانة الحسن ، التي لم تبلغها مكانة أحد
من معاصريه ، تجعل من موقفه المعادي للثورة والخروج
عقبة كبيرة في طريق الذين أعلنوا الثورة ضد الامويين ..
ففي ثورة عبد الرحمن بن الأشعث « ٨٥ هـ ٧٠٤ م »

(١١٩) (طبقات ابن سعد) ج ٥ ص ٢٥٦ .

(١٢٠) المصدر السابق . ج ٧ ق ١ ص ١١٦ ، ١٢٥ .

ضد الحجاج وعبد الملك بن مروان ، شارك نفر من أهل العدل والتوحيد ، بل وشارك فيها أخو الحسن : سعيد بن أبي الحسن ، كما شارك فيها الجعد بن درهم ، ولكن الحسن نهى الناس عن الخروج مع ابن الأشعث ، ولما طالت أيام الثورة دون أن تحقق نصرا حاسما ، ذهب نفر من تلاميذ الحسن - الذين ثاروا - اليه يدعونه لتأييدها ، وقالوا له : « يا أبا سعيد ، ما تقول في قتال هذا الطاغية - « الحجاج » - الذي سفك الدم الحرام ، وأخذ المال الحرام ، وترك الصلاة ، وفعل وفعل ؟ فقال الحسن : أرى أن لا نقاتلوه ، فإنها إن تكن عقوبة من الله فما أنتم برادى عقوبة الله بأسيا فكم ، وإن يسكن بلاء فاصبروا حتى يحكم الله وهو خير الحاكمين .. » فرفضوا قوله ، وخرجوا من عنده يسبونهم ويقولون : « نطيع هذا العليج ! » ومضوا إلى القتال مع ابن الأشعث حتى استشهدوا جميعا !

ولقد طلب الثوار من ابن الأشعث أن يكره الحسن على الخروج معهم ، لأن خروجه سيكسب الثورة تأييدا بغير حدود ، وسيجعل الجماهير تقاتل من حوله وتقتل بين يديه كما كان الحال من حول جمل عائشة يوم قتالها لعلي بن أبي طالب ! ، فقالوا لابن الأشعث : « إن سرك أن يقتلوا حولك كما قتلوا حول جمل عائشة فأخرج الحسن ، فأرسل إليه فأكرهه » على الخروج .. ولكنه قال لهم ، وقر منهم ، بأن القى بنفسه قى بعقن الأنهار حتى نجا منهم ، وكاد بهلك يومئذ ! » .

والامر المؤكد أن الأمويين قد استفادوا من موقف الحسن هذا من الثورات التي أشعلها ضدهم ابن الأشعث ويريد

ابن المهلب ، بالرغم من انه لم يكن يدعو الى تأسيس دولتهم .. فلقد سألته سائل : « يا ابا سعيد ، ما تقول فى الفتن ، مثل يزيد بن المهلب وابن الاشعث ؟ فقال : لا تكن مع هؤلاء ولا مع هؤلاء » فسأله واحسد من اهل الشام - انصار بنى أمية - : « ولا مع أمير المؤمنين يا ابا سعيد ؟! » فقال : « نعم .. ولا مع أمير المؤمنين ! ».

ولكن ، مهما يكن الامر ، فلقد استفاد الامويون من تخذيل الحسن عن الثورة ، ودعوته للتغيير بواسطة « الصبر والسكينة والتضرع » ... وقوله لمن دعوا الى الخروج على الحجاج : « انه ، والله ، ما سلب الله الحجاج عليكم الا عقوبة ، فلا تعارضوا عقوبة الله بالسيف ، ولكن عليكم بالسكينة والتضرع ! .. فلو ان الناس اذا ابتلوا من قبل سلطانهم صبروا ما لبثوا ان يفرج عنهم ، ولكنهم يجزعون الى السيف ، فيوكلون اليه ، فسوالله ما جاءوا بيوم خير قط .. ان الله انما يغير بالتسوية لا بالسيف ! » ..

فهل كان صحيحا ان الحسن اتخذ هذا الموقف خوفا من الحجاج وحبسه ، كما قال له أخوه ؟! « (١٢١) .. ربما .. أم هل كانت معرفته الغزيرة بتاريخ الحروب والفتن والثورات هى التى جعلته يخشاها ، فلقد كان ، كما يروون : « من رؤوس العلماء فى الفتن والدماء » (١٢٢) أى الثورات والحروب ؟! ربما ايضا ..

أم هل كانت « نوعية » الثوار وقيادتهم غير جسيمة

(١٢١) المصدر السابق . ج ٧ ق ١ ص ١١٨ - ١٢١ ، ١٢٥ .

(١٢٢) المصدر السابق . ج ٧ ق ١ ص ١٨ .

لرضاه؟؟ ربما ، كذلك .. فلقد خطب في الناس ينهاهم عن الخروج في ثورة يزيد بن المهلب ضد يزيد بن عبد الملك سنة ١٠٢ هـ ، فقال : « أيها الناس ، الزموا رحالكم ، وكفوا أيديكم ، واتقوا الله مولاكم ، ولا يقتل بعضكم بعضا .. انه لم تكن فتنة الا كان أكثر أهلها الخطباء والشعراء والسفهاء وأهل التيه والخيلاء ، وليس يسلم منها الا المجهول الخفي والمعروف التقى .. » (١٢٣) .. وهل كان بذلك يعبر عن رأى « الارستقراطية الفكرية » فى الثورة كعمل عنيف يستهوى العامة والجمهير أكثر مما يستهوى الصفوة المستنيرة ، حتى لو انكرت الظلم والاستبداد؟؟ ربما كان الامر كذلك أيضا ..

وربما كانت هذه الاسباب ، مجتمعة ، قد لعبت دورا أساسيا فى تشكيل هذا الموقف الذى وقفه الحسن البصرى من الثورة كطريق للتغيير ..

ولكن ثوار عصره قد هاجموا موقفه هذا ، وقالوا : ان مصالحه الخاصة لو اضررت لهب نائرا ، قال ذلك مروان ابن المهلب ، عندما خطب فى الناس ، فتحدث عن الحسن دون أن يسميه ، فقال : « لقد بلغنى ان هذا الشيخ الضال المرائى يشبط الناس . والله لو ان جاره نزع من خص داره قصبة لظل يرعف أنفه ! أينكر علينا ، وعلى أهل مصرنا ، أن نطلب خيرا وان ننكر مظلمتنا !؟ والله ليكفن أو لانحين عليه مبردا خشنا !. فقال الحسن : والله ما أكره أن يكرمنى الله بهوانه ! فقال ناس من

(١٢٣) (تاريخ الطبرى) ج ٨ ص ١٥٣ .

أصحاب الحسن : لو أرادك ، ثم شئت لمنعك ! . فقال لهم : فقد خالفتمكم اذا الى ما نهيتكم عنه ! أمركم الا يقتل بعضكم بعضا مع غيري ، وأدعوكم الى ان يقتل بعضكم بعضا دوني ! » (١٢٤) .

فهو ضد القتال والسيف حتى لو كان دفاعا عنه وعن نفسه ! .

ولكن .. مهما تكن الاحتمالات التي حاولنا ان نفسر بها موقف الحسن من الثورة ضد بني أمية فاننا نشعر انها غير كافية ، ونشعر ان في موقفه المعادى لثورة ابن الاشعث ويزيد بن المهلب ما يتناقض مع عدائه للدولة الاموية وتقييمه لمظالمها ، وهو التقييم الذي تحدثنا عنه ..

ولما كان امر اهل العدل والتوحيد - حتى ذلك التاريخ الذي قامت فيه هذه الثورات - كان امرا موحدا ولم يكن انشقاقا معتزلة قد حدث بعد ، فان موقف الحسن هذا يعني انه كان موقف جمهور اهل العدل والتوحيد ، فبم نستطيع ان نفسره التفسير الذي يطعن اليه العقل ؟

اننا تقدم لذلك التفسير مفتاحا يتمثل في تلك العبارة التي ذكرها « ابن سعد » في طبقاته فبقاها يقول : « حدثنا شعبة ، قال : قلت لقتادة : عن من كان يأخذ الحسن : انه لا يجيز الخلع الا عند السلطان ؟ قال : عن زياد » .. (١٢٥) .

فهذه العبارة تعنى : ان الحسن كان يقول بخلع الامام

(١٢٤) المصدر السابق ج ٨ ص ١٥٣ ، ١٥٤ .

(١٢٥) (طبقات ابن سعد) ج ٧ ص ١١٦ .

الجائر ، ككل اهل العدل والتوحيد ، وكل الخوارج ، ولكنه كان لا يجيز ذلك ، أو بالأصح لا يوجبه ، الا عند السلطان ، أى عندما يكون للثوار سلطان يمكنهم من خلعه وارساء نظام مستقر عادل بدلا من نظامه الجائر .. وهذا هو مبدأ المعتزلة وشرطهم للثورة والخروج لخلع الامام الجائر ، كما اشرنا اليه فى القسم الثانى من هذه الدراسة ..

فلم يقف الحسن اذا من الثورة موقف الرفض المبذئى والمطلق ، ولكنه رفض تلك الثورات التى شهدتها عصره ، وقال فيها تلك الاقوال التى اشتبهت على كل الذين سجلوها ورووها .. فهو مع الثورة ، بشرط التمكن من التغيير ، وضدها اذا كانت امكانيات نجاحها وضمانات العدل فى البديل الذى تقدمه غير باعثة على الاطمئنان ..

ولكن موقف الحسن هذا لم يمنع نفرا من أصحابه ، اهل العدل والتوحيد ، وفيهم أخوه ، من الاشتراك فى ثورتى ابن الاشعث ويزيد بن المهلب ، ضد الامويين .. فمعبد الجهمى شارك فى ثورة ابن الاشعث (١٢٦) ، وكان يومها زعيم القائلين « بالقدر » فى البصرة ، وعندما هزمت الثورة حبسه الحجاج ، وحرم عليه الطعام سوى خبز الشعير والملح والكراث ! .. ثم قتله .. (١٢٧) ، والجعد ابن درهم شارك فى ثورة يزيد بن المهلب .. (١٢٨) ولم يكن الحسن البصرى فى موقفه هذا ، من الدولة الاموية ، معبرا من موقف ذاتى ينفرد به وحده ، بل كان

(١٢٦) (تاريخ الجهمية والمعتزلة) ص ٥٥ .

(١٢٧) (فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة) ص ٣٢٠ .

(١٢٨) (تاريخ الطبرى) ج ٨ ص ١٥١ ، ١٥٢ (حوادث سنة ١٠٢ هـ) .

موقفه هو موقف تيار أهل العدل والتوحيد ، الفسكري والسياسي . اذ كانوا جميعا على عداء لهذه الدولة . .

فمحمد بن سيرين - وكان تاجر بز - كان لا يتعامل في تجارته ، بيعا أو شراء ، بالدراهم الحجاجية التي ضربها الحجاج بن يوسف ! وذلك تعبيرا عن أذاته لامارة الحجاج ، على نحو ما نسميه في عصرنا « بالمقاطعة الاقتصادية » ! (١٢٩) . وكان - كالحسن البصري - وغيره من أهل العدل والتوحيد قد قطعت الدولة عنه العطاء وضيق عليه سبل الارتزاق (١٣٠) .

وعمر بن عبيد يقيم أمراء الدولة الاموية وحكامها فيراهم عصبة من اللصوص يسرقون حقوق الناس علانية وجهرا ، فلقد مر يوما بجماعة يعكفون على شيء ويتجمهرون من حوله ، فسأل : ما هذا ؟ فقالوا له : انه سارق يقطعون يده ، فقال : لا اله الا الله ، سارق السر يقطعه سارق العلانية (١٣١) !

وهكذا اتفق موقف أهل العدل والتوحيد ، في تلك المرحلة ، على النقد والادانة للدولة الاموية ، كما اتفقوا على وجوب خلع أمراء هذه الدولة وقلب مظالمهم عند التمكن والسلطان . . ولكنهم اختلفوا : حول اهلية ثورات ابن الاشعث وابن المهلب وحظهما من النجاح وضمنان العدل في التغيير . . فحجب عنهما الحسن وقريب تلك الاهلية ، ومن ثم رفض المشاركة فيهما ، وخذل الناس عن الانخراط فيهما . . بينما ظن فريق من أصحابه

(١٢٩) (طبقات ابن سعد) ج ٧ ق ١ ص ١٤٧ .

(١٣٠) المصدر السابق . ج ٥ ص ٢٥٦ ، ٢٥٧ .

(١٣١) (عيون الاخبار) مجلد ١ ص ٥٦ .

اهلية هاتين الثورتين للتغيير المطلوب ، فشارك فيهما
واستشهد في معاركهما .. فهو خلاف في التقدير
والحساب داخل معسكر فكرى واحد ، هو معسكر أهل
العدل والتوحيد ..



والامر الذى يؤكد ان معارضة المعتزلة للدولة الاموية
لم تكن تذكيا عوامل قبلية أو عرقية ، وانها كانت
ناعبة من الخلاف الفكرى وتباين المواقف ازاء قضية
العدل فى الحكم بين الناس ، هو موقف المعتزلة من
خلافة عمر بن عبد العزيز « ٩٩ - ١٠٢ هـ - ٧١٧ -
٧٢٠ م » فهذا الخليفة لم يختره المعتزلة ، بل وصل الى
منصبه بنظام الوراثة الذى ادانه ويدينه المعتزلة ، ولكنه
سلك فى الناس سلوكا كان اشبه مايكون بالثورة على
اوضاع الامويين ومرائهم ، فلقد أعاد النظر فى حيازة
اماء بنى امية للثروة التى انتهبوها منذ أن استبدوا
بالخلافة ، فألغى اقطاعاتهم ، وصادر ثرواتهم ، أعادها
جميعا الى بيت مال المسلمين ، وكما يقول صاحب
« الأغاني » : انه قد « بدأ بلحمته وأهل بيته ، فأخذ
ما كان فى أيديهم ، وسمى أعمالهم « المظالم » .. » .
ولما فرغ أمراؤهم وعامتهم ، واتمروا فى الذى حل بهم ،
بعثوا اليه عمته فاطمة بنت مروان تطلب اليه الرجوع
عما بدأ فيه ، فأفضى اليها بحديث حدد فيه نهجهم
فى الاموال ، عندما أنبأها أن هذه الثروة هى ثروة عامة
الامة ، وأنه لا يحل لاحد ان يحوزها دون أصحابها ،
الذين هم عامة المسلمين « فآله تعالى بعث محمدا رحمة ،
لم يبعثه عذابا ، ثم قبضه اليه ، وترك للناس نهسرا

شربهم فيه سواء ، ثم قام أبو بكر فترك النهر على حاله .
ثم ولى عمر فعمل على عمل صاحبه ، فلما ولى عثمان
اشتق من ذلك النهر نهرا ، ثم ولى معاوية فشق منه
الانهار ، ثم لم يزل ذلك النهر يشق منه يزيد ومروان
وعبد الملك والوليد وسليمان ، حتى أفضى الامر الى ، وقد
يبس النهر الاعظم ، ولن يروى أصحاب النهر حتى يعود
اليهم النهر الاعظم الى ماكان عليه !

فلما سمعت عمته مقالته قالت له : « قد أردت كلامك
ومذاكرتك ، فأما اذا كانت هذه مقالتك فلست بذاكرة
لك شيئا أبدا » . ورجعت الى قومها فأنبأتهم النبأ ،
وعابت عليهم تزويجهم آل عمر بن الخطاب ، ذلك الزواج
الذي اثمر في الشجرة الاموية من أعاد سيرة عمر بن
الخطاب في الاموال والعدل بين الناس (١٣٢) !

فهو خليفة أموى ، تولى الخلافة بالتوارث الملكى ،
ولكنه يقيم تطور العدل والظلم فى الأمة ، تاريخيا .
كما يقيمه المعتزلة ، بل والخوارج ، مع اختلاف فى المنطلق
والتفاصيل .. ولذلك وجدناه يعلن فى الدولة ما يمكن
أن نسميه بمبدأ « السلام العام » .. فهو قد أوقف
الفتوح التى كانت قد فقدت صلتها بحرب الدعوة الى
الاسلام وحمايتها ، وتحولت الى غزو تجمع به المفسانم
وتستنفذ به طاقات القبائل حتى لا تثور أو تتمرد ! ..
وأوقف جباية الجزية ممن دخل فى الاسلام من شعوب
البلاد التى فتحها المسلمون .. ثم التفت الى ثورة الخوارج
المستمرة ، فطلب الى أصحابها أن يحل « سلام الهدنة »
بينهم وبين الدولة ، ريثما يتحاورون ويتناظرون ، فكتب

(١٣٢) (الاغانى) ج ٩ ص ٣٣٧٥ ، ٣٣٧٦ .

الى زعيم ثورتهم على عهده : شوذب - بسطام الشكري
 « انه بلغنى انك خرجت غضبا لله ولنبيه ، ولست اولى
 بذلك منى ، فهل أناظرك ، فان كان الحق بأيدينا دخلت
 فيما دخل فيه الناس ، وان كان فى يدك نظرنا فى
 امرنا ! » .. فاستجاب بسطام ، ووضعت الحرب
 اوزارها ، ودخل ممثلون عن الخوارج الى دمشق يناظرون
 الخليفة ، وانتهت المناظرة الى ان طلبوا منه خلع يزيد
 ابن عبد الملك من ولاية العهد بعده ، فلما قال لهم : لقد
 ولاه غيرى ، قالوا له : ارايت لو وليت مالا لغيرك ، ثم
 وكلته الى غير مأمون عليه ، اترك كنت اديت الامانة الى
 من ائتمنتك ؟! فطلب منهم المهلة ليقرر قراره فى نظم
 توارث الملك ، اى فى الاساس الذى يقوم عليه حكم
 الامويين ! (١٣٣) .

ثم التفت الى الاضطهاد الذى كان واقعا على العلويين
 والهاشميين ، فاوقفه ، ومنع السنة التى سنها معاوية
 بلعن على بن ابي طالب على المنابر فى المساجد ، حتى مدحه
 شاعر الشيعة كثير عزة بقصيدة مطلعها :

وليت فلم تشتم عليا ولم تخف
 برياً ولم تتبع مقالة مجرم
 وقلت فصدقت الذى قلت بالذى
 فعلت ، فاضحى راضيا كل مسلم ! (١٣٤)

ثم التفت الى اهل العدل والتوحيد ، فبدأ معهم حوارا
 تولاه معه غيلان الدمشقى ، الذى قال له : « اسلم

(١٣٣) (تاريخ الطبرى) ج ٦ ص ٥٥٦ (طبعة المعارف - احداث سنة
 ١٠٠٠ هـ) .
 (١٣٤) (الاغانى) ج ٩ ص ٣٣٧٨ .

يعمر ، انك أدركت من الاسلام خلعا باليا ، ورسما
عاميا .. وربما بجت الامة بالامام ، وربما هلكت بالامام ،
فاظر اى الامامين انت ، فانه تعالى يقول : « وجعلناهم
اُمة يهدون بأمرنا » (١٣٥) ، فهذا امام هدى ، ومن
اتبعه .. واما الآخر فقال تعالى : « وجعلناهم اُمة
يدعون الى النار » (١٣٦) .. « (١٣٧) .. وانتهى الحوار
بان طلب عمر من غيلان ان يضم اهل العدل والتوحيد
جهودهم لجهوده ، قائلا له : « أعنى على ما انا فيه ! » ،
فقبل غيلان ، وطلب من عمر ان يعهد اليه ببيع الاموال
والتحف والنفائس التى صادرها من امراء بني اُمة -
« المظالم » - فكان يدعو الناس اليها قائلا : « تعالوا
الى متاع الخونة .. تعالوا الى متاع الظلمة .. تعالوا
الى متاع من خلف الرسول فى اُمة بغير سنته وسيرته
.. من يعدلنى ممن يزعم ان هؤلاء كانوا اُمة هدى ،
وهذا يأكل والناس يموتون من الجوع ! » (١٣٨) .

ولقد سأل غيلان يوما عمر بن عبد العزيز : « ان اهل
الشام تزعم انك تقول فى المعاصي : انها بقضاء الله
تعالى ! فقال : ويحك يا غيلان ! او لست ترانى اسمى
مظالم بنى مروان ظلما ! » (١٣٩) .

واراد عمر ان يرد على زعماء اهل العدل والتوحيد
اعطياتهم التى حبسها عنهم اسلافه ، فكتب الى رؤوسهم

(١٣٥) الانبياء : ٧٣ .

(١٣٦) القصص : ٤١ .

(١٣٧) ابن المرتضى (الخية والامل فى شرح كتاب الملل والنحل)

اللوحة ٤٨ . مخطوط مصور بدار الكتب المصرية .

(١٣٨) المصدر السابق . اللوحة ٤٨ .

(١٣٩) (فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة) ص ٣٢٥ .

بذلك ، فقبل بعضهم - مثل الحسن البصري - ورفض بعضهم حتى يكون ذلك الامر عاما في كل اهل العدل والتوحيد لا خاصا بزعمائهم فقط ! اذ اجابه محمد بن سيرين بقوله : « ان فعل ذلك باهل البصرة فعلت ، واما غير ذلك فلا ! » واجاب خارجة بن زيد : « ان لى نظراء . فان امير المؤمنين عمهم بهذا عمهم ، وان هو خصنى به فانى اكره ذلك له ! » فاعتذر اليهم عمر بنان « المال لا يسع ذلك ، ولو وسعه لفعلت ! » (١٤٠) .

هكذا ساد السلام في الدولة الاموية ، فى عهد عمر ابن عبد العزيز ، الذى لم يطل به العمر ، وهكذا تولى وايد اهل العدل والتوحيد ، لأول مرة ، خليفة من بنى امية ، لم يصل الى منصبه بالاختيار والبيعة والعقد ، وانما وصل اليه بالميراث ، ولكنهم غضوا الطرف عن ذلك ، وقالوا : انه قد اصبح للخلافة اهلا بالعدل الذى اشاعه ، وقال عمرو بن عبيد يشخص ذلك « الوضع الدستورى » الفريد : لقد « اخذ عمر بن عبد العزيز الخلافة بغير حقها ، ولا باستحقاق لها ، ثم استحقها بالعدل حين اخذها ! » . (١٤١) . وعبر ابو على الجبائى عن تولى المعتزلة ، جيلا بعد جيل ، لعمر بن عبد العزيز ، وتشخيصهم لعلة ذلك التولى فقال : « ان عمر بن عبد العزيز كان اماما ، لا بالتفويض المتقدم ، لكن بالرضا المتجدد من اهل الفضل ! » . (١٤٢) .

(١٤٠) (طبقات ابن سعد) ج ٥ ص ٢٥٦ ، ٢٥٧ . و ج ٧ ق ١ ص ١٤٧ .

(١٤١) (مروج الذهب) ج ٢ ص ١٥٢ .

(١٤٢) (المغنى) ج ٢٠ ق ٢ ص ١٥٠ .

ويشير المؤرخون الى أن بنى مروان قد دسوا لعمر بن عبد العزيز السم ، عندما أدركوا عزمه على تغيير نظام وراثته العرش والملك ، فلم يلبث بعد طلبه مهلة من ممثلى الخوارج « الا ثلاثا حتى مات » .. (١٤٣) ، وبموتيه انقضى عهد « السلام العام » فى الدولة الاسلامية ، وعادت الحروب الخارجية سيرتها الاولى ، بل أشد من سيرتها الاولى ، وشهد أهل العدل والتوحيد — خاصة فى عهد هشام بن عبد الملك « ٧١ - ١٢٥ هـ ٦٩٠ - ٧٤٣ م » — اضطهادا لم يسبق لهم به عهد من قبل .. فلقد كان هشام صغيرا عندما سمع غيلان يسب أسلافه وهو ينادى على مظلالمهم بدمشق زمن عمر بن عبد العزيز ، فقال يومها . « هذا يعيبنى ويعيب أجدادى ، والله ان ظفرت به لاقطعن يديه ورجليه » .. فلما ولى الحكم ، طلب غيلان ، ففر من دمشق ، ثم وقع فى قبضتهم ، فأدخلوه السجن مع صاحب له يدعى « صالح » .. وكانت بطانة مروان وحاشيته حافلة بالعلماء من أصحاب الحديث ، فأفتوه بقتل غيلان وصاحبه .. وبعد مناظرة بين غيلان وبينهم قال هشام : « لا أقالنى الله ان لم أقتله » فأمر به وبصاحبه فرقا على الصليب عند « باب كيسان » بدمشق ، ثم قطعت أيديهما ، ثم أرجلهما ، ثم ألسنتهما ، حتى فارقا الحياة ! .. (١٤٤) .

وعم الاضطهاد أهل العدل والتوحيد ، واتخذ لهم هشام منفى ينفيهم من الأرض اليه فى جزيرة « دهلك » —

(١٤٣) (تاريخ الطبرى) ج ٦ ص ٥٥٦ (طبعة المعارف — أحداث سنة

١٠٠ هـ) .

(١٤٤) (المنية والامل) اللوحة ٤٨ .

بفتح الدال وسكون الهاء وفتح اللام - قرب مصوع (١٤٥) ..
وهى جزيرة ببحر اليمن « ضيقة حرجة حارة »
يضرب بها المثل فى البعد عن العمران ، حتى ليقول
الشاعر عن حبيبته :

ولو اصبحت خلف الثريا لزرتها
بنفسى ولو كانت بدهلك دورها (١٤٦) !

ولقد زاد من عدااء هشام لاهل العدل والتوحيد
اسهامهم النشط ، بل الاساسى ، فى الثورة التى قادها
ضده زيد بن على سنة ١٢١ هـ - والتى سنتحدث عنها
فى الفصل القادم - ولقد استمر هذا النفى وذلك
الاضطهاد على عهد الوليد بن يزيد .. وعندما كلمه البعض
فى السماح لهم بالعودة الى اوطانهم ، رفض ، واصر
على الالتزام بما فعله فيهم هشام بن عبد الملك ، بل
واعتبر هذا العمل « مما ترجى منه المغفرة لهشام » (١٤٧)

وفى عهدى هشام والوليد بن يزيد اخذ الناس
يستسرون بقول العدل والتوحيد ، فيسأل سائل ابا واثة
اياس بن معاوية : « ما يمنحك ان تصف القول فى القدر ،
وقد ابصرته ؟ فيقول : قد ، والله ، ناظرت غيلان ،
وابصرت الحق والعدل ، ولكنى اكره ان اصلب كما
صلب ! » (١٤٨) ، ويشهد عمرو بن دينار ، بمكة ، رجلا

-
- (١٤٥) فلهوزن (تاريخ الدولة العربية) ص ٣٤١ ، ٢٤٢ ، ٣٣٤ .
 - ترجمة د . محمد عبد الهادى ابوريده . طبعة القاهرة سنة ١٩٦٨ م .
 - (١٤٦) صفى الدين البغدادى (مراصد الاطلاع على اسماء الامكنة
والبقاع) تحقيق على البيضاوى . طبعة القاهرة سنة ١٩٥٤ م .
 - (١٤٧) (تاريخ الدولة العربية) ص ٣٤١ ، ٣٤٢ .
 - (١٤٨) (فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة) ص ٣٢٧ .

من أهل العدل والتوحيد تقوده الشرطة الى السجن .
 فيسأل : « ما لهذا ؟ فيقول الناس له : يتكلم فى القدر .
 فيقول : اليس اضاف الخير الى ربه ، والشر الى نفسه ؟!
 قالوا : بلى . قال : فهو أولى بالحق منكم ، فيقولون له :
 فما يسئلك أن تتكلم ؟! فيقول : أخشى أن يصنع بى ما صنع
 بهذا ! » .. (١٤٩) ، وتظل هكذا حال أهل العدل
 والتوحيد حتى تقوم ثورتهم التى يقتلون فيها الوليد بن
 يزيد ، ويرفعون بها الى منصب الخلافة خليفة منهم هو
 يزيد بن الوليد سنة ١٢٦ هـ .

(١٤٩) المصدر السابق . ص ٣٢٣ .

الفصل الثالث

حقبة الثورة على بنى أمية

في بدايات العقد الثالث من القرن الثاني الهجري بدأت ثورات المعتزلة ضد حكم الامويين وبالتحديد في سنة ١٢٢ هـ . . وكانت معارضتهم قبل ذلك لم تتعد النقد والرفض والادانة . . اما حقبة الثورة هذه فهي التي بدأت بثورة زيد بن علي ضد هشام بن عبد الملك سنة ١٢٢ هـ .

ولقد كانت ثورة زيد بن علي - وهو رأس الشيعة الزيدية بعد ذلك - أولى ثورات المعتزلة ، كما كانت ثورة اعتزالية خالصة ، وذلك لانه لم تكن هناك في ذلك التاريخ فرقة زيدية ، بالمعنى الذي حدث ووجد بعد ذلك . . وانما كان هناك - من فرق المعارضة - خوارج ، وشيعة امامية يتزعمهم جعفر الصادق ، اتخذوا الامامة امامة دينية ، ورفضوا طريق الثورة والخروج على بنى امية ، في انتظار ان يأذن الله بزوال ملكهم ، ولم يروا الثورة طريقا لزوال هذا الملك . . وكانت هناك المعتزلة يتزعمها في العراق واصل بن عطاء ، وفي الشام غيلان الدمشقي . .

وكان زيد بن علي أحد فتيان آل البيت الذين اعتنقوا مذهب المعتزلة ، وتلمذ على يدى واصل بن عطاء

عندما ذهب الى المدينة يشر بالاعتزال .. وكان لزيد اخ هو محمد الباقر ، وكان أخوه الباقر وجعفر الصادق - « ابن الباقر » - على خلاف معه بسبب دخوله فى الاعتزال .. ولم تكن نقطة الخلاف الجوهرية بين زيد وبين جعفر هى قضية العدل والتوحيد ، فلقد كانوا فيها متفقين ، على وجه الاجمال ، وانما كان الخلاف حول قضية الثورة والخروج .. فالمعتزلة يوجبون الخروج المسلح والثورة على ائمة الجور ، بينما جعفر وانصاره ينكرون ذلك ، ويحذر جعفر انصار الثورة من آل البيت فيقول لهم : « ان بنى أمية يتطاولون على الناس حتى لو طاولتهم الجبال لطاولوا عليها ! وهم يستشعرون بغض اهل البيت ، ولا يجوز ان يخرج واحد من اهل البيت حتى يأذن الله بسزوال ملكهم ! » (١٥٠) .

ولكن فتیان اهل البيت وشبابهم قد بدأ يتبلور فيهم تيار ثورى ، يرفض تحول الامامة على يد جعفر الصادق الى عقيدة روحية ، ويستنكف الخنوع لمظالم الامويين ، وفريق من هذا التيار انفصل عن الامامية ، فيما بعد ، وكون الحركة الاسماعيلية ، التى نهجت نهج المقاومة بالثورة (١٥١) ، والفريق الآخر انضم الى المعتزلة يقوده زيد بن على زين العابدين ..

ومما يؤكد أن هذا الانشقاق فى صفوف اهل البيت كانت قضية الموقف من الثورة والخروج هى سببه الأول والاساسى ، ذلك الاعتراض الذى اثاره محمد الباقر فى

(١٥٠) (الملل والنحل) ج ٢ ص ٨٥ .

(١٥١) (أصول إسماعيلية) ص ١٠٦ ، ١١١ .

وجه أخيه زيد بن علي عندما قال له أن متابعتي لمذهب
 وأصل بن عطاء في الخروج والثورة ، وقوله بأن ذلك هو
 طريق الإمامة ، ينفي عن أبيهم علي زين العابدين صفة
 الإمامة ، وبعبارة الباقر لزيد : انه « على قضية مذهبك ،
 والدك ليس بامام ، فانه لم يخرج قط ، ولا تعرض
 للخروج .. » ... (١٥٢) . ولقد كان هذا هو بالفعل
 مذهب وأصل ، فلم يكن يرى في الإمامة الروحية المهمة
 الحقيقية للامام ..

ولقد كان المعتزلة ، وفيهم هذا الفريق الثائر من
 أهل البيت ، بزعامة زيد بن علي ، يهتمون جعفر الصادق
 وانصار الإمامة الروحية بالضعف والخوف من تبعات
 الثورة ، والركون الى حياة الدعة والهدوء ، والاشتغال
 بأمور الدنيا والكلف بها .. ولقد دارت مناظرة بين
 الفريقين شارك فيها وأصل وزيد وجعفر الصادق ،
 ذلك عندما ذهب وأصل الى المدينة ، ونزل بمنزل على
 ابن ابراهيم بن أبي يحيى ، وعقد مجلسا حضره نفر من
 أهل البيت الذين انخرطوا في مذهب الاعتزال ، وفيهم :
 عبد الله بن الحسن - وهو والد محمد و ابراهيم ، اللذين
 سيقودان ثورتين من ثورات المعتزلة ضد بني
 العباس - وأخوة عبد الله بن الحسن ، وزيد بن علي ،
 ومحمد بن عجلان ، وأبو عباد اللهي .. وغيرهم ...
 ولقد جاءهم جعفر الصادق مع فريق من أنصاره . وفي
 المناظرة بينهما قال جعفر لوأصل مشسرا الى ذلك
 الانقسام الذي حدث في صفوف أهل البيت بدخول
 فريق من أبنائه الاعتزال : « .. انك ، ياوأصل ، أثبت

بأمر تفرق به الكلمة ، وتطعن به على الأئمة ! » فرد عليه وأصل بكلام جاء فيه : « .. انك ، يا جعفر ، واني الهممة ، شغلك هم الدنيا ، فأصبحت بها كلفا ، ومسا آئينك الا بدين محمد .. فان تقبل الحق تسعد به ، وان تصدف عنه تبوء بائمك .. ! » .. وشارك زيد ابن علي في المناظرة فأغلظ القول لجعفر ، وقال له فيما قال : « ... انه مامنك من اتباع وأصل الا الحسد لنا ! » (١٥٣) .

فهذا الفريق من أهل البيت ، هم اذن معتزلة ، ولم تكن للزيدية فرقة ولا مذهب في ذلك التاريخ ، ومن ثم فان ثورة زيد بن علي هي ثورة معتزلية لحما ودما .. ولقد ظل أمر ماسمى بعد ذلك بالزيدية هكذا زمنا طويلا . فزيد قد « اقتبس الاعتزال من وأصل بن عطاء ، وصارت أصحابه كلها معتزلة » ... (١٥٤) ، وابنه يحيى كان من قبل ثورة أبيه ومن بعدها ، وقبل خروجه هو وحتى صله في خراسان على مذهب المعتزلة ، وقبل أن يصلب « فوضر الامر بعده الى محمد و ابراهيم » ابني عبد الله بن الحسن (١٥٥) ، وهم معتزلة كذلك .. بل لقد ظلت الزيدية ، حتى بعد تبلورها كفرقة ، معتزلية فيما يتعلق بالاصول ، وكما يقول الشهرستاني : فانهم « في الاصول يرون رأى المعتزلة حذو القذة بالقذة (١٥٦) » ، ويعظمون أئمة الاعتزال

(١٥٣) (فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة) ص ٢٢٥ و (باب ذكر المعتزلة - من كتاب النية والامل ص ٢٠ ، ٢١) .
 (١٥٤) (الملل والنحل) ج ٢ ص ٨٣ .
 (١٥٥) المصدر السابق . ج ٢ ص ٨٥ .
 (١٥٦) القلة : ريشة السهم .

أكثر من تعظيمهم أئمة أهل البيت .. ! « (١٥٧) .. أى
 أئمة الشيعة الإمامية . ومن هنا يصبح القول بأن الزيدية
 قد « سبقوا المعتزلة فى الظهور ، سواء على مسرح
 السياسة أو فى ميدان المعتقدات » (١٥٨) هو قول بين
 الشذوذ لا

وكان الفريق القاعد من أهل البيت يعترض على زيد بن
 على بأن ثورته وطلبه البيعة بالإمامة له فيها اغتصاب
 الإمامة من أخيه محمد الباقر وابنه جعفر بن محمد
 الصادق ، فنفى ذلك الاتهام بأن الباقر لم يدع الإمامة
 لنفسه ، ولم يدعها أبوهما على بن الحسين ، زين العابدين
 لأن الإمامة لمن يحارب أئمة الجور لا للقاعدين عن الثورة
 والقتال ، وفى ذلك يقول زيد : « هؤلاء يقولون : حسدت
 أخى وابن أخى ، أحسد أبى حقا هو له ؟ لبئس الولد أنا
 من ولد ! أنى لكافر أن جحدته حقا هو له من الله ،
 ما ادعاه على بن الحسين ولا ادعاه أخى محمد بن على
 منذ أن أصبحت حتى فارقتى .. ! » (١٥٩) .

وكان بدء ثورة زيد بن على بالكوفة ضد هشام بن عبد
 الملك ليلة الأربعاء لسبعم بقين من المحرم سنة ١٢٢ هـ ، وكان
 البعض يجادلوه فى سبب خروجه على الأمويين ، ويقولون
 له : إذا كان أبوك وعمر قد استأثرا بالخلافة دون أهل
 البيت ، ومع ذلك فانت لا تبرأ منهما ، وتتسولاهما ،

(١٥٧) (الملل والنحل) ج ١ ص ١٦٢ (طبعة القاهرة ، بتحقيق محمد
 سيد كيلانى ، سنة ١٩٦١ م) .
 (١٥٨) (ثورة زيد بن على) ص ١٨٣ ، ١٨٤ .
 (١٥٩) المرجع السابق . ص ١٤٢ (والمراجع ينقل عن (الحور العين)
 ص ١٨٨) .

وتترحم عليهما ، فماذا فعلت بنو أمية أكثر من ذلك ؟!
فكان يجيب : « ان هؤلاء ليسوا كأولئك ، ان هؤلاء ظالمون
لى ولكم ولانفسهم ! » (١٦٠) .

وكان نص البيعة التى بايعه الناس عليها يقول : « انا
ندعوكم الى كتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم .
وجهاد الظالمين ، والدفع عن المستضعفين ، واعطاء
المحرومين ، وقسم هذا الفء بين أهله بالسواء ، ورد
الظالمين ، واقفال المجمر (١٦١) ، ونصره أهل البيت على
من نصب لهم وجهل حقهم .. » (١٦٢) .

وكان زيد يقول للناس : « انه لو لم اكن الا انا وابنى
إخرجت على هشام .. فليس الامام منا من أرخى عليه
ستره ، وانما الامام من شهر سيفه .. » (١٦٣) .

ولقد شاركت العامة فى هذه الثورة الاعتزالية ، لانها
لم تخشى العقوبات الاقتصادية التى هدد بها هشام بن
عبد الملك الثوار ، فلقد كتب هشام الى عامله على الكوفة
يوسف بن عمر يقول له : « .. فادع اليك اشراف أهل
المصر ، واوعدهم العقوبة فى الاشارة واستصفاء الاموال ،
فان من له عقد أو عهد منهم سيبطىء عن زيد ، ولا يخف
معه الا الرعاع ، وأهل السواد ، ومن تنهض الحاجة ،
استلذاذا للفتنة .. فبادهم بالوعيد ، وأعضضهم

(١٦٠) (تاريخ الطبرى) ج ٨ ص ٢٧٢ (أحداث سنة ١٢٢ هـ) .

(١٦١) يقال : جمر الأمير الجند ، أى ابقاهم فى ثغر العدو ولم يرجعهم
الى أوطانهم .

(١٦٢) (تاريخ الطبرى) ج ٧ ص ١٧٢ (طبعة المعارف - أحداث سنة

١٢١ هـ) .

(١٦٣) (ثورة زيد بن علي) ص ١٠٤ ، ١٢١ .

بسوطك ، وجرّد فيهم سيفك ، وأخف الأشراف والأوساط
قبل السفلة ! » (١٦٤) .

ولقد أفلحت خطة هشام هذه مع الثوار ، فانصرف عن
زيد من بايعه من الأشراف ، الذين خافوا على أموالهم أن
يستصفىها هشام ، ثم أرادوا تبرير تكوّنهم عن الثورة
وتكثفهم بيعة زيد ، فقالوا : أن الإمامة كانت في علي بن
الحسين ، ثم ابنه محمد الباقر ، ثم ابنه جعفر الصادق ،
ولذلك فنحن نرفض إمامة زيد ، لأنه لا حق له فيها ،
قالوا ذلك ليموهوا على الناس ، وهم إنما رفضوه « لما
بلغهم أن سلطان الكوفة يطلب من بايع زيدا ، ويعاقبهم ،
فخافوا على أنفسهم ، وخرجوا من بيعة زيد ، ورفضوه
مخافة من هذا السلطان » (١٦٥) . . . فسماهم زيد
« بالرافضة » ، وجرت هذه التسمية على الإمامية ، في
بعض الدوائر ، منذ ذلك التاريخ . . . ولقد كان خذلان
الرافضة لثورة زيد بن علي سببا في فشلها بعد يومين من
القتال ضد جيش هشام ، مما جعل الذبّة ، بقهرها
وفروعها يرددون دائما قولهم : « أن الرافضة أضـ « انسا
وانكا فينا من الحـ ورة - « الخوارج » - وبني أمية
الذين ولغوا في دعائنا ! » (١٦٦) .

ولقد قاتل زيد بن علي بشجاعة الائمة وعزم الثوار ،
« كان يتملّ ، وهو مقلّ ، على الموت بقول الشاعر :

اذل الحبيسة وعز الممات

وكلا أراه طعاما ويسلا

-
- (١٦٤) (تاريخ الطبري) ج ٨ ص ٢٢٦ . (أحداث سنة ١٢١ هـ) .
(١٦٥) يحيى بن الحسن (رسائل العدل والتوحيد) ج ٢ ص ٨١ .
دراسة وتحليل محمد عمارة . طبعة القاهرة سنة ١٩٧١ م .
(١٦٦) (تثبيت دلائل النبوة) ج ٢ ص ٥٣٥ .

فان كان لابد ممن واحد

فسمروا الى الموت سيرا جميلا (١٦٧) !

ولما قتل ، دفنه اصحابه سرا ، ثم اكتشف الامويون مدفنه ، فنبشوا قبره ، وصلبوه ، واحتزوا راسه فبعثوا بها الى هشام بن عبد الملك ، حيث نصبت على باب دمشق ، ثم طيف بها في المدن الكبرى ، مثل المدينة ومصر ، زجرا للثوار . . ثم أحرقت جثته وألقى رمادها في نهر دجلة (١٦٨) !

ولقد ظلت المعتزلة تذكر زيدا كواحد من انمتها « لانه كان صالحا للامامة ، لما أوتي من الصلاح والعلم والفضل ، ولانه قد بايعه فريق من أهل العلم والفضل ، فيجب ان يكون اماما » (١٦٩) . .

بل لقد بكته الخوارج ، ورتوه ، واسفوا على فشل ثورته ، ونعوا على الرافضة خذلانهم له ، وقال شاعرهم حبيب بن جدره الهلالي ، يرثيه ويصف غدر أهل الكوفة به :

يا أبا حسين ، والامور الى مدى

اولاد درزة اسلموك وطياروا

يا أبا حسين ، لو شرارة عصابة

علقتك كان لوردهم اصدار (١٧٠) !

اما ابنه يحيى فلقد قال ، يرثي اياه ، وستنهض الناس لثورة ثانية :

(١٦٧) (عيون الاخبار) مجلد ١ ص ١٩١ .

(١٦٨) أنظر أحداث هذه الثورة مفصلة في كتاب (ثورة زيد بن علي) .

(١٦٩) (المغني) ج ٢٠ ق ٢ ص ١٤٩ .

(١٧٠) (ثورة زيد بن علي) ص ١٢٧ .

خيلى ، عني بالمدينة بلغيا
 بنى هاشم اهل النهى والتجارب
 فحتى متى مروان يقتل منكم
 خياركم ، والدهر جم العجائب
 وحتى متى ترضون بالخسف منهم
 وكنتم اباة الخسف عند التجارب
 لكل قتييل معشر يطلبونه
 وليس لزيد بالعراقين طالب (١٧١) !

ثم انسحب يحيى بن زيد ببقايا الثوار الذين نجوا من
 القتل ، الى خراسان ، فأقام بالجوزجان « منكرا للظلم
 وما عم الناس من الجور » . . وفي أواخر سنة ١٢٥ هـ
 أو أوائل سنة ١٢٦ هـ - على خلاف فى ذلك - أعلن
 الثورة على الوليد بن يزيد ، وكان أمير خراسان نصر بن
 سيار - وبعد معارك عديدة دخلها مع أنصاره من المعتزلة
 والثائرين من اهل البيت ضد جيش الوليد الذى قاده
 سلم بن أحوز المازنى ، قتل يحيى بن زيد ، فقتل
 الأمويون بجسده فعلهم بجسد ابيه ، اذ احتزوا رأسه
 فبعثوا بها الى الوليد بن يزيد ، وصلبوا جسده
 بالجوزجان ، فظل على صليبه حتى قامت ثورة أبى مسلم
 الخراساني ، فأنزل جثته وصلى عليها ووارى عظامه فى
 قبره هناك . . وكما يقول المسعودى : ان اهل خراسان
 قد انفجر حزinem علمي بن زيد ، وفي العام الذى دالت
 فيه دولة بني أمية لم يلد بخراسان مولود الا وسماه ابيه
 سحر ، أو يزيد ! . . (١٧٢) .

(١٧١) (مقالات الاسلاميين) ج ١ ص ١٣٩ .

(١٧٢) (مروج الذهب) ج ٢ ص ١٦٧ .

وبعد عام من فشل ثورة يحيى بن زيد ، خرج بالكوفة عبد الله بن معاوية بن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب . في محرم سنة ١٢٧ هـ . . وذلك في عهد مروان بن محمد ، فحاربه عامل مروان عبد الله بن عمر ، فهزمه . . وفي هذه الثورة كان المعتزلة والزيدية معا في القتال ضد الامويين ، فالطبرى يذكر فيمن بايع عبد الله بن معاوية اسم «منصور ابن جمهور» ، وهو من قادة أهل العدل والتوحيد الذين برزوا في الثورة ضد الوليد بن يزيد - التى سنتحدث عنها بعد قليل - ويذكر أن خروج عبد الله بن معاوية كان مع الزيدية (١٧٣) ، وكما قلنا فلقد كانت الزيدية أسما يطلق على فريق أهل البيت الذين انشقوا عن امامة جعفر بن محمد ، واختاروا طريق الثورة على طريق الامامة الدينية ، والروحية ، وانضموا لذلك الى الاعتزال . .

وهكذا شهدت العراق وخراسان ثلاث ثورات قام بها المعتزلة ضد الحكم الاموى فى المدة من سنة ١٢٢ حتى سنة ١٢٧ هـ . . قاد الاولى : زيد بن على « سنة ١٢٢ هـ » والثانية : يحيى بن زيد « سنة ١٢٦ هـ » ، والثالثة : عبد الله بن معاوية « سنة ١٢٧ هـ » .



أما فى الشام ، حيث مقر الخلافة الاموية ، فقد حدثت فى سنة ١٢٦ هـ اكثر المحاولات الثورية الاعتزالية توفيقا ونجاحا ضد الامويين ، وذلك عندما نجحت ثورتهم ضد الوليد بن يزيد ، فقتلوه فيها ، ونصبوا بدلا منه

(١٧٣) (تاريخ الطبرى) ج ٧ ص ٣٠٣ ، ٣٠٧ ، ٣٠٨ (طبعة المعارف)
و ج ٩ ص ٤٨ - ٥٢ (الطبعة الاولى) (أحداث سنة ١٢٧ هـ) .

حليفة معتزليا امويا هو يزيد بن الوليد « ٨٦ - ١٢٦ هـ
٧٠٥ - ٧٤٤ هـ م » ..

كان اختلال حال الدولة الاموية قد قارب بها على دور
الانهيار ، وذلك عندما انتقل خليفتها الوليد بن يزيد « ٨٨
- ١٢٦ هـ ٧٠٧ - ٧٤٤ م » بالفسق والفجور والمجون ،
بل والزندقة من دور الاسرار الى دور الجهر والاعلان ،
فلقد كان - كما يقول ابن قتيبة - : « ماجنا سفيها ،
يشرب الخمر ، ويقطع دهره باللهو والغزل ، ويقول اشعار
المغنين ، ويعمل فيها الالحان ! » (١٧٤) .. كما كان
« اول من حمل المغنين من البلدان اليه ، وجالس الملهمين ،
واظهر الشراب والملاهي والعزف ، وفي ايامه كان ابن
سريج المفضي ، ومعبد ، والفريض ، وابن عائشة ، وابن
محرز ، وطويس ، ودحمان (١٧٥) . وغلبت عليه شهوة
الفناء ، في ايامه ، وعلى الخاص والعام ، واتخذ القيان ،
وكان متهتكا ماجنا خليعا .. » (١٧٦) .. وفي مصادر
التاريخ من اشعاره في المجون والفسق ما يابى ذوق عصرنا
وعرفه ان يشبهه المرء في كتاب !

ولقد تعدى الوليد نطاق الفسق والمجون الى الزندقة
والجهر بفلتات لسان لا يرضاها المجتمع المسلم ، خاصة من
امير المؤمنين .. فالرواة يروون انه قد عزم على ان يبنى
اعلى الكعبة في البيت الحرام قبة يشرب فيها الخمر ،
ويشرف منها سكران منتشيا على الطائفين ببيت الله
العتيق ! .. ولما رأى في المصحف ، يوما ، آيات تتحدث

(١٧٤) (المعارف) ص ٣٦٦ .

(١٧٥) انظر اخبار هؤلاء المغنين في كتاب (الاغانى) .

(١٧٦) (مروج الذهب) ج ٢ ص ١٦٧ ، ١٦٨ .

عن الحساب والجزاء والعقاب ، رمى المصحف بالسهم ،
وهو ينشد :

تذكرني الحساب ولست ادرى
أحقا ما تقول من الحساب
فقل لله يمنعني طعمي
وقل لله يمنعني شرابي !
ومرة ثانية ، فتحه ، فوجد قول الله سبحانه :
« واستفتحوا وخاب كل جبار عنيد » (١٧٧) ، فخرق
صحائفه بسهمه ، وأنشد :

أتوعد كل جبار عنيد
فها أنا ذاك جبار عنيد
فان لا قيت ربك يوم حشر
فقل : يارب خرقتي الوليد (١٧٨) !

وكان لابد لبلاط ملك هذا مبلغ ترفه ونزقه ومجونه ان
يتجه الى أموال الناس وثرواتهم بالمصادرة والسلب
والنهب والاستنزاف .. ولقد عرفت أوروبا في العصور
الوسطى من يبيع - بالحق الالهى - صكوك الففران ،
وعرف الشرق في عصره الحديث من يبيع الرتب
والنياشين .. أما الوليد بن يزيد فكان يبيع الولايات
والعاملات في الدولة ، بما فيها من ثروة ومن فيها من
بشر وموظفين وامكانيات .. ! فلقد باع ، مثلا ، لنصر
ابن سيار ولايته على خراسان ، ثم بدا له أن يبيعها مرة
ثانية لمن يدفع أكثر ، فباعها ، بما في ذلك واليها وعماله ،
الى يوسف بن عمر .. ! وتحدث المؤرخون عن « الهدايا »

(١٧٧) ابراهيم : ١٥ .

(١٧٨) (أمالي المرتضى) ق ١ ص ١٢٨ - ١٣٠ .

التي جاءت اليه من خراسان ، وكيف قسم الوالى على أهل البلاد جمع مكونات « قافلة الهدايا » التي ستذهب الى بلاط دمشق « فلم يدع بخراسان جارية ولا عبدا ولا برذونا فارها الا اعهده » لحمل « الهدايا » وضمت هذه « الهدايا » : ألف مملوك ، مسلحين ، محمولين على الخيل ، وخمسمائة وصيفة ، وأباريق من ذهب وفضة ، وتمائيل للظباء ورعوس السباع والايائل .. الخ .. الخ .. ولما خرجت القافلة في منزيتها الى دمشق ، استعلم الوليد : هل فى محتوياتها ما يبنى من أدوات اللهو والطرب ؟ وخاصة « البرابط » و « الطنابير » ؟ ... فاستدرك الوالى وضمنها مراد امير المؤمنين . . . وقال البعض يومئذ فى ذلك شعرا :

ابشر امين الله ابشر بتباشير
 بابل يحمل المال عليها كالاباير
 بفال تحمل الخمر حقائبها طنابير
 ودل البربريات بصوت البم والوزير
 وقرع الدف احيانا ونفخ بالمزامير
 فهذا لك فى الدنيا وفى الجنة تحبير (١٧٩) !

واذا كان هذا حال بلاط الخليفة ، فان عماله وولاته لابد أن يكونوا على دين ملوكهم فى السلب والنهب والمصادرة والتبذير .. وكان للوليد طفلان ، لم يبلغا الحلم بعد ، فأكره الناس على البيعة لهما بولاية العهد من بعده ،

(١٧٩) (تاريخ الطبرى) ج ٨ ص ٢٩٧ ، ٢٩٨ .

واحدا بعد الآخر ، وبعث بذلك رسالة طويلة الى الامصار والنواحي في رجب سنة ١٢٥ هـ ، تمكس سطورها فلسفه الحكم في عصره ودولته ، اذ لا تتحدث الرسالة الا عن الطاعة الواجبة على الناس لحكامهم ، ولا تذكر من القرآن الا الآيات التي تدعو الى الطاعة والخضوع والتسليم ، لان « الله علم ان لاقيام لشيء ولا صلاح له الا بالطاعة .. فمن اخذ بحظه منها كان لله وليا ، ولامره مطيعا ، ولرشدده مصيبا .. ومن تركها اضاع نصيبه ، وعصى ربه ، وخسر ديناه وآخرته .. وكان ممن غلبت عليه الشفوة التي توردها اهلها افطع المشارع ، وتقودهم الى شر المصارع .. فالطاعة رأس هذا الامر وذروته ، وسنامه وزمامه ، وملاكه وعصمته ، وقوامه بعد كلمة الاخلاص ! » ثم تمضي الرسالة لتتحدث عن العهد للطفلين : الحكم وعثمان ، باعتباره « من تمام الاسلام ... وان امر المؤمنين لم يكن منسد استخلفه الله بشيء من الامور اشد اهتماما وعناية منه بهذا العهد .. فبايعوا للحكم .. ولاخيه من بعده ، على السمع والطاعة .. فاعلموا ذلك وافهموه ! » (١٨٠) .

ولقد علم الناس ذلك ، وفهموه ، وأطاعوه .. فبايعوا للحكم وعثمان ..

وبينما كان الوليد بن يزيد يعالج شيخوخة الدولة الاموية واضطراب امر خلافتها هذا الضرب من العلاج - اذا جازت تسميته علاجا - كانت المعتزلة تنشط وتجمع امرها وتدبره ، وكانوا يرفعون شعارهم الداعي الى اعادة امر الخلافة شورى بين المسلمين .. وكان الامير الاموي

(١٨٠) المصدر السابق . ج ٨ من ٢٩٥ - ٢٩٧ . وانظر (الاغانى)
ج ٧ من ٢٥١٠ ، ٢٥١١ .

يزيد بن الوليد بن عبد الملك - « الملقب بالناقص » - أحد الدين دخلوا مذهب الاعتزال ، فعرض على الوليد بن يزيد أن ينزل على رغبة الداعين الى إعادة الامر شورى . . . فرفض ، بل ورفض أن يطلق سراح القدرية - « المعتزلة » - المنفيين في جزيرة « دهلك » منذ عهد هشام بن عبد الملك .

وكانت صفات يزيد بن الوليد على الضد من صفات الوليد بن يزيد ، حتى لقد نسجت مصادر التاريخ حول صفاته وأخلاقه وسجاياه بعض الاساطير ، فابن قتيبة ، الذي قدمنا بعض وصفه للوليد - يقول عن يزيد : انه « كان محمود السيرة ، مرضيا . . ويقال : انه مذكور في الكتب المتقدمة بحسن السيرة والعدل ، وفي بعضها : يامبدد الكنوز ، ياسجادا بالاسحار ، كانت ولايتك رحمة ووفاتك فتنة ، أخذوك فصلبوك ! » (١٨١) . . وكان اللقب الاثير لديه : « الشاكر لانعم الله » . . (١٨٢) ، حتى لقد ذهب عدله ، بعد أن اقترن بعدل عمر بن عبد العزيز ، مثلاً من امثلة علماء النحو ، فقالوا : « الناقص والاشج أعدلا بنى مروان ! » (١٨٣) .

ولقد تم تدبير الثورة والبيعة ليزيد بن الوليد بالخلافة خارج دمشق ، في المدن والقرى والنواحي التي غلب عليها الاعتزال ، حول طريق التجارة الداهب منها الى حلب -

(١٨١) (المعارف) ص ٣٦٧ .

(١٨٢) الفلقسندى (مآثر الاناقة في معالم الخلافة) ج ١ ص ١٥٩ .

تحقيق عبد الستار فراج . طبعة الكويت سنة ١٩٦٤ م .

(١٨٣) (رسائل الجاحظ) ج ١ ص ٨٣ (هامش) . (والاشج هو

عمر بن عبد العزيز) .

وهي التي تحدثنا عنها من قبل - . . وفي ليلة الخميس ،
 لثلاث ليال بقيت من جمادى الآخرة سنة ١٢٦ هـ تنكر
 يزيد في ثياب بدوية ، وركب حمارا ، وصحب نفرا قليلا
 من خاصته ، ودخل دمشق ، وكانت قد عقدت له بيعة
 أغلب أهلها سرا ، وكان هناك بمسجد دمشق سلاح
 كثير قد أحضر من أرض الجزيرة ، فدخل الشوار إلى
 المسجد ، وأدوا مع الناس صلاة العشاء ، ثم أخذ الناس
 ينصرفون ، والثوار يبطئون ، فلما استعجلهم حراس
 المسجد كى يفلقوا أبوابه أخذوا يخرجون من باب ويعودون
 للدخول من باب آخر ، حتى انفردوا بحراس المسجد ،
 فقتلهم ، واستولوا على مابه من سلاح . . !

وفي صبيحة يوم الخميس زحفت قوى الثوار تقودها
 المعتزلة على أبواب دمشق ، فقتلوا من اعترضهم من
 الحراس ، ودخلوها من جميع الأبواب ، لأنهم قد أتوا من
 كل المدن والقرى المحيطة بها . . فدخل عبد الرحمن بن
 مصاد ، من باب الجابية ، ومعه ألف وخمسمائة بسلاحهم
 . . ودخلت السكاسك من الباب الشرقي ، يقودهم يزيد
 ابن عنبسة . . ودخل أهل داريا ، بقيادة يعقوب بن هانيء
 العيسى ، من باب دمشق الصغير . . ودخل أهل دومة
 وحريستا ، بقيادة عيسى بن شبيب التغلبي ، من باب توما
 . . ودخل أهل دير المران وسطرا والأرزة ، يقودهم حميد
 ابن حبيب اللخمي ، من باب الفراديس . . ودخل أهل
 جرش والحديثة ودير زكا ، يقودهم النضر بن عمار
 الجرشى ، من الباب الشرقي . . ودخل بنو عذرة وسلامان
 يقودهم ربيع بن هاشم الحارثي ، من باب توما . . ودخلت
 جهينة ومن والأهم ، يقودهم طلحة ابن سعيد . . وكانت

اعلام الثوار الزاحقين على دمشق تحمل العبارة التي بايع
الناس عليها يزيد بن الوليد ، وهى : « انا ندعوكم الى
كتاب الله وسنة نبيه ، وان يصير الامر شورى ! » ..

وان مقصد الجميع ومقر جميعهم حول يزيد بن الوليد
بمسجد دمشق .. وعند ذلك انتدب الخليفة الجديد
جماعه من فرسان القوم المبرزين فيهم ، فحاصرت قصر
الوليد بن يزيد ، وتسوروه عليه بعد أن رفضوا
توسلاته ، وقتلوه ، وحمل رأسه منصور بن جمهور -
أحد فرسان القدرية وقادتها - الى الخليفة الجديد ،
فقالوا له : « أبشر يا امير المؤمنين بقتل الفاسق الوليد ،
واسر من كان معه ! » ..

ولما استقر الامر ليزيد ، صعد المنبر ، وخطب فى
الناس خطابا اعلن فيه نهج الحكم الجديد .. فقال فيما
قال :

« ايها الناس ، والله ماخرجت اشرا ولا بطرا ، ولا
حرصا على الدنيا ، ولا رغبة فى الملك .. ولكنى خرجت
غضبا لله ولدينه ، وداعيا الى كتاب الله وسنة نبيه ، لما
هدمت معالم الهدى ، واطفئ نور اهل التقى ، وظهر
« الجبار العنيد » ، المستحل لكل حرمة ، والراكب لكل
بدعة ، مع انه ، والله ، ما كان يؤمن بيوم الحساب ،
وانه لابن عمى فى الحساب ، وكفى فى النسب .. ايها
الناس ، ان لكم على الا أضع حجرا ، ولا أجرى نهرا ،
ولا اكتنز مالا ، ولا اعطيه زوجة ولا ولدا ، ولا انقل مالا
من بلد الى بلد ، حتى أسد فقر ذلك البلد وخصاصة
اهله ، بما يغنيهم . فان فضلت فضلا نقلته الى البلد
الذى يليه ممن هو أحوج اليه . ولا أجمركم فى ثغوركم

فافتنكم وافتن اهاليكم .. ولا اغلق بابى دونكم ، فياكل قويمكم ضعيفكم . ولا احمل على اهل جزيتكم ما اجليهم به عن بلادهم ، وينقطع نسلهم . ولكن : لكم اعطياتكم في كل سنة ، وارزاقكم في كل شهر ، حتى تستدر المعيشة بين المسلمين ، فيكون اقصاهم كادناهم . فان انا وفيت لكم بهذا فعليكم السمع والطاعة ، وحسن المؤازرة والمكافئة ، وان لم اوف لكم به ، فلکم أن تخلعونى ، الا ان تستيبونى ، فان ثبت قبلتم منى ، وان رايتم احدا او عرفتموه بالفضل والصلاح ، يعطيكم من نفسه مثل ما اعطيتكم ، فاردتم ان تبايعوه ، فانا اول من يبايعه ، ويدخل فى طاعته .

ايها الناس ، لا طاعة لمخلوق فى معصية الخالق . اقول قولى هذا واستغفر الله لى ولكم « (١٨٤) !
ومما يلفت النظر فى هذه الثورة ، وخطاب خليفته عدة امور :

اولها : انها اول ثورة تحدث فى الشام ضد حكم بنى امية ، الذى استند الى اهل الشام ، حتى لقيت دولتهم بدولة اهل الشام .. فلقد جاء دور الشام فى الثورة ، بعد ان كانت قاصرة على العراق واطراف اخرى بعيدة عن العاصمة دمشق ..

ثانيا : ان القبائل اليمنية التى كانت ، تقليديا ، سند

(١٨٤) انظر فى أحداث هذه الثورة : (الامامة والسياسة) ج ٢ ص ١٠٨ - ١١٢ . و (تاريخ الطبرى) ج ٩ ص ٢ ، ٣ ، ٦ ، ٨ ، ١٠ ، ١٢ ، ١٤ ، ١٦ ، ٦٠ ، ٦١ . و (المسارف) ص ٣٦٧ . و (تاريخ الدولة العربية) للهورن ص ٣٤٥ ، ٣٤٦ ، ٣٤٨ ، ٣٥٠ - ٣٥٢ ، ٣٥٥ - ٣٥٧ ، ٣٦٠ ، ٣٦٢ ، ٣٦٧ . و (فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة) ص ١١٢ ، ١١٣ .

الدولة الاموية قد اسهمت بقسط وافر في هذه الثورة ،
مما سلب بنى أمية « السلاح القبلى » الذى استخدموه
في ضرب القبائل المناوئة وأحداث التوازن فى البلاد
لمصلحة دولتهم ..

ثالثها : انه لأول مرة منذ عهد الخلافة الراشدة يختار
الناس خليفتهم بالبيعة والاختيار ، خارجين بذلك عن
نظام الوراثة الذى أرساه فى الدولة معاوية بن أبى سفيان .
رابعاً : ان المضمون الذى عبر عنه يزيد بن الوليد فى
خطابه أعاد الى منبر الخلافة تلك الاقوال والمعانى التى
افتقدها هذا المقام منذ عهد الخلافة الراشدة ، مما يذكر
بكلمات أبى بكر الصديق .. فهو يقرر حق الامة فى خلع
الامام اذا لم يف بعهده ومهامه - وهو مبدأ المعتزلة -
ويذكر ان الأكثر فضلاً وصلاً هو الأولى .. الى جانب
الحديث عن العدل الاجتماعى ، والمساواة بين الناس ،
والعدل فى أهل الدمة « حتى يكون أقصاهم كادناهم ،
وحتى تستدر المعيشة بين المسلمين » ..

ففى ثورة ، تمثل عهداً جديداً ، له منهج جديد .. بل
وتحريب اذا قيس نهج بنى أمية فى حكم الناس ..

أما دور المعتزلة فى قيادة هذه الثورة ، فلقد تحدثت
عنه وأشارت اليه كل المصادر التى عرضت لها ، تقريباً ،
فهم يسلكون يزيد بن الوليد فى سلسلة الأئمة الذين يعتبرونهم
بإمامتهم « لانه كان بصفة من يصلح للإمامة ، وبإيعه طبقة
من أهل الفضل » (١٨٥) .. وهم يرونه أفضل من عمر
ابن عبد العزيز .. فعندما أباعه قيس بن هاشم العباسى
قال له : « يا أمير المؤمنين ، اتق الله ، ودم على ما أنت

(١٨٥) (المبنى) ج ٢٠ ق ٢ ص ١٥٠ .

عليه ، فما قام مقامك أحد من أهل بيتك . وان قالوا :
عمر بن عبد العزيز ، فانت أخذتها بحبل صالح ، وان عمر
أخذها بحبل سوء ! » (١٨٦) . . يشير بذلك الى أن يزيد
وليها بالاختيار ، أما عمر بن عبد العزيز فقد ورثها وراثته
الملك . .

وعندما سأل عيسى بن حاضر عمرو بن عبيد عن رأيه
في يزيد بن الوليد - الذي لقب بالناقص لنقصه أعطيات
بنى أمية - أضفى عليه عمرو بن عبيد صفات الامام كما
تراه المعتزلة ، وكما حددها الحسن البصري ، فقال عنه :
« انه الكامل ! عمل بالعدل ، وبدأ بنفسه ، وقتل ابن عمه
في طاعة الله ، وصار نكالا على أهل بيته ، ونقص من
أعطياتهم ما زادته الجبابة ، وجعل في عهده شرطا ولم
يجعله جزما . والله لكانه ينطق عن لسان أبي
سعيد » (١٨٧) !

ومن الذين شهدوا القتال في هذه الثورة قوم بلغوا في
الاعتزال المقام الذي جعلهم يذكرون في كتب الطبقات ، مثل
أبي وهب الكلابي ، عبيد الله بن عبيد « المتوفى سنة
١٣٢ هـ » ، وأبي عبد الله هشام بن الغاز بن ربيعة
الجرشي « المتوفى سنة ١٥٦ هـ » . . فلقد ذكر الجاحظ
أنهم من أهل الشام الذين شهدوا « الواقعة مع يزيد بن
الوليد في جمهور الغيلانية » (١٨٨) .

وانتساب جمهور هذه الثورة ، من أهل الشام ، الى

(١٨٦) (تاريخ الطبري) ج ٩ ص ٢٧ .

(١٨٧) (فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة) ص ١١٣ . (وابوسعيد هو

الحسن البصري) .

(١٨٨) (المصدر السابق) ص ١٠٢ ، ١٠٣ .

عالم المعتزلة الدمشقي : أبى عبد الله - أو أبى أيوب ،
أو أبى مسلم - مكحول بن عبد الله الشامي « المتوفى سنة
١١٦ هـ » جعل خصومها - بعد موت يزيد وخلافة مروان
ابن محمد - يرجعون أهلها ، ودورهم ، ويرددون عبارة :
« هذا في كبد مكحول » (١٨٩) ١١ لانهم كانوا على مذهبه
فى الاعتزال .

وأبو القاسم البلخي ، يذكر فى أقدم تاريخ للطبقات
والفرق عند المعتزلة ، تحت عنوان : « خروج أهل
العدل » قوله : « وخرجت الفيلانية مع يزيد بن الوليد
ابن عبد الملك ، فى سنة ست وعشرين ومائة .. » (١٩٠)

والخوارزمي يذكر فى إحدى رسائله ، كيف أنه كان
لكل فرقة دولة ، فيقول : « ليس من فرق الاسلام
فرقة الا وقد هبت لاهلها رويحة ، ودالت لهم دولة ، كما
اتفق لمختار بن عبيد الله للكيسانية ، ويزيد بن الوليد
للفيلانية ، وأبراهيم بن عبد الله للزيدية ، والمامون لسائر
الشيعة ، والمعتصم والوائقي للمعتزلة ، والمتوكل للنواصب
والحشوية .. » (١٩١) .

والمسعودي يقول عن هذه الثورة : « وكان خروج يزيد
ابن الوليد بدمشق مع شائعة من المعتزلة ، وغيرهم من
أهل داريا والمزة من غوطة دمشق ، على الوليد بن يزيد ،
لما ظهر من فسقه ، وشمل الناس من جوره ... »
ويتحدث عن يزيد بن الوليد فيقول : أن « المعتزلة تفضل
فى الديانة يزيد بن الوليد على عمر بن عبد العزيز .. وكان

(١٨٩) المصدر السابق . ص ٩٦ .

(١٩٠) المصدر السابق . ص ١١١ .

(١٩١) (تاريخ الجهمية والمعتزلة) ص ٥٢ ، ٥٣ .

يزيد يذهب الى قول المعتزلة وما يذهبون اليه في الاصول
الخمس : من التوحيد ، والعدل ، والوعيد ، والاسماء ،
والاحكام - وهو القول بالمنزلة بين المنزلتين - والامر
بالمعروف والنهي عن المنكر .. » (١٩٢) .

فهى ثورة معتزلية ، قام بها أساسا معتزلة الشام ،
أما معتزلة العراق فانهم أيدها كل التأيد ..

فالخطبة الشهيرة التى خطبها واصل ، واسقط منها
حرف الراء الذى كان لا يحسن نطقه ، خطبها عند عبد الله
ابن عمر بن عبد العزيز ، الذى ولى البصرة من قبل يزيد
ابن الوليد .. وكان معه نفر من أئمة معتزلة
العراق .. (١٩٣) .

بل لقد همت معتزلة العراق ، أن تسير جيشا يقوده
عمرو بن عبيد لنصرة يزيد بن الوليد ، لولا أن الاجل
عاجله ، اذ لم تزد خلافته عن أشهر خمسة الا قليلا ..
والبلى بروجى عن عمرو بن عبيد قوله لأصحابه : « تمياؤا
حتى نخرج الى هذا الرجل فنعينه على أمره » .. وبينما
عمرو وأصحابه على ذلك الاستعداد والاعداد « اذ ورد عليه
خبر موت يزيد .. » (١٩٤) .

وأول والٍ ولاه يزيد بن الوليد على العراق كان هو
منصور بن جمهور ، الذى يقول عنه خصوم المعتزلة : أنه
« كان امرأ باحافا قبلانبا ... وأنه إنما صار مع يزيد

١٩٢ (مروج الذهب) ج ٢ ص ١٧٦ ، ١٧٧ ، ١٧٢ .

١٩٣ أنظر (فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة) ص ٢٢٣ ، ٢٢٤ .

وأنظر هذه الخطبة فى (نوادر المخطوطات) المجلد الاول ص ١٣٤ - ١٣٦ .

جمع وتحقيق عبد السلام هارون - طبعة القاهرة سنة ١٩٧٣ م .

١٩٤ (فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة) ص ١١٣ .

لرايه في الغيلانية ... فشهد لذلك قتل الوليد بن يزيد :
... ويزكيه يزيد بن الوليد ويدافع عنه ، فيقول :
« اذا لم أول منصورا في حسن معاونته فمن أولى » (١٩٥) ؟

والحارث بن سريح « ١٢٨ هـ ٧٤٦ م » ذلك الذي قاد
ثورة ضد بني أمية على عهد هشام بن عبد الملك شارك
فيها تيار الارغاء الذي قال أصحابه بالعدل والتوحيد -
كما سبق أن ذكرنا في الحديث عن المرجئة بالقسم الاول
من هذه الدراسة - والذي ظل هاربا من الدولة ببلاد
الترك ، بعث اليه يزيد بن الوليد بالامان له ولمن معه ،
وكتب له بذلك كتابا يقول فيه : « أما بعد ، فانا غضبنا
لله اذ عطلت حدوده ، وبلغ بعباده كل مبلغ ، وسفكت
الدماء بغير حلها ، واخذت الاموال بغير حقها ، فأردنا أن
نعمل في هذه الامة بكتاب الله وسنة نبيه .. فقد أوضحنا
لك عن ذات أنفسنا ، فأقبل آمنا أنت ومن معك ، فانكم
اخواننا واعواننا » .. ثم كتب الى عامله على العراق
عبد الله بن عمر بن عبد العزيز أن يرد الى الحارث
وأنصاره كل ما كان قد استصفى من أموالهم وسبى من
ذراريهم .. فعاد الحارث وأنصاره الى « مرو » وعاش
مع أنصاره آمنين ، حتى مات يزيد ، وخلفه مروان بن
محمد ، فقال الحارث : « انما آمنتي يزيد بن الوليد ،
ومروان لا يجيز أمان يزيد ، فلا آمنه .. فدعنا الى
البيعة .. » وحارب جيش مروان بن محمد حتى هزم
وصلب سنة ١٢٨ هـ .. (١٩٦) .

فهى ، اذا ، ثورة ، قام بها المعتزلة ، وحاولوا فيها

(١٩٥) (تاريخ الطبرى) ج ٩ ص ٢٧ ، ٢٨ .
(١٩٦) المصدر السابق ٩٠ ص ٤٢ ، ٤٣ ، ٥٣ ، ٦٦ ، ٧٣ .

تطبيق نظريتهم في الامامة والعدل بين الناس ، وامنوا في عهدهما الثوارالذين خرجوا من قبل منكرين على ائمتهم الجور والفساد ..

ولكن مروان بن محمد كان يتربص بهذه الثورة الدوائر منذ قيامها ، وكان يقبع في ارض الجزيرة يتحين الفرص ، ويراسل من بقى من امراء بنى امية .. بل انه لم يكن قد بايع ليزيد الا بعد تلكؤ ، وبعد ان بعث اليه يزيد يقول له : « اما بعد ، فاني اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى ، فاذا اتاك كتابي هذا فاعتمد على ايتهما شئت . والسلام ! » (١٩٧) ... وكان مروان قد كتب الى اخى الوليد بن يزيد ، بعد مقتله ، يقول : « .. انى مطرق الى ان ارى غيرا فأسطو بانتقام ... ولم اشبه محمدا ولا مروان .. ان لم اشمر للقدرية ازارى واضربهم بسيفى جارحا وطاغنا . وما اطراقى الا لما انتظر مما يأتينى عنك ، فلا تهن عن ثارك بأخيك ! ... » (١٩٨) .

ولم يطل الانتظار بمروان بن محمد ، اذ مات يزيد بن الوليد في ١٢ ذى الحجة سنة ١٢٦ هـ « ٢٥ سبتمبر سنة ٧٤٤ م » ، بعد خلافة لم تزد عن مائة واثنين وسنين يوما ... (١٩٩) ، فوثب مروان على الخلافة ، وازال آثار يزيد بن الوليد ، بل نبش قبره وصلبه على باب الجابية ، وقتل كثيرا من المعتزلة وأنصار يزيد ، وفر من دمشق ابراهيم بن الوليد (٢٠٠) الذى كان يزيد قد

-
- (١٩٧) (عيون الاخبار) مجلد ١ ص ١٩٧
 - (١٩٨) (تاريخ الطبرى) ج ٩ ص ٣٤ ، ٣٥
 - (١٩٩) (تاريخ الدولة العربية) ص ٣٥٥
 - (٢٠٠) (تاريخ الطبرى) ج ٩ ص ٥٤

عهد اليه بعد طلب الناس ومشورتهم .. وعزل ولاية يزيد ،
 وبعث الى العراق النضر بن سعيد ، ليخلف عبد الله بن
 عمر بن عبد العزيز ... وعند ذلك جمع منصـور بن
 جمهور أنصاره من المعتزلة ، وقاتلوا جيش مروان ، بل
 وتحالفوا مع الخوارج على حربه .. وظل منصور هذا
 يقاتل مروان وبنى أمية من موقع الى آخر ، ومن معركة
 الى أخرى ، ومن بعدهم أخذ يقاتل بنى العباس ، حتى
 لجأ الى الهند ، ولما هزم : مضى الى الصحراء فمات عطشا
 رسط الرمال (٢٠١) سنة ١٣٤ هـ .

ولكن فشل ثورة يزيد بن الوليد في الاستمرار ، وتولى
 مروان بن محمد الخلافة ، لم يزد الدولة الاموية الا
 اضطرابا وتدهورا ، فأخذت المعتزلة تستعد لتجمع امر
 المسلمين ، او اكثرهم على امام منها هو محمد بن عبدالله
 ابن الحسن « النفس الزكية » ، وذلك حتى تعود الخلافة
 « شورى بين المسلمين » ، وليها من تتوافر فيه شروطها
 .. واجتهدوا كي يضموا الى موقفهم هذا الشيعة الامامية
 ولكن جعفر الصادق ظل على رايه في رفض الخروج
 والشورى ، متمسكا بالامامة الروحية ، وانتظار ان يزيل
 الله ملك بنى أمية ويعطى الخلافة لآل بيت الرسول عليه
 الصلاة والسلام ..

ولقد عبر عمرو بن عبيد عن سعى المعتزلة هذا عندما
 خطب في جمع من أنصار المعتزلة وأنصار الامامية فقال :
 « ... اننا قد نظرنا ، فوجدنا رجلا له دين وعقل ومروءة
 ومعدن للخلافة ، وهو محمد بن عبد الله بن الحسن ...

(٢٠١) المصدر السابق . ج ٩ ص ٦١ ، ٦٢ ، ١٥٠ ، ١٥١ .

فأردنا أن نجتمع معه فنبايعه ، ثم نظهر أمرنا معه ، وندعو
الناس إليه ، فمن بايعه كنا معه وكان معنا ، ومن اعتزلنا
كففتنا عنه ، ومن نصب لنا جاهدناه ونصبنا له على بغيه
ونرده الى الحق وأهله ... » (٢٠٢) .

فكانوا بذلك يستعدون لثورة جديدة يضعون بواسطتها
أفكارهم في الإمامة والسياسة موضع التطبيق
والتحقيق .

(٢٠٢) (نظرية الإمامة عند الشيعة الاثني عشرية) ص ٣٦٦ ، ٣٦٧
(والمرجع ينقل عن كتاب المظفرى (الإمام الصادق) ج ١ ص ٢٣٢) .

الفصل الرابع

حقبة الثورة على بني العباس

في المقال الذي كتبه المستشرق الاستاذ الدكتور نيجرج من المعتزلة في « دائرة المعارف الاسلامية » عرض لعلاقتهم بالحركة العباسية في اواخر الدولة الاموية ، وذهب الى « انه خلال الفترة الاخيرة للدولة الاموية كان « واصل » واتباعه يعملون بنشاط في خدمة القضية العباسية ، وأن مذهب « واصل » ومذهب المعتزلة الاوائل كان هو المذهب الكلامي الرسمي للحركة العباسية » (٢٠٣) .

ورقم الخطأ الكبير والكل في هذا التقييم ، فانه هو الاعتقاد الشائع في كل الدراسات التي تشير الى هذه القضية حتى الان . ونحن نقول : ان هذا التقييم خاطيء كلية ، لان المعتزلة لم يكونوا يعترفون بأن هناك ما يسمى « بالحركة العباسية .. » ، ولم يكونوا يرون أن « للعباسيين » حقاً يورث في الخلافة والامامة ، لانهم ضد الميراث والتوارث في هذا المنصب ، كما أنهم لم يعترفوا في يوم من الايام بأن هناك اماماً عباسياً تتم له الدعوة كي يتخلف في الحكم بنى مروان .. بل على العكس من ذلك ، فعندما ظهرت دعوة « العباسيين » ، وولجوا الى الحكم

(٢٠٣) و . نيجرج (دائرة المعارف الاسلامية) مادة (المعتزلة) .

اعتبر المعتزلة ذلك اغتصاباً للسلطة منهم ، اذ كانت العدة تعد والامور تهيأ ل يتم نقل السلطة من الدولة الاموية الملكية الى خلافة شوروية يتولاها امام معتزلى ، دعا له المعتزلة ، وعقدوا له البيعة ، وبايعه فيمن بايع خلفاء العباسيين الاول : ابو العباس السفاح وأبو جعفر المنصور وهذا الخليفة المعتزلى الذى تمت بيعته بمكة عندما اضطرب أمر الدولة الاموية هو : محمد بن عبد الله بن الحسن - المعروف بالنفس الزكية - « ٩٣ - ١٤٥ هـ ٧١٢ - ٧٦٢ م » ..

فالمعتزلة كانوا يسعون لاعادة الامر والحكم الى الشورى بين المسلمين ، وكانوا يديرون أحداث الصراع بحيث تفضى الى هذه الثمرة ، وكانوا قد أعدوا البيعة لامام منهم هم ، ومن ثم فأنهم لم يكونوا عاملين فى خدمة القضية العباسية بحال من الاحوال .. وذلك هو الذى يفسر ثورتهم ، بل ثوراتهم ضد العباسيين الاول ، وماظفوا يتعرضون له من السجن والاضطهاد حتى بدء عصر المأمون (١٩٨ - ٢١٨ هـ ٨١٣ - ٨٣٣ م) ..

أما تفصيل هذه الحقيقة الهامة ، والوقائع التى تكون لبنات بنائها فانها تتجلى لنا من خلال هذه النقاط :

أولاً : ان دعوى العباسيين فى الخلافة تركز الى ان محمد بن الحنفية « ٢١ - ٨٠ هـ ٦٤٢ - ٧٠٠ م » ، قد أوصى بالخلافة الى ابنه أبى هاشم « ٩٩ هـ ١٧٧ م » ، وأن أبى هاشم أوصى بها الى على بن عبد الله بن العباس ابن عبد المطلب « ٤٠ - ١١٨ هـ ٦٦٠ - ٧٣٦ م » وأن علياً بن عبد الله بن العباس أوصى بها الى ابنه محمد بن على « ٦٢ - ١٢٥ هـ ٦٨١ - ٧٤٣ م » ، وأن محمداً -

الذي يلقب بأبي الخلفاء - أوصى بها الى ابنه ابراهيم « ٨٢ - ١٢١ هـ ٧٠١ - ٧٤٩ م » ، الذي كان أول من لقب من هذه السلسلة بلقب الامام ، واشتهر به . وإن ابراهيم الامام ، أوصى بها - عندما ساقته جنود مروان بن محمد للموت - الى أخيه أبي العباس عبد الله ابن محمد بن الحارثية « السفاح » « ١٠٤ - ١٣٦ هـ ٧٢٢ - ٧٥٤ م » ، وهو أول من ظهر وعقدت له البيعة ، ثم عهد بها الى أخيه أبي جعفر المنصور عبد الله بن محمد ابن على « ٩٥ - ١٥٨ هـ ٧١٤ - ٧٧٥ م » ، الذي عهد بها الى ابنه المهدي « ١٢٧ - ١٦٩ هـ ٧٤٤ - ٧٨٥ م » .. وهكذا دخل الامر في بني العباس .. (٢٠٤) .

تلك رواية العباسيين ، وفرقتهم « الراوندية » ، والسلسلة التي أفضت بالامامة اليهم دون بني علي وغيرهم من الهاشميين .. ونحن نلاحظ أن هذا المنطق مرفوض بمقاييس المعتزلة الفكرية ، فليس هناك في هذه السلسلة قبل السفاح ، من يعترف بالمعتزلة له بحق في هذا الامر ، لأن أحدا من هؤلاء لم يحدث له اختيار وبيعة وعقد ، وهو الطريق الوحيد للامامة عند المعتزلة .. كما أن فكرة أن يوصى واحد الى ولده ، أو أخيه ، أو أن يوصى بها لاي من الناس ، هي فكرة مرفوضة من المعتزلة ، لأنها هي فكرة الشيعة الامامية في عقيدة « التفويض » التي هدمتها المعتزلة بملذبيها في الاختيار والعقد والبيعة كطريق مفرد لتنصيب الامام .. ولا يمكننا أن نفترض هذه الوصية نوما من ولاية العهد ، وعقد الامام بالامامة لمن بعده ، وأن نلعل عدم اشهار العهد واستكمالها بالبيعة بفكر وف

السرية التي سادت على عهد الاضطهاد الاموي ، لان أول هذه السلسلة العباسية ، وهو محمد بن الحنفية ، لم يكن اماما اختاره الناس وعقدوا له البيعة ، وهو عند المعتزلة ، مثله مثل ابنه أبى هاشم لا يعدون ان يكون علما من اعلام آل محمد ، الذين قالوا بالعدل والتوحيد ، وتعلم عليهم المعتزلة ، وأخذوا عنهم الاصول ، ونظروا اليهم نظرة الحب والتقدير والاجلال .. فلم يكونوا أئمة في الحكم والسياسة حتى تكون لهم الوصية فيها والعهد بها الى من يتلقاها عنهم بعد الممات ..

اذن ، فهذه « الشرعية » العباسية مرفوضة من المعتزلة بحكم الفكر الذي قام عليه مذهبهم في الامارة وامارة المؤمنين ..

ثانيا : ان المعتزلة لا ينكرون علاقة محمد بن علي بن عبد الله بن العباس بأبى هاشم ، فهم يقولون أن أباه أرسله الى أبى هاشم فتعلم عليه ، وأخذ عنه العلم « ومكث عنده الى أن فارق الدنيا » .. (٢٠٥) .. وكما كان محمد بن علي تلميذا لأبى هاشم كذلك كان وأصل ابن عطاء تلميذا لأبى هاشم ، فرأس السلسلة العباسية هذا كان زميلا لوأصل في التلمذة على أبى هاشم ، وينكر المعتزلة أن يكون هناك ما هو أكثر من التلمذة في العلم ، خصوصا وهم لا يعترفون « لآمامهم » أبى هاشم بما هو أكثر من « الامامة » في العدل والتوحيد .. ولم يدعوا له امامة في الحكم والسياسة على ما هو معروف في هذا المبحث .

(٢٠٥) (فضل الامتثال وطبقات المعتزلة) ص ٢١٣ .

ثالثا : ان مصادر التاريخ تؤكد على أن سنة ١٠٠ هـ . كانت السنة التى شهدت بدء الدعوة العباسية ، اذ فيها وجه محمد بن على بن عبد الله بن العباس الرسل والدعاة .. (٢٠٦) .. وهذه السنة هى التالية لوفاة أبى هاشم سنة ٩٩ هـ « ٧١٧ م » .. ولكن وضع محمد ابن على فى هذه الحركة وذلك النشاط لا يمكن أن يكون وضع « الامام » ، بمقاييس المعتزلة ، لما قدمنا من أسباب ولسبب آخر هو أن الحاكم الاموى الذى كان يحكم يومئذ كان اماما عند المعتزلة ، وبمقاييسها ، قالوا بامامته وتولوه ، وهو عمر بن عبد العزيز « ٦١ - ١٠١ هـ ٦٨١ - ٧٢٠ م » . كما سبق أن قلنا .. فلو كان محمد بن على اماما ، على رأى المعتزلة ، لكانوا قد اعترفوا بامامين ، احدهما علنى - وهو عمر بن عبد العزيز - والاخر سري - وهو محمد بن على - وهذا مناقض للذهب فى وحدة الامام .

رابعا : ان المعتزلة بايعت زيد بن على سنة ١٢٢ هـ بالامامة ، وتولته ، واعترفت به اماما .. ثم بايعت ابنه يحيى بن زيد سنة ١٢٥ هـ وتولته واعترفت به اماما .. ثم بايعت يزيد بن الوليد سنة ١٢٦ هـ ، وتولته واعترفت به اماما .. وذلك نغم اعترفهم بامام عباسي ، بل وحتى وجود تلك السلسلة العباسية التى اخترعها العباسيون ، واصطنعت الراوندية لها دعوى الوصية بالامامة ، لان هذه السلسلة العباسية ، لو اعترف بها المعتزلة وبامامة اصحابها لكانت هناك سلسلتان متوازتان للائمة ، سلسلة

(٢٠٦) تاريخ الطبرى (ج ٦ ص ٥٦٢) طبعة المعارف - احداث سنة ١٠٠ هـ) .

بنى العباس ، والاخرى التى انتظم فيها زيد بن علي ،
وابنه يحيى ، ويزيد بن الوليد .. وذلك ، كما قلنا ، ضد
مذهب المعتزلة فى وحدة الامام ..

خامسا : ان الدعوة التى كانت تناهض الدولة الاموية ،
باسم الهاشميين ، كانت حتى انهيار الدولة الاموية سنة
١٣٢ هـ تتم باسم « آل محمد » ، لا باسم العلويين ، او
العباسيين ، ولقد كان رؤوس هذه الدعوة مستورين ، اما
قاداتها العلنيون فكان احدهما يسمى « وزير آل محمد »
وهو ابو سلمة حفص بن سليمان ، مولى السبيع ، والثانى
كان يدعى « امين آل محمد » ، وهو ابو مسلم الخراسانى
.. وكانت الدعوة تتم لحساب « الرضى من آل محمد »
.. ومن ثم فان الحديث عن ائمة علويين او ائمة عباسيين فى
تلك الفترة هو دعاوى اخترعت بعد ذلك لتبرير استئثار
العباسيين بالحكم ، ولتبرير معارضة العلويين لهذا
الاستئثار .. وان كان نفى وجود « ائمة » للطرفين او
لاحدهما لا يعنى نفى وجود مطامع وآمال ومساعى من
كلا الجانبين لجنى ثمار النجاح الذى يمكن أن يحققه
المعارضة للامويين والثورة عليهم .. ولا ينفى كذلك
وجود بلاد يقلب عليها حب بنى فاطمة واخرى سعى اليها
دعاة بنى العباس (٢٠٧) .

سادسا : ان المعتزلة عندما اضطرب أمر الدولة الاموية
وبعد انقضاء عهد ثورتهم سنة ١٢٦ هـ بموت يزيد بن
الوليد، سعوا الى تدبير أمر الامامة كي تعود شورى بين
المسلمين ، واخذوا يجمعون الكلمة حول امام منهم ، وهو

(٢٠٧) المصدر السابق ج ٧ ص ٤٩ ، ٥٠ (طيبة المعارف - أحداث
سنة ١٢٩ هـ) و (شرح نهج البلاغة) ج ١٥ ص ٢٩٣ .

في ذات الوقت من آل محمد ، وكان قد سبق واشترك في ثورة زيد بن علي سنة ١٢٢ هـ . وقاتل فيها .. ثم خلف يحيى بن زيد في قيادة الثورة بعد مقتله سنة ١٢٥ هـ .. وهذا الامام هو محمد بن عبد الله بن الحسن ، الذي كان هو واخوته وابوه واعمامه معتزلة ، أخذوا الاعتزال عن واصل بن عطاء بالمدينة مع زيد بن علي ، وكونوا التيسار الثوري في آل البيت ، كما سبقت اشارتنا من قبل ... ولقد سعت المعتزلة لاقتناع الشيعة الامامية ، التي كان يتزعمها جعفر الصادق ، بالبيعة لمحمد بن عبد الله ، ودعوا جعفرا وعددا من شيعته الى اجتماع تحدث فيه عمرو ابن عبيد عن اضطراب امر أهل الشام ، وضرب الله بعضهم ببعض ، وثبتت امرهم ، ثم قال : اننا قد « نظرنا » فوجدنا رجلا له دين وعقل ومروءة ومعدن للخلافة ، وهو محمد بن عبد الله بن الحسن ، فاردنا أن نجتمع معه فبأيعه ، ثم نظر امرنا معه ، وندعو الناس اليه ، فمن بايعه كنا معه وكان معنا ، ومن اعتزلنا كففنا عنه ، ومن نصب لنا جاهدناه ونصبنا له على بغيه ، ونرثه الى الحق وأهله » .. ثم وجه حديثه لجعفر الصادق فقال : « وقد أحببنا أن نعرض عليك ، فانه لا قتناء لنا عن مثلك ، لفضلك ، وكثرة شيعتك » .. (٢٠٨) . . . ولكن جعفر الصادق أبى ، لانه كان يعارض الخروج والقتال والثورة ، ويرى الصبر على بني أمية « وان لا يخرج واحد من أهل البيت حتى يأذن الله بزوال ملكهم » (٢٠٩) ،

(٢٠٨) (نظرية الامامة عند الشيعة الاثني عشرية) ص ٣٦٦ ، ٣٦٧ ؛
 : والمرجع ينقل من : المظفر في كتابه (الامام الصادق) ج ١ ص ٢٣٢ (٢٠٩)
 (الملل والنحل) ج ٢ ص ٨٥ .

ولانه كان يعارض مبدأ الشورى والبيعة ، ويقول بالوصية والنص .. ولم يكن محمد بن عبد الله بن الحسن مكتوباً في الكتاب الذي زعموا أنه نزل من السماء بالائمة الاثنى عشر ؟! .. فعندما سأل عبد الملك بن أعين جعفر الصادق قائلاً : « ان الزيدية والمعتزلة قد طافوا بمحمد بن عبد الله .. فهل له سلطان ؟ قال جعفر : والله ان عندي لكتابين فيهما تسمية كل نبي وكل ملك يملك الارض ، لا والله مامحمد بن عبد الله في واحد منهما (٢١٠) .

فالمعتزلة ، اذن ، قد رشحوا النفس الزكية اماماً ، وسعوا الى جمع الكلمة عليه ، وعقد البيعة له ، وطلبوا ذلك حتى من التيار الشيعي الذي وقف عند حدود الامامة الدينية والروحية ، طلباً لنفوذه وتأييده .. ولكن هذا التيار تحفظ ورفض البيعة للنفس الزكية ..

سابعاً : ان هناك حقائق لا تقبل التشكيك على أن المعتزلة مضوا في أمر البيعة للنفس الزكية ، وأنهم عقدوا له البيعة ، وعقدها له كذلك — فيمن عقدها — الزيدية ، وكذلك العباسيون ، ومن ثم فإن الحديث عن « ائمة » عباسيين كانت تتسلسل فيهم وعنهم الامامة في تلك الفترة هو أمر مرفوض ، والمقولة الصادقة الوحيدة هي أن التدبير والاعداد كان قد تم ، بقيادة المعتزلة ، كي ينقضم بانقيار الدولة الاموية نظام الملك ووراثته الحكم ، وتعود الخلافة شورى يبايع بها الناس من يختارون ، وأن الأمر قد استقر على تنصيب محمد بن عبد الله بن الحسن اماماً على المسلمين ..

(٢١٠) (الكافي) ج ١ ص ٢٤٢ .

أما الحقائق التي تشهد بصدق هذه المقولة ، فمن أهمها :

١ - أن السفاح والمنصور ، اللذين وليا الأمر في بداية الدولة العباسية كانا عضوين في تنظيم المعتزلة .. وبعبارة القاضي عبد الجبار : فان « السفاح والمنصور كانا على هذا المذهب » (٢١١) .. ويؤكد ذلك قول عمرو بن عبيد للمنصور ، بعد أن انشق العباسيون على المعتزلة ووثبوا على السلطة واستأثروا بها ، قوله للمنصور : « ألسنت قد عرفت رأيي في السيف أيام كنت تختلف البنا » (٢١٢) ... وكذلك صحبة المنصور لواصل بن عطاء ، وحديثه بحديث أهل العدل والتوحيد ، والاعراب عن شوقه لانتصار المعتزلة .. فلقد رووا أن المنصور ذهب الى واصل ابن عطاء ، فحدثه أنه قد سمع أبياتا لسليمان بن يزيد العدوي - وكان معتزليا يلثغ لثغة واصل في الرأء - (٢١٣) وأنه يود سماعها منه ، فذهبا الى منزل سليمان بن يزيد فأنشدهما أبياته :

حتى متى لا نرى عدلا نسر به
ولا نرى لدماء الحق أهوانا
مستمسكين بحق قائلين به
إذا تكون أهل الجور الوائنا
يا للرجال لئداء لا دواء له
وقائد هو أعمى قناد عميانا

(٢١١) (فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة) ، ص ٢١٣ .

(٢١٢) المصدر السابق . ص ٢٣٣ .

(٢١٣) (الحيوان) ، ج ٦ ص ١٩١ .

فقال أبو جعفر : وددت انى رايت يوم عدل ثم مت «
(٢١٤) !

فوجود السفاح والمنصور عضوين فى تنظيم المعتزلة يستتبع ، استنتاجا ، أن يشتركا فى البيعة للامام الذى عقدت له المعتزلة .

ب - أن امر بيعة العباسيين ، ضمن المعتزلة لمحمد ابن عبد الله لا تقف عند « الاستنتاج » ، ذلك أن الطبرى يذكر أن محمد بن عبد الله كان يذكر دائما « ان أبا جعفر « المنصور » ممن بايع له ، ليلة تشاور بنو هاشم فيمن يعقدون له الخلافة ، حين اضطرب أمر بنى مروان ، مع سائر المعتزلة الذين كانوا معهم هناك » .. وان ذلك كان من اسباب زيادة همه باختفاء محمد بن عبد الله ، لان له فى عنق المنصور بيعة تجعله صاحب الحق الشرعى دون المنصور ! ... (٢١٥) .

فمحمد بن عبد الله يؤكد اشتراك العباسيين ، والمنصور بالذات ، فى البيعة له ، مع المعتزلة وغيرهم ..

ج - وغير قول محمد بن عبد الله ، يروى الطبرى عن احد رواته ، وهو صالح صاحب المصلى ، قوله : « .. فكان شده هرب محمد من أبى جعفر : ان أبا جعفر كان عقد له بمكة فى أناس من المعتزلة .. » (٢١٦) .

د - وعثمان بن خالد ، تلميذ واصل ، وأحد اعلام المعتزلة ، وكبار التجار فيها ، يواجه المنصور بهذه

(٢١٤) (فضل الاعتيال وطبقات المعتزلة) ص ٢٢٥ ، ٢٢٦ .

(٢١٥) (تاريخ الطبرى) ج ٧ ص ٥١٧ (طبعة المعارف - أحداث سنة ١٤٤ هـ) .

(٢١٦) المصدر السابق . ج ٧ ص ٥٢٤ (طبعة المعارف - أحداث سنة ١٤٤ هـ) .

الحقيقة - بعد مقتل محمد بن عبد الله بقليل ، ويؤكد له أن خلافته غير شرعية ، وأن الإمام هو محمد بن عبد الله ، وأن له في عنق المنصور بيعة عقدها له مع المعتزلة بمكة .. فالطبري يروي عن محمد بن عروة بن هشام بن عروة قوله : « أنى لعند أبى جعفر ، إذ أنى فقييل له : هذا عثمان بن خالد قد دخل به . فلما رآه أبو جعفر قال : ابن المال الذى عندك ؟ قال : دفعته لأمير المؤمنين ، رحمه الله ! قال : ومن أمير المؤمنين ؟! قال : محمد بن عبد الله . قال : إبايعته ؟! قال : نعم ، كما بايعته ! » .

وفى رواية محمد بن عثمان بن خالد - الذى اعتقل مع والده ، وشهد هذا الحوار - يذكر أن المنصور أقبل على أبيه عثمان بن خالد فقال له : « هيه يا عثمان ! أنت الخارج على أمير المؤمنين ، والمعين عليه ؟! فقال عثمان ابن خالد : بايعت أنا وأنت رجلا بمكة ، فوفيت بيعتى ، وغدوت بيعتك ! قال : فأمر به فضربت عنقه » (٢١٧) !

هـ - وإلى هذه البيعة استند مالك بن أنس فى فتواه بأحقية محمد بن عبد الله فى الخلافة ، شرعا ، « بمقتضى العهد الذى كان بينه وبين العباسيين » (٢١٨) ، ودعوته الناس الى الثورة معه ضد أبى جعفر وأبراء ذمتهم من البيعة لبنى العباس لان يمين هذه البيعة كان يمين اكراه .

فالببيعة اذن قدمت للنفس الزكية ، لا لبنى العباس ..
ثامنا : لكن .. اذا كان الامر كذلك .. فكيف وثب

(٢١٧) المصدر السابق . ج ٧ ص ٦٠٧ ، ١٠٨ (طبعة المعارف - أحداث سنة ١٤٥ هـ) .
(٢١٨) (السيادة العربية والشيعة والاسرائيليات) ص ١٩٣ .
و (نظرية الامامة عند الشيعة الاثنى عشرية) ص ٢٨٢ .

العباسيون على السلطة ، فازاحوا النفس الزكية، وانشقوا على المعتزلة ، واستاثروا بالخلافة ، وساروا فيها على سيرة بنى أمية في وراثتها ملكا عضودا بعد أن أرادتھا المعتزلة خلافة شوروية لما كان حالها على عهد الخلفاء الراشدين ٢٢ ..

حتى تتضح لنا الحقائق التي تجيب على هذا السؤال، لابد أن تنبه الى أن الحركة التي كانت تسلك سبيل الثورة لتغيير السلطة وقلب الدولة الاموية ، كانت قاعدتها العريضة ، وكذلك قيادتها تشهد وجود تيارين : احدهما : تيار شعوبي ، ينطلق في عدائه للدولة الاموية الى جانب رفضه لمظالمها - من منطلق العداء لعصبيتها العربية التي بلغت حد التعصب ، ولقد تصاعد به هذا الموقف من العداء للعصبية العربية الى العداء للعرب كجنس ، وكذلك العداء للاسلام كدين عربي ، بواسطة اصحاب العقائد المانوية والمجوسية الذين اظهروا الاسلام واخذوا يكيدون له في الخفاء .. وكانت فارس ، وخاصة خراسان ، موطن هذا التيار الشعبي في حركة الثورة والتغيير ، كما كان قائده هو أبو مسلم الخراساني « ١٣٧ هـ - ٧٥٤ م » « أمين آل محمد » .

ولقد كانت المواريث السياسية لهذا التيار تجعله يميل الى مبدأ توارث الحكم ، لانه ابن للحضارة الفارسية ، عاش في ظل فلسفة الملك الكسروي .. واذا كان الاسلام لم يمح من فكر الصحابي سلمان الفارسي آثار هذا الميراث ، فانطلق منه الى ما رأى من جعلها في بيت محمد، يتولاها على بن أبي طالب ، الذي هو من معدنه .. اذا كان ذلك أمر الصحابي سلمان - كما سبقنا اشارتنا - فان

سلطان هذا الميراث الملكي على العامة وقائدهم أبى مسلم الخراسانى غير غريب ..

وثانيهما : تيار يرفض الشعوبية ، ويرى في العسروية حضارة تجمع كل الدين أصبحوا يستظنون بها ، بصرف النظر عن أصولهم العرفية ومواريتهم الحضارية .. وكان المعتزلة في هذا التيار ، بل على رأسه ، كما أن فكرهم في الشورى ومذهبهم في الامامة بالاختيار يجعلهم ضد الميراث الفارسي في توارث الملك والسلطان ..

ولما كان أبو مسلم الخراسانى ، « امين آل محمد » ، ممثلا للتيار الشعوبى في حركة التغيير ، فاننا نستطيع أن نفهم خلافه ، بل وتدبيره اغتيال أبى سلمة حفص بن سليمان الهمدانى خلال « المقتول سنة ١٣٢ هـ بسنة ٧٥٠ م » ، « وزير آل محمد » ، والذي كان عربيا ينتسب الى همدان ، وهم عرب قحطانيون .. (٢١٩) ، ومن ثم - وهو الاهم - أن نفهم لم كان أبو سلمة يرى أن يصير الامر الى الامام الذى بايعته المعتزلة ، محمد بن عبد الله ابن الحسن ، بكل مايمثله ذلك من رفض للشعوبية ونصرة للشورى ، بينما اختار أبو مسلم الخراسانى أن تكون الامرة لابی العباس السفاح ، بكل مايمثله ذلك من ازدهار الفكر الشعوبى وتغيير أشخاص الاسرة الاموية بالعباسية مع بقاء نظام الوراثة في الحكم ، واستبدال العصبية العربية الاموية بسيطرة الفرس على بلاط العباسيين ومقدرات الدولة في سنواتها الاولى ..

فنحن ، اذن ، امام تيارين مختلفين في اطار حركة

(٢١٩) ابن الاثير الجزى ، عزالدین (اللباب فی تهذيب الاسباب)
٣ ص ٣٩١ . طبعة دار صادر . بيروت .

التغيير ، أحدهما شعوبى ملكى ، والآخر قومى شوروى .
 أما كيف التقى التيار الشعبى الخراسانى بالعناصر
 العباسية فى حركة الهاشميين ، فاننا نعتقد أن العباسيين
 كانت لهم آمال فى الاستئثار بالسلطة ، وإن حظهم من
 الشرعية التى تكتسب بالقرب من الرسول لم يكن كحظ
 العلويين أبناء فاطمة عليها السلام ، وأنهم كانوا يبحثون
 لهم عن أنصار يركزون عليهم فى الوثوب الى السلطة ،
 خصوصا بعد أن تمت البيعة لعلوى هو محمد بن عبدالله
 ابن الحسن ، فكان التيار الشعبى الملكى هو المتناقض فكريا
 وقوميا مع التيار الذى بايع للنفس الزكية ، فاتجه
 العباسيون الى هذا التيار .. وفى الرسالة التى كتبها
 محمد بن على بن عبد الله بن العباس - الذى استهل
 دعوة العباسيين - الى دعائه ونقبائه دليل على هذا الذى
 نقول : فهو قد استعرض المدن والأقاليم فلم يجد موطنًا
 للدعوة العباسية يمكن أن تقبل فيه وتكتسب الانصار
 سوى خراسان .. فالكوفة : شيعه على وولده والبصرة :
 تدين بجميع الفرق ، ولا يعينون أحدا .. والجزيرة :
 غلبت عليها الخوارج .. والشام : يدينون بطاعة الامويين
 .. ومكة والمدينة : اغلب أهلها على الولاء لذكرى أبى بكر
 وعمر ثم خلس الى قوله لدعائه : « .. ولكن ، عليكم
 بخراسان » (٢٢٠) !

وفى أهل خراسان هؤلاء ، خاصة تيار أبى مسلم
 الخراسانى ، كان الفكر الشعبى الطاقة المحركة فى ثورتهم
 ضد بنى أمية ، فمحطبة بن شبيب ، أحد قواد أبى مسلم

(٢٢٠) (شرح نهج البلاغة) ج ١٥ ص ٢٩٣ .

يخطب في جنده سنة ١٣٠ هـ ، فيقول : « يا أهمل خراسان ، هذه البلاد كانت لأبائكم الأولين ، وكسانوا ينصرون على عدوهم لعدلهم وحسن تدبيرهم ، حتى بدلوا وظلموا ، فسخط الله عليهم ، فانتزع سلطانهم ، وسلط عليهم اذل أمة كانت في الأرض عندهم ، فغلبوهم على بلادهم ، واستنكحوا نساءهم ، واسترقوا أولادهم ، فكانوا بذلك يحكمون بالعدل ويوفون بالعهد وينصرون المظلوم ، ثم بدلوا وغيروا وجاروا في الحكم ، وأخافوا أهل البر والتقوى من عترة رسول الله ، فسلطكم عليهم لينتقم منهم بكم ، ليكونوا أشد عقوبة ، لانكم طلبتموهم بالثار » (٢٢١) ! فهذا الفكر الشعبي الملكي يقدم هنا فلسفة غريبة لأسباب الفتح والصراعات التي أدت إليها الفتوحات .. فالفتح العربي واذلال العرب للفرس ، كان عدلا ، لانه عقاب للفرس على جورهم وظلمهم ! وانتصار الشعوبية الفارسية على العرب واذلالهم هو عدل ، لانه انتقام من جور بني أمية ، وحرمان آل الرسول من حقهم في الملك .. وسيكون الانتقام الشعبي اشد لانه ، الى جانب اسبابه تلك ، فهو انتقام من فتح العرب واذلالهم للفارسيين ! ..

هذا هو منطق حركة أبي مسلم الخراساني ، التي وضع العباسيون آمالهم فيها ، كي يجدوا لقدمهم مكانا في الصراع على السلطة والسلطان .. ولذلك نراهم يلتقون مع هذا التطرف الشعبي في العداء للعرب ، فيكتب ابراهيم بن محمد بن علي بن عبد الله بن العباس ، الذي كان أول من تلقب بالامام ، يكتب الى أبي مسلم الخراساني سنة

(٢٢١) (تاريخ الطبري) ج ٩ ص ١٠٦ .

١٣٢ هـ يوصيه باستئصال العنصر العربي من خراسان، ويقول له : « ان استطعت الا تدع بخراسان احدا يتكلم بالعربية الا وقتلته فافعل ! وإيما غلام بلغ خمسة اشبار، تهمه ، فاقتله ! وعليك بمضر ، فانهم العدو القريب الدار ، فأبد خضراءهم ، ولا تدع على الارض منهم ديارا ! » (٢٢٢) .

ولما وقعت هذه الرسالة في يد مروان بن محمد ، وساق ابراهيم الامام الى الموت بسببها ، أوصى ابراهيم - كما قيل - بالامر الى أخيه أبى العباس السفاح (٢٢٣) ، رغم أن السفاح كانت في عنقه يومئذ بيعة لمحمد بن عبد الله ابن الحسن ..

هكذا وجد التيار الشعبي ، الذي قاده بخراسان : أبو مسلم الخراساني ، وجد لنفسه قيادة من آل محمد ، في صورة الفريق العباسي الهاشمي .. وبدأت مهمة استبدال الدولة الاموية بالعباسية تلح على التنفيذ ، وبدأت محاولة التجاوز عن البيعة التي عقدت للنفس الزكية يسمى بها أبو مسلم وانصاره لازاحة التيار القومي الشورى من الطريق ..

فبعد القبض على ابراهيم الإمام في « الحميمة » ، رحل أبو العباس السفاح مع أهل بيته الى الكوفة ، سرا ونزل على « وزير آل محمد » أبو سلمة حفص بن سليمان الهمداني خلال .. وعلم أبو سلمة بموت ابراهيم الامام

(٢٢٢) المصدر السابق ٠ ج ٩ ص ١٢٣ . و (شرح نهج البلاغة) ج ٣ ص ٢٦٧ ، ٢٦٨ .
(٢٢٣) (تاريخ الطبري) ج ٧ ص ٤٢٣ (طبعة المعارف - احداث سنة ١٣٢٢ هـ) .

على يد مروان بن محمد ، فعزم على جعل الامر في آل على
 أى في محمد بن عبد الله بن الحسن ، بدلا من بنى العباس
 وكما يقول الطبرى : فلقد أراد أبو سلمة « تحويل الامر
 الى آل أبى طالب .. وبدأ له - « من البدء بمعنى إعادة
 النظر والعودة والتراجع » - فى الدعاء الى ولد العباس ،
 وأضمر الدعاء لغيرهم .. « فانزل السفاح وآله ، سرا ،
 بدار الوليد بن سعد ، مولى بنى هاشم ، « وكتم أمرهم
 نحو من أربعين ليلة عن جميع القواد والشيعية .. » ..
 ولكن انصار أبى مسلم فى الكوفة علموا خبر وجود السفاح
 وما أضمره أبو سلمة ، فسعوا الى منزل الوليد بن سعد ،
 ودخلوا على بنى العباس ، وسلموا على السفاح بالخلافة
 وأمارة المؤمنين .. ولما فشا الامر ، وأدرك أبو سلمة أن
 تدبيره قد انتقض ، دخل هو الآخر على السفاح وسلم
 عليه بالخلافة ، فأعلنه انصار أبى مسلم بأنهم قد كشفوا
 تدبيره ، وأن بيعته للسفاح إنما هى تسليم بالامر الواقع ،
 وقال له أحدهم - أبو حميد - : « على رقم انفك يامام
 بنظر أمه » (٢٢٤) !

وأدرك السفاح والمنصور أن هناك خلافا على جعل الامر
 فيهم ، ولكن خشيتهم كانت من أن يكون أبو مسلم قد
 تحول عنهم كما هى حال أبى سلمة ، وقال رجل منهم :
 « ما يدريكم ، لعل ما صنع أبو سلمة كان عن زأى أبى
 مسلم ! » فخافوا جميعا ، ولم يجب أحد ، وقال السفاح
 ان كان الامر كذلك فنحن معرضون للبلاء .. ثم عزم على
 أن يبعث المنصور الى أبى مسلم ، فركب قاصدا « مرو » .

(٢٢٤) المصدر السابق ج ٧ ص ٤٢٣ ، ٤٢٤ ، ٤٢٩ . (طبعة المعارف
 - أحداث سنة ١٣٢ هـ) .

فاستقبله أبو مسلم ، وبعد ثلاثة أيام قضاها في ضيافة أبي مسلم ، سألته : « ما أقدمك ؟ » فأخبره بفعل أبي سلمة ، فقال أبو مسلم : « فعلها أبو سلمة ؟! أفيكموه ! » ثم طلب من مرار بن أنس الضبي أن ينطلق إلى الكوفة ، وقال له : « اقتل أبا سلمة حيث لقيته » ، فكنن مرار لأبي سلمة وهو خارج من سمره لدى أبي العباس السفاح فقتله « وقالوا : قتله الخوارج ! » (٢٢٥) ، فطابت نفس بني العباس واطمأنت لتأييد أبي مسلم وأنصاره لهم ضد المعتزلة ومحمد بن عبد الله بن الحسن ..

وكان أمر « مروان بن محمد » لا يزال قائما ، فلم يكن قد فر ولا قتل بعد ، وجيوشه كانت لا تزال تحارب الثائرين .. وكان مركز مقاومة بني أمية للثورة في العراق متمثلا في الجيش الذي يقوده ابن هبيرة ، والذي كان يواجه في « واسط » حصارا من جيش الثائرين الذي يقوده الحسن بن قحطبة ، ولما طال الحصار ، وملت القبائل المحاربة مع ابن هبيرة حربها لحساب مروان بن محمد ، فكر ابن هبيرة في أن يبايع هو وجيشه لمحمد بن عبد الله بن الحسن ، وكما يقول الطبري : « فلقد هم ابن هبيرة أن يدعو إلى محمد بن عبد الله بن حسن ، فكتب إليه ، فأبطل جوابه » .. وفي تلك الاثناء عاد المنصور من رحلته إلى « مرو » ، فوجه السفاح إلى « واسط » وجرت السفراء بن المنصور وابن هبيرة ، وعرض عليه الامان ، وان يكتب بذلك كتابا يمضيه الخليفة السفاح ..

(٢٢٥) المصدر السابق ج ٧ ص ٤٤٨ ، ٤٤٩ ، (طبعة المعارف - أحداث سنة ١٣٢ هـ) .

ولما كان جواب النفس الزكية قد ابطأ ، واخذ السفاح يرسل الرسل الى القبائل اليمانية من اصحاب ابن هبيرة ، يعدهم ويمنيهم ، فلقد قبل ابن هبيرة البيعة لبنى العباس (٢٢٦) ، فانتقلت بقايا القوة والشرعية الخاصة بالدولة الاموية في العراق الى صف العباسيين ، وانطلقوا بعد ذلك يطاردون مروان بن محمد ، فأجهزوا على بقايا دولته بالشام ، ولحقوا به في مصر فقتلوه . . وتم لهم الامر الذي اغتصبوه ا



هكذا نشأت الدولة العباسية ، كانتصار للتيسار الشعبي الملكي في حركة التغيير التي شبت ضد الامويين ، وهو الانتصار الذي تحقق ضد التيار القومي الشورى الذي كان يعبر عنه المعتزلة ومن معهم من الذين بايعوا لمحمد بن عبد الله بن الحسن كامام تعود به الخلافة شورى بين المسلمين كما بدأت على عهد الخلفاء الراشدين .

ومن هنا . . وبذلك وحده نستطيع ان نفرس موقف المعتزلة من الدولة العباسية ، منذ قيامها وحتى عصر المأمون . . ذلك الموقف الذي تمثل في رفض هذه الدولة ، وحجب الشرعية عن خلافتها وخلفائها ، ثم تراوح بعد ذلك بين الرفض والمقاطعة وبين الثورة والخروج بالسيف لانتزاع السلطة منها . .

اما الرفض والمقاطعة فلقد ساد حتى مات عمرو بن عبيد سنة ١٤٤ هـ . . واما الثورة والخروج فلقد حدث في سنة

(٢٢٦) المصدر السابق . ج ٧ من ٤٥٤ . (طبعة المعارف - احداث سنة ١٣٢ هـ) .

١٤٥ هـ بثورة المدينة التي قادها محمد بن عبد الله بن الحسن ، صاحب البيعة الشرعية .. ثم ثورة البصرة التي قادها أخوه إبراهيم بن عبد الله بن الحسن ، ضد أبي جعفر المنصور ..

المعارضة والمقاطعة :

لم تطل مدة حكم أبي العباس السفاح أكثر من أربع سنوات ، كانت فترة اجهاز على بقايا الامويين أساسا ، وتوطيد لاركان الحكم العباسي بالعسف والارهاب ، حتى لقد كان محمد بن عبد الله بن الحسن دائم التمثل يقول الشاعر :

ما ليت جور بني مروان دام لنا
با ليت عدل بني العباس ما كانا !

وفي عهد السفاح قضى جيشه على مقاومة منصور بن جمهور الذي ظل يقاوم في العراق وفارس والهند منذ حكم مروان بن محمد سنة ١٢٧ هـ حتى هزيمته أمام جيش السفاح سنة ١٣٤ هـ ..

أما حكم المنصور فلقد دام أكثر من عشرين عاما ، وهو الذي شهد الوان المقاومة الاعتزالية لبني العباس ، من المعارضة والرفض والمقاطعة الى الثورة والخروج بالسلاح ...

ولقد عاش عمرو بن عبيد في حكم المنصور نحواً من ثمان سنوات - وكان موقفه ، وموقف المعتزلة تحت قيادته هو موقف المعارضة والمقاطعة للمنصور وحكمه ودولته .. وذلك بعد أن كان المنصور تلميذه « أيام كان يختلف الى

المعتزلة « كأحد أعضاء تنظيمها ، بل لقد كان عمرو بن عبيد أثرا جدا لدى المنصور ، فكانت نفقة عمرو بحممه ! له المنصور ، ثم تغير الوضع بعد اغتصابهم السلطة من الإمام المعتزلي محمد بن عبد الله بن الحسن . . وبعبارة القاضي عبد الجبار ، فإن المنصور « كان إذا دخل البصرة ينزل على عمرو بن عبيد ، ويجمع له نفقته ، ويحسن إليه ، فعند الخلافة شكر له ذلك » (٢٢٧) ١٩

ولقد بذل المنصور محاولات كثيرة وكبيرة لجذب المعتزلة الى خدمة الدولة العباسية وتأييدها ، وزاد من أجله لرعيهما عمرو بن عبيد ، وحاول تقريبه منه والحفاظ على علاقاته السابقة به ، ولكنه فشل في ذلك تماما . . . فعندما طلب من عمرو أن يأمر المعتزلة بالتعاون مع الدولة رفض بحجة أنها دولة ظالمة . . قال المنصور :

— « يا أبا عثمان ، اتنى بأصحابك استعن بهم .
— قال عمرو : اظهر الحق يتبعك أهله — « والحق هنا معناه واسم يشمل اعطاء الامامة لصاحبها الشرعي ! » —
ومر عمالك بالعدل والانصاف .

— فقال المنصور : انى لاكتب لهم بالطوامير (٢٢٨) ، فأمرهم بالعمل بكتاب الله وسنة رسوله ، فإذا لم يعملوا فما عسانا نفعل ١٩

— قال عمرو : بمثل اذن الفارة يجزيك عن الطومار ، وانك لتكتب في حوائك فينفذونها ، وتكتب اليهم في طاعة الله فلا ينفذون . انك لو لم ترض من عمالك الا بالعدل لتقرب به اليك من لانية له فيه . ان الملوك بمنزلة السوق

(٢٢٧) (فضل الامتزاز وطبقات المعتزلة) ص ٢٣٤ .

(٢٢٨) محالط الورق .

وانما يجلب الى السوق ما ينفق فيها .. ان حاشيتك
اتخذوك سلما لشهواتهم ، فانت كالاخذ بالقرنين ، وغيرك
يجلب ! ان هؤلاء لن يغفوا عنك من الله شيئا ...

— فقال المنصور : — وقد نزع خاتمه — هذا خاتمي :
خذه ، وول من شئت ، واثت بأصحابك أولهم !

— قال عمرو : ان اصحابي لا يأتونك وهؤلاء الشياطين
على بابك ، فان هم أطاعوهم اغضبوا الله ، وان عصوهم
أفروك والبولك عليهم — « والشياطين الذين عناهم عمرو
هم الخراسانية جند أبي مسلم وأتباعه » .. ادعنا بعدلك
تسخر أنفسنا بعونك . ببابك ألف مظلمة أردد منها شيئا
نعلم أنك صادق !

— فقال المنصور : وقد رغب عمرو في الانصراف —
أمرنا لك بعشرة آلاف .

— قال عمرو : لا حاجة لي فيها .

— فقال المنصور : والله لتأخذنها .

— قال عمرو : والله لا أخذها .

— فقال المهدي : — وكان حاضرا — يحلف أمير المؤمنين ،
وتحلف أنت ؟!

— فقال عمرو : من هذا الفتى ؟

قال المنصور : هذا محمد ابني ، وهو المهدي ، وهو
ولي عهدي .

— فقال عمرو : أما والله لقد ألبسته لباسا ماهو من
لباس الأبرار ، ولقد سميته باسم ما أستحقه عملا ،
ولقد مهدت له امرا أتم ما يكون به ، اشغل ما يكون
عنه ! — ثم التفت الى المهدي وقال : — نعم يابن أخي ،

إذا حلف أبوك أحشه عمك ، لان أباك أقوى على الكفارات من عمك ؟!

— قال المنصور : بلغنى أن محمد بن عبد الله بن الحسن كتب اليك كتابا !

— فقال عمرو : قد جاءنى كتاب يشبه أن يكون كتابه .

— قال المنصور : أجبتك ؟

— فقال عمرو : ألسنت قد هرفت رأيت فى السيف أيام كنت تختلف إلينا ؟

— قال المنصور : افتحلف ؟

— فقال عمرو : ان كذبتك تقية لاحلفن لك تقية ؟!

— قال المنصور : أنت والله الصادق البار ! .. فهل

لك من حاجة ؟

— فقال عمرو : نعم ، لا تبغث الى حتى أجيبك !

— قال المنصور : اذا لا تلقنى أبدا !

— فقال عمرو : هى حاجتى !

فاستودعه الله ، ونهض ، فاقبعه المنصور ببصره ، وقال :

كلكم يمشي رويسد كلكم يطلب صب

فيم عمرو بن عبيد ! « (٢٢٩)

وكان عمرو بن عبيد لا يتسامح مع أحد من المعتزلة ان هو عمل فى خدمة العباسيين ، وعندما ولد ، ولادة الاهواز أخذ اصحابه - وهم شبيب بن شبة - قاطعه عمرو ، فلما زاره يوما رفض أن يكلمه .. وروى الرواة أن شبيب

(٢٢٩) (فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة) ص ٢٣٢ - ٢٣٥ و (مروج

الذهب) ج ٢ ص ٢٣٩ ، ٢٤٠ و (عيون الاخبار) مجلد ١ ص ٢٠٩ ،

مجلد ٢ ص ٣٣٧ و (آمال المرتضى) ق ١ ص ١٧٤ ، ١٧٥ .

عطس في حضرة عمرو ، فلم يقل له : يرحمك الله ،
فجعل شبيب يرفع صوته بعبارة : الحمد لله ، ثم يكررها ،
فقال له عمرو : « لو أعدتها حتى تخرج نفسك ما سمعت
منى : رحمك الله » (٢٣٠) .

وكان فريق من فتيان المعتزلة ورجالها يحبون مناخرة
العباسيين بالقتال والخروج عليهم بالسيف ، ولكن مذهب
عمرو في التمكن ، واستكمال شروط الخروج ، وربما
تجارب الفشل أيام زيد بن علي سنة ١٢٢ هـ ويحيى بن
زيد سنة ١٢٥ هـ وبزيد بن الوليد سنة ١٢٧ هـ كلها
كانت تزيد من إصراره على الوقوف في تلك المرحلة عند
المعارضة والمقاطعة للعباسيين ، ولقد انتقد أبو عمرو
الزعفراني موقف عمرو بن عبيد هذا ، بل هاجمه قائلا
له :

— « انى اخالك جباناً !

— فقال عمرو : ولم ؟!

— قال الزعفراني : لآنك مطاع ، ولا تناجز هذا

الطاقة !

— فقال عمرو : ويحك ! هل الجند أشد من جندهم ؟

ورجالى أشد من رجالهم ؟! أما رأيت صنيعهم بفلان ،
وخلدائهم لفلان ؟! .. والله لوددت أن سيفين اختلفا في
بطنى حتى يبلغا منحري ، كلما انتهيا الى ذلك أعيدا ،
وأن الناس أقيموا على كتاب الله وسنة نبيه » (٢٣١) !

وقال أيوب الفزارى يوما لعمرو بن عبيد : « ما تقول

في رجل رضى بالصبر على ذهاب دينه ؟! فقال : أنا ذاك !

(٢٣٠) (فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة) ص ٢٣٦ .

(٢٣١) المصدر السابق . ص ٢٣٦ .

فقال أيوب : وكيف ، ولو دعوت اجابك ثلاثون ألفاً! فقال عمرو : والله ما أعرف موضع ثلاثة إذا قالوا ونوا ، ولو عرفتهم لكنت رابعهم « (٢٣٢) !

ويقال أن عمرو بن عبيد كان يشترط لتعام التمكّن من الخروج أن يجتمع له ثلثمائة وبضعة عشر رجلاً من نوعه هو ، وهم عدة الذين قاتلوا مع الرسول في غزوه بدر فهزموا أضعافهم من المشركين .. ويقال كذلك أن اشتراطه هذا النوع من الرجال - المماثل له - قد أدخل الطمأنينة على أبي جعفر المنصور ، حتى قال رداً على من أنباه : « ان عمرو بن عبيد خارج عليك .. فقال : هو لا يرى أن يخرج على إلا إذا وجد ثلثمائة وبضعة عشر رجلاً مثل نفسه . وذلك لا يكون » (٢٣٣) ١٤

ولقد كان ذلك هو ما حدث بالفعل .. فلما مات عمرو ابن عبيد سنة ١٤٤ هـ ، بدأت ثورة المعتزلة ضدّ العباسيين سنة ١٤٥ هـ .

ثورة المدينة :

قاد هذه الثورة محمد بن عبد الله بن الحسن ، وهو الإمام الذي عقدت له المعتزلة والزيدية وغيرهما الإمامة عندما اضطرب أمر الأمويين زمن مروان بن محمد ، والذي بايعه العباسيون قبل أن ينكثوا بيعتهم له ويفتصبوا السلطة منه ومن المعتزلة وعامة المسلمين ..

(٢٣٢) (تاريخ الطبري) ج ٧ ص ٥٢٢ (طبعة المعارف - أحداث سنة ١٤٤ هـ) .

(٢٣٣) (فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة) ص ٢٣٢ . و (باب ذكر المعتزلة من كتاب الغنية والامل) ص ٢٤ .

وكان النفس الزكية ، واخوه ابراهيم قد اختفيا عن
أعين بنى العباس منذ سنة ١٢٢ هـ .. ودان السفاح يلج
فى طلبهما ، ويكتب الى أبيهما عبد الله بن الحسن يقول
له عنهما ما قاله الشاعر :

أريد حياتاه ويريد قتلى

عذيرك من خليلك من مراد (٢٣٤) !

ولكن طلب المنصور لهما كان اشد من طلب السفاح ..
وكان نعر من بنى هاشم يخفون الامر على المنصور
بقولهم : ان اختفاء محمد راجع الى معرفته بانك قد
بايعته من قبل بالخلافة ، فهو « يعلم أنك قد عرفته يطلب
هذا الشأن قبل اليوم ، فهو يخافك على نفسه ، ولا يريد
لك خلافا » ... ولكن نفرا آخر حذر المنصور ، وانبأه
ان النفس الزكية يستعد للخروج ، وقال له : « والله
ما آمن وثوبه عليك ، وانه لا ينام ! فرأيت فيه ! » ..
ولقد اطلع المنصور عبد الله بن الحسن على كتاب بعثه
النفس الزكية الى هشام بن عمرو التغلبي يدعوه فيه الى
نفسه ، فحاول عبد الله بن الحسن ، عبثا ، أن يهدىء
من مخاوف المنصور .. (٢٣٥) .

وكان المنصور يعلم ما للنفس الزكية من سمعة حسنة
بين المسلمين ، وما له فى أعناق الكثيرين من بيعسة تمت
بالثورى والاختيار ، كما كان يعلم مذهب المعتزلة فى
الاستعداد للتمكن من النجاح فى الثورة والوثوب .. ولقد
استقر فى نفوس الناس ، حتى عامتهم أن خروج النفس
الزكية أمر محتم حتى قيل : انهم « كانوا يجدون خروجه

(٢٣٤) (الاغانى) ج ٢٤ ص ٨٣١١ .

(٢٣٥) المصدر السابق . ج ٢٤ ص ٨٣١٢ ، ٨٣١٣ .

على أبي جعفر فى الرواية « (٢٣٦) والمأثورات ؟! .. ولذلك قرر المنصور أن يحارب هذه الثورة المنتظرة بخطة ذات تسع ثلاث :

أولها : أن يدس فى صفوفها العيون كى يختبر المواقف والاستخاص .. فلقد أرسل يوما رسولا الى عمرو بن عبيد ، بكتاب على لسان النفس الزكية . فقرأ عمرو الكتاب ، ثم وضعه ، ولما طلب الرسول الجواب قال له : ليس له جواب ، قل لصاحبك : دعنا نجلس فى هذا الظل ونشرب من هذا الماء البارد حتى تأتينا آجالنا فى عافية ! ولم تجز عليه حيلة المنصور ودسيسته (٢٣٧) .

ولكن حيلة مثل هذه جازت على عبد الله بن الحسن . والد النفس الزكية ، فلقد بعث اليه المنصور عقبة بن سلم بن نافع بن الأزدر الهنائى ، بكتاب على لسان المعتزلة القاطنين ببعض قرى نواحي خراسان ، والحق عقبة - وهو متنكر - على عبد الله بن الحسن أن يكتب له جوابا الى الانصار الذين أرسلوه .. فقال له عبد الله بن الحسن : « اما الكتاب فانى لا اكتب الى احد ، ولكن أنت كتابى اليهم ، فأقرئهم السلام ، وأخبرهم أن ابنى خارج لوقت كذا ... وكذا .. » فأسرع عقبة الى المنصور ، وأخبره الخبر .. (٢٣٨) .

وثانيتهما : أن يضيق عليهم الخناق ويرهقهم من أمرهم سرا .. فجند العيون والجواسيس من رقيق الاعراب ،

(٢٣٦) (تاريخ الطبرى) ج ٧ ص ٥٥١ (طبعة المعارف - أحداث سنة ١٤٤ هـ) .

(٢٣٧) (عيون الاخبار) مجلد ١ ص ٢٠٩ .

(٢٣٨) (الاماني) ج ٢٤ ص ٨٣١٤ .

وجعل لاحدهم البعير والاخر البعيرين ، وانطلقوا في مظان
 النفس الزكية وأخيه ، في صورة عابري السبيل والضالين
 وواردى المياه ، يظهرون فجأة ويفرون سريعا، ويتجسسون
 .. (٢٣٩) حتى اضطر النفس الزكية الا يقيم بموطن
 الا بقدر مسير البريد من موطنه هذا الى العراق (٢٤٠) ..
 ولقد اضطرته المطاردة والتضييق الى أن يذرع اقطار
 الارض من المدينة الى مكة الى الكوفة الى البصرة الى عدن
 الى السند ، راكبا البحر حيناً وسالكا الصحارى وشعاب
 الجبال أحيانا ، حتى لقد سقط منه ابنه الصغير من فوق
 قمة جبل بالحجاز في إحدى المطاردات ، فمات ! .. وحتى
 اضطر الى التنكر بالعمل في رفع الماء من بعض آبار المدينة
 « يناول أصحابه الماء ، وقد انغمس فيه الى رأسه » ..
 وحتى اضطر أخوه إبراهيم الى الاختفاء من المنصور في
 الكوفة عندما هجمها بحثا عنه ، فلما ضاقت عليه الأرض
 فلم يجد ملجأ اضطر الى التنكر والجلوس على مائدة طعام
 المنصور ! .. (٢٤١) .

وثالثها : العمل على التعجيل بثورتهم وخروجهم قبل
 أن يكتمل لهم التمكن والاستعداد . ولتحقيق ذلك كان
 يطمعهم ويغريهم بالكتب المزورة على السنن قواده وأنصاره
 الى النفس الزكية « يدعونه الى الظهور ، ويخبرونه أنهم
 معه ، فكان محمد - « يصدق ذلك » - ويقول : لو التقينا

(٢٣٩) (تاريخ الطبرى) ج ٧ ص ٥١٩ (طبعة المعارف - احداث
 سنة ١٤٤ هـ) .
 (٢٤٠) المصدر السابق . ج ٧ ص ٥٣٤ (طبعة المعارف - أحداث
 سنة ١٤٤ هـ) .
 (٢٤١) المصدر السابق . ج ٧ ص ٥٥٢ (طبعة المعارف - أحداث
 سنة ١٤٥ هـ) .

مال الى القواد كلهم « (٢٤٢) ! وايضا باعتقاله اباهم عبد الله بن الحسن ، واعمامهم : حسن بن الحسن ، وداود بن الحسن ، وابراهيم بن الحسن ، ومحمد بن عبد الله بن عمر بن عثمان بن عفان - وهو اخوهم لامهم : فاطمة بنت الحسين - وعددا كبيرا من آل علي ، شدهم المنصور في الوثاق ، ومعهم نحو من اربعمائة من القبائل الموالية لهم بالمدينة مثل جهينة ومزينة وغيرها ، ساقهم الى السجن بالهاشمية في العراق ، حيث سجنوا في ظلام دامس ودائم حتى كانوا لا يعرفون مواقيت الصلاة « الا بأحزاب كان يقرؤها على بن الحسن » ! .. ثم بدا يقتلهم واحدا ، بعد واحد ، بالتدريج ..

وعندما قتلوا محمد بن عبد الله بن عمرو بن عثمان اخذوا راسه فطافوا بها في المدن ، وكانوا يحلفون للناس انها راس محمد بن عبد الله ، موهمين اياهم انه النفس الزكية ، حتى يتحلل الناس من بيعتهم له ، ويقلمون عن تعلقهم به وانتظارهم لخروجه وثورته على المنصور ! ..

ولقد اثمرت هذه الخطة ، ذات الشعب الثلاث ، التمجيل بخروج محمد بن عبد الله بن الحسن قبل اتمام الاستعداد ، حتى قال البعض عن ذلك : « ان محمدا اخرج فخرج قبل وقته الذي فارق عليه اخاه ابراهيم » وان الحاج المنصور وعامله على المدينة رياح بن عثمان ابن حيان المري « اخرج محمدا حتى عزم على الظهور » (٢٤٣) !

(٢٤٢) المصدر السابق ٠ ج ٧ ص ٥٥٩ (طبعة المعارف - احداث سنة ١٤٥٥ هـ)
 (٢٤٣) المصدر السابق ٠ ج ٧ ص ٥٥٢ (طبعة المعارف - احداث سنة ١٤٥٥ هـ)

هكذا أجبرت خطة المنصور النفس الزكية على اجهاض الاستعداد للخروج .. فأعلن ثورته بالمدينة في أول رجب سنة ١٤٥ هـ - ويقال لليتين بقيتا من جمادى الآخرة - ولقد اهتزت المدينة لظهوره فيها - وكانوا ينادون عليه : المهدي ! المهدي ! - واضطرب الامر حتى اسرع الناس لشراء الطعام : فباع البعض حلى نسائه ! .. وهجم محمد ابن عبد الله بانصاره على السجن فأفرج عن فيه ، ووضع الوالى واصحابه مكانهم - واستولى على بيت المال ... وخطب في الناس خطبة اذان فيها اغتصاب العباسيين للحكم والخلافة ، وأعلن « ان أحق الناس بالقيام بهذا الدين أبناء المهاجرين الاولين والانصار المواسين » .. وكان شعاره وشعار ثورته اللون الابيض ، فبيض وبيض الناس ، على حين كان السواد شعار العباسيين .. وأعلن في الناس ان البيعة قد تمت له ، وانها عامة وشاملة ، وقال : « والله ما جئت وفي الارض مصر يعبد الله فيه الا وقد أخذ لى فيه البيعة .. » .. وجعل في ولاية المدينة : عثمان بن محمد ابن خالد بن الزبير ، وعلى قضائها : عبد العزيز بن المطلب ، ابن عبد الله المخزومى ، وعلى شرطتها : أبا القلمس عثمان ابن عبيد الله بن عبد الله بن عمر بن الخطاب ، وعلى ديوان العطاء : عبد الله بن جعفر بن عبد الرحمن بن المسور ابن مخزومة .. وافتى بالخروج معه وتأيده مالك بن أنس ولما سألته الناس : ان فى أعناقنا بيعة لابی جعفر ؟ قال : « انما بايعتم كارهين ، وليس على كل مكره يمين ! » فأسرع الناس الى بيعة النفس الزكية .. (٢٤٤) ، وبايعه

(٢٤٤) المصدر السابق . ج ٧ ص ٥٥٢ ، ٥٥٤ ، ٥٥٦ ، ٥٦٠ (طبعة المعارف - أحداث سنة ١٤٥ هـ) .

العلويون . وولد جعفر وعقيل ابني ابي طالب ، وولد عمر ابن الخطاب ، وولد الزبير بن العوام ، وسائر قریش ، واولاد الانصار .. (٢٤٥) ، وشرع يرسل الولاة من قبله الى المدن والاقاليم ، ويرسل الرسل والدعاة الى الانحاء : فولى على مكة الحسن بن معاوية بن عبد الله بن جعفر ، وعلى اليمن : القاسم ابن اسحاق ، وعلى الشام : موسى ابن عبد الله .. وولى امر السلاح : عبد العزيز بن الدارودي .. (٢٤٦) ، وكان قد بعث باخوته واولاده الى البلاد دعاة لبيعته ومبشرين بظهوره وامامته ، فبعث الى مصر ، على بن محمد ، والى خراسان : عبد الله بن محمد ، والى اليمن : الحسن بن محمد ، والى الجزيرة : موسى بن عبد الله ، والى الرى : يحيى بن عبد الله ، والى المغرب : ادريس بن عبد الله .. كما أن البصرة كان بها اخوه ابراهيم بن عبد الله بن الحسن .. (٢٤٧) .

ولقد وصل خبر ظهور النفس الزكية الى المنصور وهو بمكان على نهر دجلة يدعى « الخلد » ، فاستشار اصحابه ، فبشروه بفشل ثورة محمد بن عبد الله ، لان المدينة لا تملك مقومات الصمود والصبر على الحصار ، فهى بلد لا مال فيها ولا رجال ، ولا سلاح ولا كراع ، اهلها « ليسوا باهل حرب ، بحسبهم ان يقيموا شأن انفسهم ! » ، وطلبوا منه ان يوجه جيشه ويجمع جموعه لما سيحدث بالبصرة ، مركز الاعتزال وشيعة العلويين .. فشرع المنصور فى ذلك

(٢٤٥) (مروج الذهب) ج ٢ ص ٢٣٣ .

(٢٤٦) (تاريخ الطبرى) ج ٧ ص ٥٦١ (طبعة المعارف - احداث سنة ١٤٥ هـ .

(٢٤٧) (مروج الذهب) ج ٢ ص ٢٣٤ .

لساعته .. كما شرع في حصار المدينة اقتصاديا ، فمنع الطعام والحبوب التي تأتي المدينة من الشام عن طريق حصارها عند وادي القرى (٢٤٨) ، وطلب الى والى مصر ان يسد خليج امير المؤمنين الذي حفره عمرو بن العاص عام الرمادة سنة ٣٣ هـ كي تصل عن طريقه الحبوب والغذاء من مصر الى بحر القلزم ، امر بسده حتى لاياتى الى المدينة مدد من انصار النفس الزكية بمصر (٢٤٩) .. ثم كتب الى كل امراء البلاد ان يرسلوا اليه الاجناد ، بحيث يتوالى وصولها كل يوم ، وكانت الكوفة مركز التجمع والاستعداد لخروج البصرة وثورتها المنتظرة ..

اما المدينة فلقد ارسل اليها جيشا من جند خراسان ، يقوده عيسى بن موسى بن محمد بن على بن عبد الله بن العباس ، ومعه محمد بن ابي العباس السفاح .. وجهز هذا الجيش تجهيزا عاليا ، واغدق عليه المال والمسيرة والسلاح والخيول والبغال ..

ولقد أدرك النفس الزكية حرج مركزه في المدينة ، وضعف امكانياتها في الصمود والقتال ، فاستشار أنصاره ، فحبد البعض الخروج عنها الى مصر ، وقالوا له : « ألسنت تعلم انها اقل بلاد الله فرسانا وطعاما وسلاحا ، واضعفها رجالا ؟ فقال : بلى ، فقالوا : تعلم أنك تقا تل أشد بلاد الله رجالا واكثرها مالا وسلاحا ؟ فقال : بلى ، فقالوا : الراى أن تسير بمن معك حتى تأتى مصر ، فوالله لا يردك واد ، فتقاتل الرجل بمثل سلاحه وكراعاه ورجاله

(٢٤٨) (تاريخ الطبرى) ج ٧ ص ٥١٨ (طبعة المعارف .. احداث سنة ١٤٥٠ هـ)
(٢٤٩) الفلفستى (صبح الاعشى) ج ٣ ص ٢٩٨ .

وماله .. « ولكن نفرا من أهل المدينة استعاذوا بالله من الخروج منها ، فهي مدينة الرسول ، وروى أحدهم عن الرسول حديثا يقول فيه : « رأيتني في درع حصينة ، فأولتها : المدينة » .. وطلبوا منه أن يبقى في مدينة الرسول ، فهي الدرع الحصينة !

ولم يكن انصار النفس الزكية يشكون من قلة ، فالى جانب أهل المدينة ، عامة ، كانت معه كل القبائل التي تحيط بها ، ومن بينها : جهينة ، ومزينة ، وسليم ، وبنو بكر ، واسلم ، وغفار .. ولكن المدينة لم تكن صالححة للصمود في الحصار ، خاصة بعد أن قطعت عنها امدادات مصر والشام ..

ولقد بدا جيش المنصور حصاره لها في اليوم الثاني عشر من رمضان سنة ١٤٥ هـ ، فسد منافذها بالخيل والرجال والسلاح الا منفذا واحدا في ناحية مسجد أبي الجراح كي يفر منه من يرغب في الهرب من جيش محمد ابن عبد الله أو أهل المدينة .. ولما اشتد الحصار خطب النفس الزكية في أنصاره ، وقال : « أيها الناس ، أن هذا الرجل - « عيسى بن موسى » - قد قرب منكم في عدد وعدة ، وقد حلتكم من بيعتي ، فمن أحب المقام فليقم ومن أحب الانصراف فلينصرف ! فتسللوا حتى بقى في شردمة ليست بالكثيرة » بعد أن كانوا نحوا من مائة ألف ! ودار القتال شديدا بين الفريقين ، وأبلى أصحاب محمد ابن عبد الله بلاء حسنا ، وكان على راياتهم شعار النبي يوم حنين : « أحد ، أحد ! » ولكنهم هزموا في يوم الاثنين ، الرابع عشر من رمضان سنة ١٤٥ هـ ، وقُتل النفس الزكية ، وقطعت رأسه فأرسلت الى المنصور ،

حيث طيف بها في الآفاق .. أما أصحابه الذين صمدوا معه في القتال فقتلوا ، ثم صلبوا صفين على جانبي الطريق ما بين « ثنية الوداع » حتى دار عمر بن عبد العزيز ، ووقف أمام كل صليب حارس يحول دون الجثة ودون أهلها حتى لا يواروها التراب ، ودام ذلك ثلاثة أيام ، حتى تأذى الناس من الرائحة ، فأمر عيسى بن موسى بالجثث فالقيت من فوق جبل سلع لتسقط في « المفرح » مقبرة اليهود (٢٥٠) !

وهكذا أخفقت هذه الثورة التي قادها النفس الزكية كي يعيد بها الخلافة شوري ، وأجهضت عندما فقدت شرط التمكّن الذي كان عمرو بن عبيد شديد الحرص على التمسك به والتأكيد عليه .

ثورة البصرة :

لم تكن ثورة البصرة التي قادها إبراهيم بن عبد الله بن الحسن ، أخو النفس الزكية ، مستقلة عن ثورة المدينة التي تحدثنا عنها ، بل كانت جزءاً منها وتابعة لها .. فلقد كان محمد وإبراهيم معا ، يدبران ويختفیان ، كما كانا عضوين في تنظيم المعتزلة ومن أئمة هذا التنظيم .. ولقد كان الاجل المضروب بينهما لإعلان الثورة في الحجاز والعراق في آن واحد لم يحن بعد عندما نجحت خطة المنصور في اجبار النفس الزكية على التعجيل بظهوره وإعلان ثورته بالمدينة ، ولذلك يروى البعض أن نبأ ظهور

(٢٥٠) (تاريخ الطبري) ج ٧ ص ٥٧٧ - ٥٨٥ ، ٥٨٨ ، ٥٩٠ ، ٥٩٧ ، ٦٠١ ، ٦٠٣ (طبعة المعارف - أحداث سنة ١٤٥ هـ) .

النفس الزكية عندما جاء الى ابراهيم بالبصرة ، مع امره له بالظهور وعلان الثورة هو ايضا ، أصاب ابراهيم الرعب والغم والوجوم .. ولكن أصحابه سهلوا عليه الامر .. (٢٥١) ، وكان ابراهيم مختفيا قبل ذلك في البصرة ، يتردد بينها وبين الكوفة : ويأخذ البيعة لآخيه النفس الزكية بامرة المؤمنين .. وكان والى البصرة من قبل ابي جعفر المنصور - سفيان بن معاوية - يميل الى غض الطرف عن نشاطه الثوري ضد الدولة ، بل لقد قيل انه بايعه سرا ، وضلل اثنين من قادة المنصور كانا قد حضرا يرقبان الامر ويتجسسان اخبار ابراهيم ، وفي الليلة التي ظهر فيها ابراهيم - اول ليلة من رمضان سنة ١٤٥ هـ - دعاها سفيان عنده ، فاحتبسهما حتى يسهل لابراهيم الخروج ، فخرج ابراهيم بأنصاره ، واقتحم السجن فأخرج من فيه من المعارضين ، وكانت عدة جند جيش ابراهيم الذين يأخذون العطاء من ديوانه يوم خرج أربعة آلاف ، فيهم كوكبة من فرسان المعتزلة وأبرز المقاتلين الذين قاتل بعضهم في ثورة يزيد بن الوليد وما بعدها من الوقائع وأيام اللقاء ..

ولقد استقر الامر لابراهيم في البصرة والاهواز وفارس واكثر سواد العراق ، ولما بلغه خبر مقتل النفس الزكية ، حول أنصاره البيعة بالامامة له ، وازدادت عزيمتهم وتصميمهم على قتال المنصور ، لان من يقتل النفس الزكية لابد أن يكون جديرا بالعداء مستوجبا للقتال ، وبعبارة الطبري : فان ابراهيم لما اتاه نعى أخيه .. « أخبر الناس

(٢٥١) المصدر السابق ٠ ج ٧ ص ٦٢٨ (طبعة المعارف - أحداث سنة

١٤٥ هـ) .

.. فازدادوا في قتال أبي جعفر بصيرة ! » وعند ذلك خرج ابراهيم بجيشه « في المعتزلة وغيرهم من الزيدية ، يريد محاربة المنصور » (٢٥٢) ، وكان ذلك بعد العيد .. والتقى ابراهيم بجيشه مع جيش المنصور في « باخمري » من أرض « الطف » على مسافة ستة عشر فرسخا من الكوفة (٣٥٣) ، وكان على جيش المنصور عيسى بن موسى ، الذي قاتل النفس الزكية بالمدينة في رمضان .. وكساد النصر أن يكون من نصيب ابراهيم وجيشه ، بل لقد بدأ أصحاب عيسى بن موسى في الفرار .. وكان الحر شديدا ، فتضايق ابراهيم من « قبائه الزرد » ، فكف أزراره ، فنزل الزرد الى ما تحت ثدييه ، وحسر عن لبتة (٢٥٤) ، فانتبه نشابة عائرة - « اي نبل لا يدرى من رمى به » - فأصابت في لبتة ، فعائق فرسه ، وتقهقر ، فاستدار أصحاب عيسى بن موسى ، وشغل أصحاب ابراهيم بأمره ، فدارت الدائرة عليهم ، « فقتل ابراهيم وقتلوا عن آخرهم وقتلت المعتزلة بين يديه صبرا وكان فيهم بشر الرجال - من أئمة المعتزلة - يقاتل بين يدي ابراهيم ، وعليه مدرعة صوف ، متقلدا سيفاً حمائله تسعة ، تشبها بعمار ابن ياسر ! .. وكان بشير زاهدا ، سمى بالرجال لأنه كانت له رحلة للحج كل عام ، وهو القاتل يعبر عن بقضه للمنصور : أن في قلبى حرارة لا يسكنها الا برد العدل

(٢٥٢) (مقالات الإسلاميين) ج ١ ص ١٥٤ .

(٢٥٣) (مروج الذهب) ج ٢ ص ٢٣٥ .

(٢٥٤) اللبة : موضع الغلابة من الصدر .

او حر السيف ! (٢٥٥) .. » . ولقد أسكنها حر السيف
عندما قاتل ثم قتل مع وجوه أصحابه في يوم الاثنين لخمس
ليال بقين من ذى القعدة سنة ١٤٥ هـ ، اى بعد ظهور
ابراهيم في البصرة بثلاثة أشهر الا خمسة أيام ..

والدور الذى نهض به قادة المعتزلة فى ثورة البصرة
يتحدث عنه قتال رجالاتهم فى معارك هذه الثورة ، وخاصة
يومها الاخير ، كما يتحدث عنه دورهم فى الجهاز الادارى
والعسكرى الذى اقامته هذه الثورة منذ اعلانها ، فكانت
قادة الشرطة فى المعتزلة ، تولاهم ابراهيم بن نعيم
العششى ، وكان خليفة ابراهيم بن عبد الله بن الحسن .
وكان على القضاء عباد بن منصور .. اما مقدمة الجسر
فكان عليها المضاء بن القاسم الثعلبى .. وكان صاحب
رأية القتال عبد الله بن خالد بن عبيد الله الحدلى ...
وكان الوالى على فارس : عمرو بن شداد .. كما كان هناك
كثيرون من الفرسان ، ورماة الحديق (٢٥٦) ، الذين تحدث
عنهم البخارى والحافظ والقاضى عبد الجبار .. ولما
انهزمت الثورة فر عدد من الذين نجوا من القتال الى بلاد
المغرب - وقبهم بعض اولاد شيم الرجال - فلحقوا
بمعتزلتها ، واسهموا فى نشر الاعتزال هناك (٢٥٧) .

(٢٥٥) (مقالات الاسلاميين) ج ١ ص ١٥٤ . و (فضل الاعتزال وطبقات
المعتزلة) ص ١١٣ .
(٢٥٦) الحقيق - تضبط بفتح الحاء والدا - والحدقة : سواد العين
الاعظم . والمراد : مهرة الرماة .
(٢٥٧) (فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة) ص ٢١٢ - ٢١٥ . و (تاريخ
الطبرى) ج ٧ ص ٦٢٢ - ٦٢٤ ، ٦٢٨ ، ٦٢٩ ، ٦٣٣ ، ٦٣٨ ، ٦٤٦ ،
٦٤٧ . (طبعة المعارف - احداث سنة ١٤٥ هـ) . و (باب ذكر المعتزلة
- من كتاب المنية والامل) ص ٢٤ .

هكذا قامت ثورة المعتزلة ضد المنصور سنة ١٤٥ هـ ،
فاستمرت ما بين المدينة والبصرة خمسة أشهر قبل أن
تهزم أمام تفوق جند الخراسانيين . وهكذا أضف
المعتزلة الى قائمة الائمة الذين استحقوا الامامة بالاختيار
والبيعة ، والعقد : محمد بن عبد الله بن الحسن ، وأخاه
ابراهيم ، لانهم — كما يقول القاضي عبد الجبار — : « ثبت
في جملتهم من يصح بيعته اقامة الامام ، خصوصا ابراهيم
فإن عامة أصحابه كان من المعتزلة » (٢٥٨) .

(٢٥٨) (ألفني) ج ٢٠ ف ٢ ص ١٤٩ .

الفصل الخامس

حقبة المعارضة والتأييد

كانت ثورة المعتزلة سنة ١٤٥ هـ هي آخر ثورات المعتزلة المسلحة ، ونهاية نشاطهم المسلح ضد العباسيين ، وبعدها تميز نشاطهم من نشاط الزيدية . وبدأت الزيدية تواصل مسيرة الخروج والمقاومة المسلحة ، منفردة بقيادة ذلك النمط من انماط التغيير للسلطة ، ومحتفظة في ذات الوقت بعلاقات فكرية تربطها بالمعتزلة ، ومتمتعة ، في نشاطها هذا ، بتأييد قطاع من المعتزلة ، هم مدرسة البغداديين على وجه التحديد ..

ففي خلافة المأمون خرج وثار الامام الزيدى محمد بن ابراهيم بن طباطبا « المتوفى سنة ١٩٩ هـ سنة ٨١٤ م » .. وبعد موته بايعت الزيدية احمد بن محمد بن زيد بن علي .. كما ظهرت في بلاد الطالقان بخراسان دعوة زيدية قادها محمد بن القاسم بن عمر بن علي بن الحسين سنة ٢١٩ هـ ، وبايعته الزيدية اماما مهديا ... وفي سنة ٢٥٠ هـ ظهر في الكوفة يحيى بن عمر بن الحسين بن عبد الله بن اسماعيل بن جعفر بن ابي طالب ، وقاد الزيدية في ثورته وثورتهم ضد العباسيين .. وفي نفس التاريخ قامت دولة زيدية ، كثمرة لثورة زيدية ، في

طبرستان « ٢٥٠ - ٣١٦ هـ » .. وفى سنة ٢٨٨ هـ
تأسست فى صنعاء ، باليمن أشهر دول الزيدية وأهمها ،
عندما بويج بالإمامة يحيى بن الحسين سنة ٢٨٨ هـ ..
(٢٥٩) ، وهى الدولة التى ظلت قائمة حتى اسقطتها ثورة
اليمن سنة ١٩٦٢ م .

كان هذا هو الاستمرار الزيدى فى المقاومة المسلحة
والخروج .. اما المعتزلة فانهم سلكوا للمقاومة سبلا أخرى
لم يكن من بينها الخروج المسلح ، ربما لفقد شرط التمكين
وتخلف ضمان النجاح ، وربما لعمرة الفشل فيما تقدم لهم
من ثورات ، وربما لتزايد النشاط الفكرى والعقلى الذى
استدعاه قيام التحديات الفكرية التى ظهرت من الشيعوية
وفرق المانوية والمجوس ، وكذلك الغنوصية والنساطرة
ثم النصارى واليهود .. وما تطلبه ذلك من الاهتمام
بالفلسفة ، وفلسفة اليونان خاصة ، وأدوات الجدل
العقلى ، ومنطق أرسطو بالذات ، مما طبع المعتزلة بالطابع
الفلسفى الغالب ، وكثر فى صفوفها الفلاسفة والحكماء ،
وباعد بينها وبين جماهير العامة ، فابتعد بها عن امتلاك
وقود الثورة ، وأثقل خطاها على درب الثورة بقيسود
الحكمة والريانة التى هى شأن الفلاسفة وطابع أصحاب
النظر العقلى وديدن الحكماء .

اما السبل التى سلكتها المعتزلة فى معارضة الدولة
العباسية ، فلقد كانت كثيرة ومتنوعة ..

* فهم قد تصدوا للفكر الشيعوى الذى أسفر عن
وجهه ، وكذلك الذى استتر بمذاهب الفرس وفكرها
الدينى القديم ، وما أدخله أصحاب هذا الفكر فى المجتمع

(٢٥٩) (ثورة زيد بن على) ص ١٥٦ - ١٦٢ .

العباسي من زندقة وتحلل والحاد ومجون . استخدموها
كأسلحة لتسفيه احلام العرب وهدم عقائد الاسلام . . ومن
يقرأ الجزء الخامس من « المغنى » نفاضى القضية عبد الجبار
ابن احمد يعلم جهد المعتزلة فى محاربة الفسرق التى
ظهرت فى ذلك العصر كى تجتث العروبة والاسلام من
الاساس . .

✽ وهم قد ظلوا على موقف النقد والمعارضة للعباسيين
مما جر عليهم الاضطهاد والسجن والتعذيب ، ولقد استمر
ذلك حتى عهد المأمون « ١٩٨ - ٢١٨ هـ - ٨١٣ - ٨٢٣ م »
فدخل السجن فى عهد الرشيد أبرز قادة المعتزلة ومفكرهم
سجنهم بالجملة . وأصدر أوامره بمنع فكرهم والجسد
فى نظرياتهم ، وتحريم علم الكلام ، الذى كانوا هم فرسانه
وأول من أنشاه فى الثقافة الاسلامية ، حتى اضطر - كما
سبق أن ذكرنا فى القسم الاول من هذه الدراسة - الى
الافراج عن نفر منهم كى يناظروا « السمنية » فى بلاط
ملك السند عندما تحدى فكر الاسلام ، وأرسل بذلك
الى الرشيد . . ومن الذين سجنوا فى ذلك العهد بشر بن
المعتمر ، وثمامة بن أشرس . . وغيرهما كثيرون . .

✽ على أن أهم مظهر يجسد معارضة المعتزلة للعباسيين
فى ذلك العصر كان تأسيس مدرسة المعتزلة البغداديين
. . تلك المدرسة التى كان تأسيسها فى النصف الثانى من
القرن الثانى الهجرى ، أى عقب فشل ثورة سنة ١٤٥ هـ
والتي كان مؤسسها بشر بن المعتمر « المتوفى سنة ٢١٠ هـ -
٨٢٥ م » .

وكل الذين أروخوا للمقالات ، وكذلك الذين أشاروا فى
دراساتهم الى المعتزلة ومدارسها وتياراتها ، يتحدثون عن

وجود مدرستين في صفوف المعتزلة .. على العهد العباسي ، مدرسة البصريين ومدرسة البغداديين .. دون أن يذكر واحد منهم الأسباب التي اوجدت تلك الخلافات الفكرية ، مما استتبع فيام مدرستين في اطار الاعتزال .. وقبل أن نقدم تفسيرنا لهذه الظاهرة ، نود أن ننبه الى أن هذه التسميات - البصريين والبغداديين - لا تعنى ان هذا التمايز والاختلاف قد حكمته اسباب جغرافية ، فمن بين من عاش ببغداد من أئمة المعتزلة من كان في تيسار المعتزلة البصريين . ومن بين المعتزلة البغداديين من لم يكن مستقره في بغداد .. فهما مدرستان تتمايزان فكريا ، لا جغرافيا .. اما سر تسمية احدهما بالمعتزلة البصريين ، والثانية بالبغداديين فراجع الى القضية التي من أجلها تم هذا التمايز والاختلاف في اطار الاعتزال ..

فلقد مر في الحديث عن الفضل ، والافضل ، والمفضول - بالقسم الثاني من هذه الدراسة - ... ان قدامى المعتزلة ، أي أولئك الذين سبقوا عصر تأسيس بغداد « ١٤٥ هـ ٧٦٢ م » على يد المنصور العباسي ، كانوا يفضلون : أبا بكر ، فعمر : فعليا ، فعثمان ... ران مدرسة المعتزلة البغداديين ، أي الذين ظهروا في العصر العباسي ، بعد تأسيس بغداد ، قد اجتمعوا على تفضيل على بن أبي طالب على سائر الصحابة .. فتفضيل على كان هو القضية التي اوجدت ماسمى بمدرسة المعتزلة البغداديين ، وهي قضية اثارها هذا النفر من أئمة المعتزلة في العصر العباسي ، أي عندما اغتصب العباسيون السلطة ، وضربوا وقهروا الثورة المعتزلية التي كان العلويون يحاربون فيها مع المعتزلة ، ثم استمروا في قهر

ثورات العلويين - زيدية وغير زيدية .. ومارسوا ضدهم ما مارسه الامويون ضد الهاشميين .. فكان تفضيل مدرسة البغداديين المعتزلية لعلى بن ابي طالب موقفا سياسيا تعاطفت فيه وبه هذه المدرسة مع العلويين المضطهدين ، واتخذت به موقفا مناوئا ومعارضاً لسلوك العباسيين هذا ، بعد ان عجزت عن المناوأة والمعارضة بالثورة والسيف والخروج .. فهو اذا موقف سياسى ، وليس مجرد جدل عقيم حول قضية عقيمة عفى عليها الدهر وتجاوزها الزمان .. !

اما مدرسة المعتزلة البصريين فانها هي التي استثمر اعلامها يرون في التفضيل ، وترتيب الصحابة فيه ، نفس مذهب اسلافهم الذين عاشوا قبل تأسيس بغداد ، اى قبل العصر العباسى ، وسميت « بالبصريين » ، لان البصرة كانت في ذلك التاريخ السابق موطن قيادة المعتزلة الذين قرروا هذا المذهب فى التفضيل ..

فهذا التمايز والخلاف الذى حدث بين المعتزلة ، كان المظهر الجسد للموقف السياسى الذى اتخذوه من الدولة العباسية ، عندما كان رفضهم للحكم العباسى يعبر عنه تأسيس مدرسة البغداديين الرافضة لقهر بنى العباس لثورات العلويين ونشاطهم السياسى ، وهو الرفض الذى استمر فى التعبير عن الموقف العام للمعتزلة ، حتى جاءت اواخر سنوات حكم الرشيد ، فبدأ فى المعتزلة تيار يهادن العباسيين ، ثم يمنحهم قدراً متزايداً ونامياً من التأييد ، فتبلور هذا التيار فى مدرسة المعتزلة البصريين ..

واذا كانت نشأة مدرسة المعتزلة البغداديين قصد اربطت بالسياسة ، كما اشرنا ، فان الحال كان كذلك

ايضا في نشأة مدرسة المعتزلة البصريين .. فلقد اشرنا من قبل الى أن اغتصاب العباسيين للسلطة والدولة والثورة من المعتزلة كان ثمرة لغلبة تيار العنصر الشعبي الخراساني ، الذي قاده أبو مسلم الخراساني ، على التيار القومي العقلاني الذي كان يمثلته المعتزلة ومن والاهم ، ولم يؤد قتل المنصور لأبي مسلم « ١٣٧ هـ ٧٥٤ م » الى تخليص الدولة من نفوذ ذلك التيار ، وانما الذي حدث هو استبدال قبضة أبي مسلم العسكرية الفظة في تعاملها مع الخلفاء الذين صنعهم ، بقبضة البرامكة الناعمة المترفة التي تملك الوزارة والنفوذ ، وتحتضن التيارات الفكرية الشعبية ، وترعى اصحاب العقائد القديمة والنحل التي يناصرها المعتزلة العداء .. ولذلك فاننا نريد أن نلفت النظر الى ذلك العام ١٨٨ هـ - سنة ٨٠٣ م الذي تخلص فيه الرشيد من نفوذ هذه الاسرة وحكمها بما سمي « بنكبة البرامكة » ، وأن نؤرخ به لعهد جديد بدأ فيه العباسيون مرحلة حاولوا فيها الافلات من قبضة التيار الشعبي الخراساني الذي صنع خلافتهم ، وأن يقيموا نوعا من التوازن بين عناصر الامة والاصول الحضارية لاجناس رعاياها ، وذلك طلبا لاسترداد السلطة والنفوذ الذي استأثرت به الاسرة البرمكية ، وتقربا الى العناصر المعارضة والثائرة ، واستهدافا لبلورة الشخصية الموحدة للامة الواحدة ، مستفيدين من حالة الرخاء والامن التي سادت عصر الرشيد ، والتي جعلت الدولة لا تحتاج كثيرا ، كما كان الحال في الماضي ، للقبضة الخشنة للجند الخراسانيين .

ونحن نريد ان نربط بين التخلص من نفوذ البرامكة ،

وبين افراج الرشيد ، بشكل جماعى ، عن ائمة المعتزلة المسجونين ، فليس ماتقدمه كتب المقالات والفرق من سبب لذلك بالمقنع وحده ، فهي تقول : انه افرج عنهم لينظروا رجلا من السمنية فى بلاط ملك السند (٢٦٠) ! وتلك ، لعمرى ، مهمة لا تحتاج للافراج عن حزب سياسى وفرقة مذهبية بكاملها ، وتخفيف ما فرض عليها وعلى فكرها ونشاطها من قيود . . اذ ان ذلك الهدف المتواضع يكفى فيه الافراج عن مناظر او اثنين ، مثلا ، اما اطلاق سراح المعتزلة ، اعداء الشعوية ، والذين قاتلوا ضد سيطرة الجند الخراسانى على الدولة العربية الاسلامية ، فاننا نراه ثمرة من ثمرات الجهد الذى بذله الرشيد لتخليص الدولة من تلك السيطرة التى كانت للشعوية عليها بنكبته للبرامكة سنة ١٨٨ هـ .

ويؤكد مذهبنا هذا ان الرواية تذكر ان الرشيد قد اعتقل بشر بن المعتز لانه قيل له : ان بشرا « رافضى » ، اى علوى شيعى ، فلما قال بشر فى سجنه شعرا يوضح مذهبه ، وجاء فى هذا الشعر قوله عن مذهب المعتزلة :

لسنا من الرافضة الفلاة
ولا من المرجئة الجفافة
لا مفترطين ، بل نرى « الصديقا »
مقدما والمرضى « الفاروقا »
نبرا من عمرو ومن معاوية

ونقل هذا القول الى الرشيد « افرج عنه » (٢٦١) ! .
فهو افراج سياسى ، لاسباب فكرية وسياسية ، وهو

(٢٦٠) (باب ذكر المعتزلة - من كتاب المنية والامل) ص ٣١ .
(٢٦١) المصدر السابق ص ٣٠ .

تعبير عن تحول جزئى فى موقف الدولة من المعتزلة ، جاء
ثمرة لضرب النفوذ الشعبوى الذى كان البرامكة يمثلونه
حقيقة ويرعونهم عمليا فى اوساط الفكر والادب ودواوين
الحكم ببغداد ومختلف الاقاليم ..

ونحن نقول : ان هذا التحول فى موقف الدولة العباسية
كان جزئيا ، ولم يكن كليا ، لاننا نقيسه بمقاييس المعتزلة
الفكرية والسياسية ، فهم قد ظلوا على موقفهم من ان نظام
الحكم العباسى ملكى وراثى ، وليس بالخلافة الشورية ،
وعلى موقفهم من معارضة قهر العباسيين للعلويين
واستبعادهم لهم من مراكز الحكم ودوائر النفوذ والتاثير
.. ولذلك فان اطلاق الرشيد لسراح المعتزلة لم ينسبه
معارضة المعتزلة للحكم العباسى ، اذ استمرت المعارضة ،
بل والرفض ، قائمين فى صفوف المعتزلة البغداديين ، على
حين بدأ تيار المهادنة والتايد لبنى العباس ، فى صفوف
المعتزلة ، ينمو ويتبلور فى شكل مدرسة المعتزلة
البصريين ، وخاصة فى عهد : المأمون « ١٩٨ - ٢١٨ م
٨١٣ - ٨٣٣ م » والمعتصم « ٢١٨ - ٢٢٨ هـ ٨٣٣ -
٨٤٢ م » والواثق « ٢٢٨ - ٢٣٣ هـ ٨٤٢ - ٨٤٧ م » وهم
الخلفاء الذين تعاطفوا مع الفكر الاعتزالى ، وبلغ نفوذ
المعتزلة على عهدهم قمة مابلغه من ازدهار ..

واذا شئنا امثلة نضربها لمعارضة المعتزلة البغداديين ،
بل ورفضهم لسلطة الدولة العباسية ، ومقاطعتهم أجهزة
دولتها ووظائف دواوينها وادانتهم لنمط الحياة فيها ..
فان هناك الكثير من هذه الامثلة .. فعنها ، على سبيل
المثال :

١ - موقف أبى موسى عيسى بن صبيح المردار « المتوفى

سنة ٢٢٦ هـ سنة ٨٤٠ م « على عهد المعتصم - ولقد كان المردار زاهدا عابدا ، حتى لقب براهب المعتزلة - وكان موقفه من العباسيين ، بمن فيهم المعتصم ، الذي كان معتزليا ، هو موقف الرفض والادانة ، بل لقد افتى بكفر من يخدم الدولة وسلطانها ، وحكم انه لا يرث ولا يورث ! على حين ان غيره من البغداديين المعتزلة كان يقول ، فقط بفسق « من لابس السلطان » حتى من المعتزلة البصريين ! .
والبغدادى يحكى هذا الراى عن المردار ، ويعجب كيف لم يقتله العباسيون ، فيقول : « والعجب من سلطان زمانه ، كيف ترك قتله ، مع تكفيره اياه وتكفير من خالطه ؟! » (٢٦٢)

٢ - موقف أبى محمد جعفر بن مبشر الثقفى « المتوفى سنة ٢٣٤ هـ سنة ٨٤٨ م » ، على عهد الواثق - الذى كان معتزليا أيضا - فلقد رفض ابن مبشر أن يتعاون مع الدولة ، أو أن يلى القضاء فيها ، واستنكر قبول هذاها بل ورفض أن يستقبل الوزير المعتزلى احمد بن أبى دؤاد . . ولما قال الواثق لابن أبى دؤاد : « لم لا تولى اصحابنا - « أى المعتزلة » - القضاء ، كما تولى غيرهم ؟! » قال ابن أبى دؤاد : « يا أمير المؤمنين ، ان اصحابك بمنعون من ذلك ، وهذا جعفر بن مبشر ، وجهت اليه بعشرة آلاف درهم فأبى أن يقبلها ، فذهبت اليه بنفسه ، واستأذنت ، فأبى أن يأذن لي ، فدخلت من غير إذن ، فسل سيفه في وجهي ، وقال : الآن حل لي قتلك ! . . . فأنصرت عنه . فكيف أولى القضاء مثله ؟! » (٢٦٣) .

(٢٦٢) (الفرق بين الفرق) ص ١٥١ ، ١٥٢ .
(٢٦٣) (فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة) ص ٢٦٩ . و (باب ذكر المعتزلة) ص ٤٤ .

٣ - ومثل جعفر بن مبشر ، في موقفه ، موقف أبي الفضل جعفر بن حرب الحمداني « ١٧٧ - ٢٣٦ هـ ٧٩٣ م - ٨٥٠ م » ، فعندما تمذهب بمذهب المعتزلة البغداديين ، ترك مناصبه في الدولة ، وكانت من كبار المناصب ، وتخلص من الاموال التي احتازها اثناء ملاسته لخدمة الدولة ، حتى ماكان منها ملابس يستر بها جسده . . في قصص تروى عن موقف دونه مواقف القديسين (٢٦٤)!

٤ - موقف أبي عمران موسى بن الرقاش - « من الطبقة السابعة في طبقات المعتزلة » - ، وكان يقيم الدولة العباسية تقييما يرى به أن دارها « دار كفر » ، ويحرم « المكاسب » التي تأتي في ظلها وظل سلطتها وسلطانها (٢٦٥) ١ .

٥ - موقف محمد بن اسماعيل العسكري « من الطبقة السابعة في رجالات المعتزلة » - . . وكان يناوئ الدولة العباسية ، ويحقر شأنها ، الى الحد الذي وصف فيه كتاب السلطان بقوله : « هذا الكتاب أهون على من التراب » (٢٦٦) ١

٦ - موقف سعيد بن حميد بن بحر - « وكان وجهها من وجوه المعتزلة » . . فلقد أدت معارضته لاحمد بن أبي دؤاد الى دخوله السجن عندما اتهمه ابن أبي دؤاد

(٢٦٤) آدم متز (الحضارة الاسلامية في القرن الرابع الهجري) ج ٢ ص ٨٦ . ترجمة د. محمد عبد الهادي ابوريده . طبعة بيروت سنة ١٩٦٧ م .

(٢٦٥) (باب ذكر المعتزلة) ص ٤٤ .

(٢٦٦) المصدر السابق . ص ٤٠ .

بالشعوبية والزندقة .. ولقد هجا ابن ابي دؤاد بقصيدة
قال فيها :

لقد أصبحت تنسب في اباد
بان يسكنى ابوك : ابا دؤاد
فلو كان اسمه عمرو بن معدى
دعيت الى زييد او مسراد
لئن افسدت بالتخويف عيشي
لما اصلحت اصلك في اباد
وان تك قد أصبت طريف مال
فبخلك باليسر من التلاد (٢٦٧) !

فهذه امثلة من مواقف المعتزلة البغداديين الذين ظلوا
على رفضهم للسلطة العباسية ، والمعارضة لها ،
والمقاطعة لجهاز حكومتها ، والذين كان تفضيلهم لعلی
ابن ابي طالب وتقدیمهم له ، وتعاطفهم مع العلويين - حتى
سموا شيعة المعتزلة - موقفا سياسيا رفضوا به سلطة
بنی العباس وسلطانهم ..



اما تيار المعتزلة الذي ظل ، في قضية التفضيل ، على
مذهب قدماء المعتزلة من اهل البصرة ، والذي سمي لذلك
بالمعتزلة البصريين ، تميزا له عن تيار المعتزلة البغداديين ،
فلقد اتخذ من الدولة العباسية ، خاصة في عهد المأمون ،
والمعتصم ، والواثق موقف المساندة والتأييد .

ولم يكن تأييده هذا يعنى التخلي عن فكر المعتزلة في
الامامة ورفض النظام الملكي في توارث الخلافة ، لان عهد

(٢٦٧) (الاغانى) ج ٢٠ ص ٦٩٣٩ ، ٦٩٤٠ .

الأمون - من وجهة نظر هذا التيار - كان يمثل تفسيرا أساسيا في طبيعة السلطة يستدعى ، بالتبعية ، تغييرا أساسيا في الموقف منها والتقييم لها .. ونحن نستطيع ان نكشف هذا التغيير الذي طرأ على السلطة في حقيقتين رئيسيتين :

الاولى : ان موقف السلطة من نظام توارث العرش قد طرأ عليه تغيير يتعد بها عن طبيعة النظام الملكي ... فلقد مر بنا رفض عمرو بن عبيد لعهد المنصور لابنه المهدي بولاية العهد ، لانه لا يصلح لها ، ولانه في اطار الوراثة ، وهو الامر الذي يرفضه اغلب مفكرى الاسلام ، كما اشرنا عند الحديث عن ولاية العهد ، اذ منعوا أن يعهد الامام بها الى احد من اصوله أو فروعه ، وجعلوا امضاء ذلك مشروطا برأى أهل الاختيار ، أى جعلوا العهد كلا عهد ..

أما التغيير الذى أحدثه الأمون فكان ذلك الذى قام به فى سنة ٢٠٢ هـ سنة ٨١٧ م عندما أنهى الموقف العباسى التقليدى الذى يمارس الاضطهاد والقهر ضد العلويين ، فعقد ولاية العهد الى امام علوى هو على بن موسى الرضا ، وعقد له على ابنته كذلك (٢٦٨) .. حتى لقد ثار ضده امراء بنى العباس ، واتهموه بالتشيع ، وقالوا فى ذلك شعرا هجوه به .. فقال فيه عمه ابراهيم بن المهدي - المعروف بابن شكلة - :

إذا الشيعى جمجم فى مقال
فسرك أن يبوح بذات نفسه
فصل على النبى وصاحبه
وزيريه وجاريه برمسه !

(٢٦٨) (تاريخ الشعوب الاسلامية) من ١٩٨ ، ١٩٩ .

فرد عليه المأمون هاجيا اياه بقوله :
 اذا المرجى سرك ان تراه
 يموت لحينه من قبل موته
 فجدد عنده ذكرى على
 وصل على النبى وال بيته (٢٦٩) !

ولن يقدح فى موقف المأمون هذا أن على بن موسى
 الرضا قد مات قبل المأمون ، فلم يل الخلافة ، وأن العهد
 بها قد كان من نصيب المعتصم العباسى ، لان العهد اذا ماتم
 عن رضا من اهل الاختيار فهو غير مردود ولا مرفوض
 فى مذهب اهل العدل والتوحيد .. فنحن أمام تفسير
 حقيقى فى موقف السلطة من العلويين ..

كما لا يقدح فى موقف المأمون أن طريقه الى الخلافة لم
 يكن الاختيار والبيعة والعقد على النحو الذى يقول به
 المعتزلة ، لاننا قد سبق واشرنا الى توليهم لعمر بن عبد
 العزيز ، عندما قالوا أنه استحق الامامة بعدله وأن كان
 قد نالها بعهد من سبقه من أمراء الجور الامويين ..

والثانية : ان المأمون كان على مذهب المعتزلة ، ومن هنا
 فان تقييمهم لسلطته ودولته كان طبيعيا أن يكون ايجابيا
 وبالتأييد والمساندة .. وأبو الهذيل العلاف « ١٣٥ -
 ٢٣٥ هـ ٧٥٢ - ٨٤٩ م » يحدث المأمون فيقول له : ان
 تأييدهم له راجع ، فقط ، الى قوله بالعدل والتوحيد ..
 يقول : « يا امير المؤمنين ، انى ما اتيتك لمرزية دينار ولا
 درهم ، ولكن لنفيك الشبهين عن الله : شبه الخلق ،
 وشبه الجور .. » (٢٧٠) .

(٢٦٩) (مروج الذهب) ج ٢ ص ٣٢٩ ، ٣٣٠ .
 (٢٧٠) (فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة) ص ٢١٣ .

ولقد انعكس هذا الموقف المذهبي للمأمون في تقريره المعتزلة ، وتوليته المشورة لاحمد بن أبى دؤاد ، ثم توصيته من بعده باستمرار المشورة فيهم وبقائها بيد ابن أبى دؤاد .. فلقد جاء في وصية المأمون للمعتصم : « .. وأبو عبد الله احمد بن أبى دؤاد ، لا يفارقك الشركة في المشورة في كل أمرك ، فإنه موضع ذلك ، ولا تتخذن بعدي وزيراً .. » (٢٧١) .

ولقد انعكس هذا التغير الذي حدث في موقف السلطة من المعتزلة والعلويين ، وهو التغير الذي ارتبط بتمذهب المأمون بمذهب المعتزلة ، انعكس في تبلور مدرسة المعتزلة البصريين التي أيدت وساندت دولة العباسيين ..

فهشام بن عمرو القوطي ، الشيباني « المتوفى ٢١٨ هـ ٨٣٣ م » - وهو من أئمتهم المقدمين - كان مقرباً إلى المأمون عظيم القدر لديه « حتى كان إذا دخل على المأمون يتحرك حتى يكاد يقوم ! » .. (٣٧٢) .

وعندما كان المأمون بمدينة مرو ، وأدركته الحيرة في ماهية الموقف الصواب في قضية الإمامة ، وعلاقة كل من العباسيين والعلويين بها ، دعا المفكرين إلى الكتابة فيها ، وأن يرفعوا إليه أبحاثهم ، فيما يشبه ما تنظمه السدول الحديثة من مسابقات ، فاشترك الجاحظ « ١٥٩ - ٢٥٦ هـ ٧٧٥ - ٨٦٩ م » - من المعتزلة البصريين - في التأليف فيها ، ورفع كتابه إلى المأمون ، فوافق مذهب المعتزلة ما كان يبحث عنه المأمون ، واستدعى الجاحظ للقاءه ،

(٢٧١) د. البير نصرى نادر (فلسفة المعتزلة) ج ١ ص ٢٩ .
مطبعة الاسكندرية .

(٢٧٢) (باب ذكر المعتزلة) - من كتاب المنية والامل (ص ٣٥) .

وكتب الجاحظ من ذلك يقول : « .. ولما قرأ المأمون
كتبي في الإمامة ، فوجدها على ما أمر به ، وصرت اليه -
وكان قد أمر اليزيدي بالنظر فيها ليخبره عنها - قال لي :
قد كان بعض من نرتضى عقله ونصدق خبره خبرنا عن
هذه الكتب بأحكام الصنعة ، وكثرة الفائدة ، فقلت له .
قد تربى الصفة على العيان ، فلما رأيتها رأيت العيان
قد أربى على الصفة ، فلما فليتها أربى الفلى على العيان ،
كما أربى العيان على الصفة ، وهذا كتاب لا يحتاج الى
حضور صاحبه ، ولا يفتقر الى المحتجين عنه ، قد جمع
استقصاء المعانى واستيفاء جميع الحقوق ، مع اللفظ
الجزل ، والمخرج السهل فهو سوقى ملوكى ، وعامى
خاصى » (٢٧٣)

ولقد كان مذهب الجاحظ فى الإمامة - كنموذج
لفكر مدرسة معتزلة البصرة فيها - يقوم على السخرية
من الدعوى القبلية فيها وادعاء احياء قريش لها .. ولقد
سلك لذلك طريقا غريبا غمض مقصده من سلوكه على
كثير من الباحثين .. فهو قد صنف كتابا فى « امامة ولد
العباس » ينتصر فيه لمذهب الراوندية التى قالت : انها
لولد العباس خاصة دون بطون قريش وحياتها .. وهو
قد صنف « كتاب العثمانية » ينقض فيه حجج الشيعة
العلويين الذين يفضلون عليا على أبى بكر ، وينتصر فيه
لمذهب المعتزلة فى أن ابا بكر هو الافضل ، وأن امامته
هى الحق - ونلاحظ أن ذلك يتعارض مع مذهب
الراوندية ويهدمه من أساسه .. وهو قد صنف كتابا فى

(٢٧٣) (البيان والتبيين) ج ٣ ص ١٨٦ . (طبعة المطبعة السلفية) .

امامه امير المؤمنين معاوية بن ابي سفيان « در فيه رجال الرواييه ودافع عن حق بنى اميه في الامامه - وهو ما يحالف مذهب كتابيه السابقين - !

ولقد اثارت كتب الجاحظ هذه جدلا كثيرا ، فنفضها الشيعة - ومن نقضها منهم المسعودي - ونفضها المعتزلة البغداديون - ومن نقضها منهم ابو جعفر الاسكافي - . . وفسر المسعودي تأليف الجاحظ لكتب في الامامة لانه لا يحوي مذهبه بان نوعا من « التمساجن والتطرب » هو الذي دعاه الى ان يؤلف كتابا لم تكن على مذهبه ولا يمثل فكرها اعتقاده . . . (٢٧٤) . ولكننا نعتقد ان الجاحظ قد اراد من وراء نصرة كل المذاهب التي تنطلق الى الامامة من منطلق عرقي وقبلى ان يقول : ان كل هذه المذاهب باطلة ، بدليل ان نصرتها جميعا ممكنة ، وهدمها جميعا ممكن ، وبما ان الحق واحد ، فلا بد ان يكون الحق غيرها جميعا ، فليست الوصية بطريق للامامة ، سواء اكانت مدعاة لعلي او لابي بكر او للعباس . . وليس الملك ، على مذهب الامويين والروانية ، بالمذهب الحق ، وانما الحق في هذا الامر هو الشورى والاختيار والعقد والبيعة كسبيل لتمييز الامام وتنصيبه ، كما قال ويقول اهل العدل والتوحيد . .

واذا كنا قد ذكرنا موقف المعتزلة البغداديين ومذهبهم في مقاطعة الدولة العباسية ، حتى على عهد : المأمون ، والمعتمد ، والواثق ، فان موقف يوسف بن عبد الله بن اسحاق الشحام « ١٥٣ - ٢٣٣ هـ - ٧٦٧ - ٨٤٧ م » هو

(٢٧٤) (مروج الذهب) ج ٢ ص ١٨٧ ، ١٨٨ ،

نموذج لتأييد المعتزلة البصريين لهذه الدولة ، فى تلك
العهود ، بل واشتراكهم فى جهاز حكمها ، فما رفضه
جعفر بن مبشر قبله ونهض به الشحام .. فلقد « روى ان
الوائق » ٢٢٨ - ٢٣٣ هـ ٨٤٢ - ٨٤٧ م « امر ان يجعل
مع اصحاب الدواوين رجال من المعتزلة ومن اهل ائدين
والطهارة والنزاهة ، لانصاف المتظلمين من اهل الخراج ،
فاختار ابن أبى دؤاد أبى يعقوب الشحام فجعله ناظرا على
الفضل بن مروان ، فقمعه ، وقبض يده عن الانبساط
فى الظلم » (٢٧٥) !

وأبو معن ثمامة بن أشرس النعمرى « المتوفى سنة ٢١٣ هـ
سنة ٨٢٨ م » كان من مدرسة المعتزلة البغداديين ، وكان
ينتقد المأمون ويتهمه بالبخل ، ولما عاتبه المأمون فى ذلك
قال له : « يا أمير المؤمنين ، انى ما تكثرت بك من تلة ،
ولا تعزرت بك من ذلة ، وما بى وحشة من الله الى أحد ! »
(٢٧٦) .. ومع ذلك فلقد اجتهد المأمون فى تقريبه منه
والاستعانة به ، فكان ينهض بتفقد أمور الدولة فى الاقاليم ،
وتصفح أحوال البريد والعمال والخراج ... الخ .. الخ
ثم يتقدم الى المأمون باقتراح ما يراه سبيلا للإصلاح ،
فيأمر المأمون بتنفيذ ما يقترحه من اصلاح (٢٧٧) .

هكذا شهدت الدولة العباسية ، فى تلك الفترة مدرسة
اعتزالية تعارض وتقاطع وتبترأ ، وأخرى تؤيد وتساند
وتدفع الدولة أكثر فأكثر نحو مذهب اهل العدل
والتوحيد ..

(٢٧٥) (باب ذكر المعتزلة - من كتاب المنية والامل) ص ٤٠ .

(٢٧٦) (فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة) ص ٢٥٨ .

(٢٧٧) (رسائل الجاحظ) ج ٢ ص ٢٦٦

ولقد استمر هذان الموقفان والنهجان في صفوف المعتزلة حتى ولى الحكم المتوكل العباسي سنة ٢٣٣ هـ سنة ٨٤٧ م . .



أما منذ عهد المتوكل ، وبعد الانقلاب الفكري والسياسي الذي أحدثه ، وأزاح به المعتزلة والعلويين من مراكز الدولة وأجهزة حكمها فان موقف المعتزلة ، جميعا : بصريين وبغداديين ، قد عاد الى التوحد والاتفاق على معارضة الدولة ورفض سلطتها ومناوأة سلطانها ، وازداد التقارب في تلك الحقبة الزمنية بين المعتزلة والزيدية - الذين كانوا يواصلون الثورة والخروج - وكذلك الشيعة العلويين . .

وشاعر المتوكل على بن الجهم يعبر عن عدائه وعداء حزبه للمعتزلة - الذين يسميهم أحيانا « بالوائقية » ، نسبة للوائق ! - وعدائه للشيعة كذلك ، فيقول :

تضافرت السروافض والنصارى

وأهل الاعتزال على هجائي

وعابوني وما ذنبى اليهم

سوى علمى بأولاد الزنساء

أنا المتوكلى هوى ورايا

وما « بالوائقية » من خفاء

وعندما نفى المتوكل زعيم المعتزلة أحمد بن أبي دؤاد :

هجاه على بن الجهم ، شامتا ، فقال فيه وفي المعتزلة :

يا أحمد بن أبي دؤاد دعوة

بعثت إليك جنادلا وحديدا

ما هذه البدع التي سميتها

بالجهل منك العدل والتوحيد !

أفسدت أمر الدين حين وليته
ورميته بأبى الوليد وليدا (٢٨٠)

وعندما يمرض ابن أبى دؤاد ، يشمت فيه على بن
الجهم ، ويتحدث عن انتصار « أصحاب الحديث » على
المعتزلة بانقلاب المتوكل عليهم ، فيقول :

لم يبق منك سوى خيالك لامعا
فوق الفراش مههدا يوساد
فرحت بمصرعك البرية كلها
من كان منهم موقنا بمعاد
كم مجلس لله قد عطلته
كى لا يحدث فيه بالاسناد
ولكم مصاييح لنا أطفاتها
حتى يزول عن الطريق الهادى
ولكم كريمة معشر أرملتها
ومحدث أوثقت فى الاقياد
ان الاسارى فى السجون تفرجوا
لما أتتك مواكب العواد (٢٨١)!

وهكذا . . فمند حدوث ذلك الانقلاب الفكرى والسياسى
الذى أخرج أصحاب الحديث من السجون ، ووضع مكانهم
المعتزلة والعلويين . . علت نبرة النقد والرفض للدولة
العباسية جميع دوائر الاعتزال .

فأبو القاسم عبد الله بن أحمد بن محمود البلخى

(٢٨٠) يشير الى أبى الوليد محمد بن أحمد بن أبى دؤاد . . الذى ولي
الأمر بعد والده .
(٢٨١) (الاغانى) ج ١٠ ص ٣٦٧٠ - ٣٦٧٢ ، ٣٦٨١ ، ٣٦٨٢ ،
٣٦٩٤ .

الكعبى « المتوفى سنة ٣١٩ هـ » - من الطبقة التاسعة
للمعتزلة - استقال من خدمة الدولة على عهد المقتدر
« ثم تاب من ذلك وأصلح ؟! » (٢٨٢) ، كما يتروپ
الانسان من الذنب تقتطفه يداه !..

ومحمد بن عمر الصيمرى - « من الطبقة التاسعة »
- قد حكم على المجتمع العباسى الذى غلب عليه الجبر
والتشبيه بأنه « دار كفر » ، واتفق مع مسذهب
« الهدوية الزبدية » - اتباع يحيى بن الحسين - فى هذا
التقييم .. (٢٨٣)!

ولقد بلغ انقلاب الدولة على المعتزلة الى الحد الذى
أسقطت فيه شهادتهم أمام القضاء، أى جردتهم من
« حقوقهم المدنية » ، بتعيرنا الحديث ؟! .. فكان
أبو محمد عبد الله بن العباس الرامهرمى - « من الطبقة
التاسعة » - يبذل للقضاة الاموال كى يقبلوا شهادات
المعتزلة ويرونهم متصفين بالعدالة اللازمة للشهود ! كما
بنى لنفسه منزلا فى مزرعة نائية ، سماه « الرباط » ،
كان يلجأ اليه عند الخوف من السلطان (٢٨٤) .

ولقد امتثلت الدولة الغزنوية وقائدها محمود الغزنوى
(٣٩٠ - ٤٨١ هـ ٩٩٩ - ١٠٣٠ م) لاوامر الدولة
العباسية باضطهاد المعتزلة ، فأخذ الغزنوى يجمع
المعتزلة من البلاد ليضعهم فى سجن اتخذه لهم فى

(٢٨٢) (باب ذكر المعتزلة) - من كتاب المنية والامل (ص ٥٢)

(٢٨٣) المصدر السابق . ص ٥٧ .

(٢٨٤) (فضل المعتزلة وطبقات المعتزلة) ص ٣٠٢ ، ٣٠٣ .

« عزدار » .. (٢٨٥) ، فكان ممن اعتقل من نيسابور :
 أبو الفتح الاصفهاني ، وامام مسجدھا الجامع : أبو
 الصادق ، وعالم النحو : أبو الحسن الصابري ، - وهم
 من الطبقة الثانية عشرة - فحبسوا حتى ماتوا هناك
 (٢٨٦) ! .

وكما عم انقلاب المتوكل المعتزلة بالاضطهاد ، فلقد
 شمل به الشيعة العلويين كذلك . فالامويون قد قتلوا
 الحسين ، والمتوكل هدم قبره وسواه بالتراب ، ثم
 حرث أرضه وزرعها كي لا يزوره أحد من الناس !! مما
 جعل ابن السكيت يقول :

بالله ان كانت أمية قد أتت
 قتل ابن بنت نبيها مظلوما
 فلقد أتته بنو أبيه بمثله
 ففدا لعمر ك قبره مهدوما
 أسفوا على الا يكونوا شاركوا
 في قتله ، فتبعوه يتيما (٢٨٧) ١٢

كما أصدر ابن المتوكل « محمد المستنصر » أوامره ،
 بعد موت أبيه ، بالتضييق على العلويين اقتصاديا ،
 ومعاملتهم كمواطنين من الدرجة الثانية ! فكتب كتابا
 الى الامصار بمنهم من « تقبل الضياع » أي منهم من
 وضع « المتزمن » وحرمانهم من حقوق « الالتزام » ،

(٢٨٥) وهي قلعة (عز) ، لم يرسنا برذعة ، بنواحي اران ، شمال
 اذربيجان ، بعد نهر الرس .. انظر (مرصد الاطلاع على أسماء الامكنة
 والباق) .

(٢٨٦) (فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة) ص ٣٦٧ .
 (٢٨٧) (نظرية الإمامة عند الشيعة الاثني عشرية) ص ٣٩٢ (والبيت
 الاخير نرى انه لو انتهى بكلمة (ربما) لكان أولق ا) .

والا يركبوا الخيل ، والا يفادروا مدينة الفسطاط ، والا يزيد ما يملكه أحدهم من الرقيق على عبد واحد ، والا تقبل شهادتهم في الخصومات ، وان تقبل شهادات خصومهم دون أن يطالبوا ببينة على هذه الشهادات (٢٨٨) !!

ولعل هذا هو الذي جعل نفرا من المعتزلة - منهم أبو علي الجبائي - يفكر ويسعى كي يوحد صفوف المعتزلة والشيعية ، لان الاضطهاد قد عمهم معا ، وقال : « لقد وافقونا في التوحيد والعدل ، وانما خلافتنا في الامامة ، وواجب ان نجتمع حتى تكون يدا واحدة ! .. » (٢٩٨)

ولقد توجت الدولة العباسية اضطهادها هذا للمعتزلة ، وكرسته ، وجعلته قانونا وفكرا رسميا للدولة بذلك الكتاب الذي أشرف على وضعه الخليفة القادر « ٣٨١ - ٤٢٣ هـ - ٩٩١ - ١٠٣١ م » وسماه « الاعتقاد القادري » وجعل علماء السنة وأصحاب الحديث يوقعون عليه ، ثم أمر به فعمم في الاقاليم ، وقرئ في الدواوين ، وتلى على المنابر .. ولقد أدخل هذا الكتاب - الذي صدر ليحرم فكر المعتزلة ويجرمه - في الاسلام « كهنوتا » اعتقاديا مستعارا من قرارات المجامع الكنسية ، غريبا عن روح الاسلام وطبيعته .. وفي هذا « الاعتقاد القادري » صدرت أوامر الخليفة بأن :

١ - يمنع تدريس علم الكلام والمناظرة في مسائله ،

(٢٨٨) (خطط المقرئى) ج ٣ ص ٢٧١ .

(٢٨٩) على فهمي خشيم (الجبائيان : أبو علي وأبو حاتم) ص ٢٩٤ .

طبعة ليبيا سنة ١٩٦٨ .

خاصة الاعتزال ومقالات اهله . وانذر المخالفين بالعقوبة والنكال .. قتلا ونفيا وسجنا ..

٢ - يلعن المعتزلة على منابر المساجد ، حتى يصير ذلك سنة متبعة من سنن الاسلام !

٣ - تحريم قول المعتزلة في « التوحيد » ، حيث يثبت « الاعتقاد القادري » لله الصفات التي ينفيها عنه تنزيه المعتزلة وتوحيدهم ، فيقول عن الله سبحانه وتعالى : انه « هو القادر بقدره » ، والعالم بعلم أزلي غير مستفاد ، وهو السميع بسمع ، والبصر ببصر ... متكلم بكلام .. وكل صفة وصف بها نفسه أو وصفه بها رسوله فهي صفة حقيقية لا مجازية... وأن كلام الله تعالى غير مخلوق ، تكلم به تكلما ، وأنزله على رسوله على لسان جبريل بعدما سمعه جبريل منه .. ولم يصر بتلاوة المخلوقين مخلوقا ، لانه ذلك الكلام بعينه الذي تكلم الله به ، فهو غير مخلوق .. ومن قال انه مخلوق ، على حال من الاحوال ، فهو كافر ، حلال الدم ، بعد الاستنابة منه ! .

٤ - تحريم قول المعتزلة في « العدل » والاختيار ، حيث يقول « الاعتقاد القادري » : ان الله « هو مدبر السماوات والارضين ومدبر ما فيها ومسئول في البر والبحر ، لا مدبر غيره ... والخلق كلهم عاجزون .. » سواء منهم : « الملائكة والنبيون والمرسلون والخلق كلهم أجمعون » .

٥ - تحريم قول المعتزلة في « المنزلة بين المنزلتين » ، وذلك بتقرير « الاعتقاد القادري » ، لمذهب المرجئة في

معاوية وصحبه عندما يقول : اننا « لا نقول في معاوية الا خيرا ... » .

ولقد أصدرت الدولة هذا الكتاب باعتباره « اعتقاد المسلمين ، ومن خالفه فقد فسق وكفر ! » (٢٩٠) ، فجعلت من اضطهاد المعتزلة ونفيهم من المجتمع الرسمي ودوائر الفكر والتوجيه والتأثير وإبادة تراثهم ، جعلت من ذلك قانونا وعقيدة دينية على الجميع أن يراعوها ويضعوها موضع التطبيق . . فكانت تلك قمة المحنة الفكرية والسياسية التي حرمت الحضارة العربية الإسلامية من الثراء الفكري الذي تمثل في الفكر العقلاني الذي مثله المعتزلة ، ومن الفكر السياسي الذي قدموه ، والذي تمثل أول ما تمثل ، وأكثر ما تمثل في فكرهم عن الإمامة وفلسفة الحكم ، سواء منه الجانب النظري أو تلك الجهود التي بذلوها لوضع هذا الفكر في التطبيق .

ولكن هذا الاضطهاد الذي أصاب المعتزلة منذ عصر المتوكل العباسي لم يفلح في اجتثاث فكرهم العقلاني من أرض الحضارة العربية الإسلامية ، فعاش نفر من اعلامهم يفكرون ويبدعون ويكتبون دون أن يعلنوا على الملأ مذهبهم في الاعتزال ، وإذا تحدثوا عن أسلافهم سموهم « بعلماء الكلام » أو « متكلمي البصرة » ! ، وهكذا ، كما صنع أبو الحسن الماوردي « ٣٦٤ - ٤٥٠ هـ ٩٧٤ - ١٠٥٨ م » وأمثاله . . كما أن التناقضات

(٢٩٠) (الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري) ج ١ ص ٣٨١ - ٣٨٣ .

الفكرية والسياسية التي قامت بين خلافة بغداد وبين بعض الدول الاسلامية التي قامت وقوى نفوذها على حساب نفوذ الخلافة العباسية قد اتاح للمعتزلة قدرا من الحرية - كما حدث في ظل الدولة البويهية « ٣٣٤ - ٤٤٧ هـ ٩٤٥ - ١٠٥٥ م » - مما مكن فكر المعتزلة من صحوة ازدهر فيها انتاج اعلامهم وعطاؤهم الفلسفى والسياسى ، وهى الصحوة التى يعد القاضى عبد الجبار ابن احمد الهمداني « المتوفى سنة ٤١٥ هـ » علما عليها . . وهو الامر الذى حفظ لنا تراث المعتزلة الحديث بعد أن باد تراثهم القديم ، فأصبح بالامكان أن ندرس المعتزلة ونقيم فكرها من خلال تراثهم هم ، لا من خلال ماكتبه عنهم الخصوم والاعداء .

خلاصة البحث

لن نجعل من الحديث عن خلاصة هذا البحث مناسبة لايجاز الافكار الرئيسية التي عرضناها في أبوابه وفصوله؛ ففي ذلك تكرار لا نحمده ، وترديد لا تدعو اليه الحاجة .. ونؤثر على ذلك أن تكون الخلاصة اشارة مركزة الى ان الصراع الفكري الذي خاضته فرق الاسلام حول قضية الامامة وأصول الحكم وفلسفته - وهو الصراع الذي عرض له هذا البحث - قد دار حول قضيه رئيسية كانت هي المحور والمنبع والملتقى .. تلك هي قضية : طبيعة السلطة في المجتمع .. ادينية هي ؟ ام مدنية ؟؟ ..

وبعبارات الاسلاف : هل الامامة ركن من اركان الدين؟ والسماء هي التي تختار الامام وتعيّنه ؟ وهل هو وكيل الله ، يحكم نيابة عنه ، وينطق بقانونه ؟؟
أم ان الامامة من الفروع ، وليست من الاصول ، ولذلك فهي ليست من اركان الدين ؟ والامام يستند الى جماعة المسلمين ، الذين يختارونه وينصبونه ويحاسبونه ويعزلونه ؟ فهو حاكم باسم الامة ، يقضى بشريعتها ، وتفوضه فيما هو من مصالح دنياها ؟؟ ..

حول الاجابة على هذه الاسئلة اختلفت فرق الاسلام ،
وبالتحديد نشأ التياران الرئيسيان فى هذا التفكير ..
فقال الشيعية بنظرية : الوصية والتعيين من الله للامام
وسلبت الامة حقها فى تقرير مصير الحكم فى مجتمعا ...
وذلك عندما جعلت طبيعة السلطة دينية ، بأن قاست
الامامة على النبوة ، وقررت ان طبيعتهما واحدة ،
ومهمتهما واحدة ، والغاية منهما واحدة ، فوقفت مع
ما نسميه اليوم : الحكم « بالحق الالهى » ، والقول
« بالدولة الدينية » !

وترتبا على هذا الموقف المحورى قالت الشيعة
بعضة الائمة قياسا على عصمة الانبياء والمرسلين ...
وبالعلم اللامحدود الذى يتصف به الامام .. وباتصال
نبا السماء وأخبارها بالامام ، بواسطة « روح
القدس » ، على نحو يضمن له ما ضمنه الوحي للانبياء !
ومن ثم فلقد فسرت الصراع على السلطة فى المجتمع
الاسلامى تفسيراً دينياً ، فكفرت الصحابة الذين قدموا
ابا بكر فى الخلافة على على بن ابي طالب ، ونزعت صفة
الايمان والاسلام عن كل خصوم الشيعة السياسيين !

تلك هى الفكرة المحورية فى الفكر الشيعى عن الامامة
وأصول الحكم وفلسفته : القول بالحق الالهى ، والدولة
الدينية ، ووحدۃ السلطتين : الدينية والزمنية فى ذات
الامام وحكمه .. وعلى هذه الفكرة رتبوا كل النتائج
التي توصلوا اليها ، وانطلاقا منها وصلوا الى كل الاحكام
التي أصدروها ، مما عرض له هذا البحث فيما تقدم
من صفحات ...

وكان المعتزلة على وعى تام بأن تلك هى القضية

الاساسية والفكرة المحورية فى الصراع ، ومن ثم فلقد ساقوا حججهم وادلتهم وبراهينهم لتفنيدها ، ولاثبات مذهبهم فى مدنية السلطة والحكم ، بما يترتب على هذه الفكرة من نتائج وتؤدى اليه من احكام ... فسكانت نظريتهم فى هذا المقام ، كما عرض لها هذا البحث ، متمثلة فى عدد من النقاط ، أهمها :

١ - ان دولة الخلافة الراشدة كانت نظاما سياسيا أسهم المسلمون بارادتهم البشرية فى بنائه ، ومن ثم فان الطابع السياسى ، وليس الدينى ، هو الذى يطبع بناءها .. فمصطلحات مبحث الامامة .. وشؤون التشريع السياسى .. والصراع على السلطة .. كانت مباحث وقضايا سياسية ، واجتهادات انسانية ، تمت فى اطار وصية الدين العامة بالعدل واداء الامانات الى أهلها ، ومن ثم فلا حق لمسلم أن يتخذ منها سبيلا للقول بكفر خصمه لان الخلاف والاتفاق فى هذه الامور قد تم وحدث بين أبناء الدين الواحد والملة الواحدة والقبلة الواحدة .

٢ - ان نشأة البحث النظرى فى نظرية الامامة ، وخاصة القول بالنص والوصية على مذهب الشيعة ، قد حدث بعد انقضاء عهد دولة الخلفاء الراشدين ... وليس فى كتاب الله ولا سنة نبيه الصحيحة ولا فى تراث الصحابة ما يشهد لهذه النظرية الشيعية او بصحتها أو يوافقها .. فهى لا تعدو أن تكون نظرية سياسية طرأت على الفكر الإسلامى ، واجتهد أصحابها كي يجدوا لها سنداً من الدين ، وذلك حتى ينتقلوا بمبحثها من اطار الفروع والسياسة الى اطار الاصول والدين .

ولكن النشأة السياسية لكل الفرق الإسلامية الكبرى

ومن ثم الطبيعة السياسية لفكرها الاساسى تقف دون محاولة الشيعة المزج بين نظريتهم فى الامامة وبين اصول الدين .

٣ - ان الطبيعة المدنية والاجتماعية لاي مجتمع يتكون من اية جماعة بشرية تتطلب قيام سلطة تفوضها هذه الجماعة القيام بعدد من المهام التى تتنازل عنها هذه الجماعة لهذه السلطة بمقتضى عهد الرضا وعقد التفويض - ومن هنا فان الامام قائم لمصلحة الدنيا وانتظام امرها - على حين أن الدين قد قام بالنبوة التى اختتم طورها محمد عليه الصلاة والسلام ، ولا زال قائما بالكتابات والسنة المتواترة والاجماع المستند اليهما - وجماعة المسلمين ، التى تختار الامام بواسطة ممثلها ، هى سند هذا الامام وقاعدة قوته وشوكته وسلطته ، ولها مراقبته ، وحسابه ، والاخذ على يده ، وكذلك خلعه اذا اخل بشروط عقد التفويض ، أن سلما وان بالثورة والقتال حسب ما تقتضيه مصلحة الناس .. فالثقة فى الامة ، والعصمة لها وحدها !..

٤ - ان الطبيعة المدنية والسياسية للمهام التى ينصب الامام لانجازها هى التى تحدد صفاته والشروط التى يجب أن تتوافر فيه .. فهو حاكم أعلى فى الدولة ، تشترط فيه شروط الحاكم التى تضمن له التمكن من تنفيذ الشريعة والقانون ، وليس صاحب سلطان دينى تتطلب فيه العصمة والاتصال بنبأ السماء . بل أن التقدم فى السياسة والحرب ورباطة الجأش مقدم فى صفات الامام عن الصلاح والتقوى والفقه فى الدين وزيادة النسك وكثرة العبادات ، لان طبيعة المهام الموكولة

اليه هي التي تحدد الشروط المطلوبة فيه والصفات التي لا بد وأن يتصف بها .

٥ - أن سلطة الامام والدولة لا تقف عند حد : جماعة بيضة الامة والدفاع عن استقلالها وحريتها ، وكذلك حفظ امنها الداخلي ، والقضاء فى المنازعات والفصل فى القضايا التي يترافع بها الناس الى القضاة .. بل ان لهذه السلطة مدخلا فى الكثير من أمور المجتمع والافراد . فلها السلطة والسلطان فى كل ما هو عام ، يمس مصلحة المجموع ، ولها كذلك أن تتدخل فى شؤون الفرد اذا عجز عن تسييرها على النحو الاصلح له وللمجتمع .. فالطابع « الشمولى » يغلب على اختصاصها والمدى الذى يذهب اليه سلطانها ..

٦ - أن الفكر النظرى الذى قدمه المعتزلة فى الامامة وأصول الحكم وفلسفته قد تعدى نطاق البحث والفكر والجدل ، وذلك عندما حاولوا وضعه موضع التطبيق ، بالسلم حيناً وبالثورة حيناً آخر .. وذلك لانهم لم يكتفوا مجرد فلاسفة الهيين ومفكرين نظريين ، بل كانوا كذلك ساسة وثوارا ، اقاموا تنظيميا « فكريا - سياسيا » تسلم بالعقل ، وناضل فى سبيل دولة : يحل فيها الفكر القومى القائم على الحضارة محل العصبية القبلية والتعصب الشعبى .. ويسود فيها العقل على الخرافة ، ويتقدم على قبحه من الادلة وسبل الاستدلال .. ويصبح فيها « اهل الاختيار » الذين يكونون « الراى العام المستنير » هم سند الدولة وقوتها ، وهم كذلك الرقباء عليها والمحاسبون لها .. دولة تسود فيها اصول المعتزلة الخمسة ، وترتفع فيها رايات اهل العدل والتوحيد .!

كلمة عن مصادر هذا البحث

كانت طبيعة هذا البحث هي المعيار الذي حكم اختيارنا لمصادره ، وحدد لنا طبيعة المراجع التي بحثنا عن مادته فيها .. وحتى يكون لهذه العبارة المجملّة معنى واضحاً ، وكذلك حتى تكون قائمة « المصادر » التي يذيل بها البحث ذات قيمة للناظر فيها ، فلقد آثرنا أن نلقى بعض الضوء على المعيار الذي حدد اختيارنا لهذه المصادر دون غيرها ، والعطاء الذي قدمته لنا هذه المصادر في بحثنا الذي قدمناه عن : الإمامة وفلسفة الحكم وأصوله .

وهذه الاضواء التي نود تسليطها على هذه المصادر توجزها هذه النقاط :

أولاً : في بحث يرتاد ، للمرة الاولى ، دراسة فكر المعتزلة في الإمامة وفلسفة الحكم وأصوله ، كان لابد وأن نستقى هذا الفكر من منابعه الاصلية والاصيلة ، وهو الامر الذي تطلب منا أن نرجع الى كل مايسر حتى الان للباحثين من آثار المعتزلة ، مطبوعة كانت تلك الآثار أم مخطوطة .. وذلك بالاضافة الى ماورد عن آرائهم في كتب المقالات .

ولقد كان في مقدمة المصادر الاعتزالية التي رجعنا إليها موسوعة قاضي القضاة عبد الجبار بن أحمد الهمداني « المتوفى سنة ٤١٥ هـ » : « المغنى في أبواب التوحيد والعدل » وهي أوفى مصدر يضم آراء المعتزلة ويبسط القول في أصولهم الفكرية الخمسة ، ويجادل الفرق المخالفة لهم ، اسلامية كانت تلك الفرق أو غير اسلامية ...

و « المغنى » كتبه القاضي عبد الجبار في عشرين جزءا ، اكتشف منه وطبع حتى الآن أربعة عشر جزءا ، تقع في ستة عشر مجلدا .. ولقد اختص الحديث عن الإمامة بمجلدين من مجلداته هما الجزء العشرون بقسميه : الأول والثاني ، كما تناثرت آراء وأحاديث عنها في مختلف أجزاء الأخرى ، ومن ثم كانت كل أجزاء « المغنى » مصدرا رئيسيا من مصادر بحثنا هذا ، لأنها قد أحاطت بكثير من الأصول والقضايا التي تتصل بمبحث الإمامة على نحو من الانحاء ..

أما القضايا الرئيسية التي توزعت على أجزاء هذا المصدر فإنها تتضح من هذا الثبت بهذه الأجزاء .

١ - الجزء الرابع : ويضم مباحث « أصل التوحيد » من مثل : عدم جواز الحاجة على الله ، ونفى الرؤية عنه ، والبات وحدانيته .. الخ .

٢ - الجزء الخامس : ويضم مباحث : الفرق قيم الاسلامية وحجج المعتزلة ضد مقالاتها .. ثم البحث في أسماء الله سبحانه وتعالى .

٣ - الجزء السادس : - ويقع في مجلدين - يضم

الاول مبحث : « التعديل والتجوير » ، ويختص الثامن بمبحث : « الارادة » .

٤ - الجزء السابع : ويضم مبحث : « القرآن » والخلاف حول خلقه وقدمه ونظرية المعتزلة في هذا المبحث .

٥ - الجزء الثامن : ويضم مبحث : « المخلوق » الذى يتناول أفعال الانسان وحريته واختياره .

٦ - الجزء التاسع : ويضم مبحث : « التوليد » الذى يتصل بمبحث الجزء الثامن فى الحرية والاختيار .

٧ - الجزء الحادى عشر : ويضم مباحث : « الاجال والارزاق ، والأسعار والرخص والغلاء ، والتكليف » ، وهى تتصل بمبحث الاختيار .

٨ - الجزء الثانى عشر : ويضم مبحث : « النظر والمعارف » .

٩ - الجزء الثالث عشر : ويضم مبحثى : « اللطف ، والالام » .

١٠ - الجزء الرابع عشر : ويضم مباحث : « الاصباح ، واستحقاق الدم ، والتوبة » .

١١ - الجزء الخامس عشر : ويضم مبحث : « النبوات » .

١٢ - الجزء السادس عشر : ويضم مباحث : « الاخبار ونسخ الشرائع ، وثبوت نبوة محمد عليه الصلاة والسلام ، واعجاز القرآن » .

١٣ - الجزء السابع عشر : ويضم مبحث : « اصول الفقه » ..

١٤ - الجزء العشرون : - ويقع في مجلدين - يضمان
مبحث : « الإمامة » .

وغير موسوعة « المغنى » هذه رجعنا الى اثار القاضي
عبد الجبار الاخرى ، مثل : « شرح الاصول الخمسة »
و « المجموع المحيط بالتكليف » - في أسفاره المخطوطة
- و « تثبيت دلائل النبوة » - بجزئيه - و « فضل
الاعتزال وطبقات المعتزلة » و « مختصر أصول
الدين » .

كما رجعنا الى مكتبه المحدثون عن القاضي عبد
الجبار ، وكذلك ماكتبوه عن الجبائيان : أبى على وأبى
هاشم ، وهما من شيوخ القاضي عبد الجبار .
ومما يجدر التنبيه اليه ان كتابات القاضي عبد الجبار
تعرض لآراء المعتزلة جميعا ، وتحكم مقالات البصريين
والبغداديين منهم ، ولكن موسوعة أبى الجبار
« شرح نهج البلاغة » - التى تقم في عشرين مجلدا - تهتم
أكثر من غيرها بعرض مقالات المعتزلة البغداديين ،
ولذلك كانت هذه الموسوعة - مع نقض الاسكافى لثمانية
الجاحظ - من أهم مصادرنا التى استقيناه منها آراء هذا
الفريق من المعتزلة ..

أما مقالات المعتزلة البصريين فيعرضها ويدافع عنها
الجاحظ ، ومن هنا كان رجوعنا الى كل آثاره الفكرية ،
تقريبا ، وفى مقدمتها :

١ - رسائل الجاحظ : بجزئها .. ففيها تناثرت آراء
المعتزلة ومقالاتهم فى عدد من أهم مباحث الإمامة
وقضاياها .

٢ - العثمانية : وهو الكتاب الذي جعل منه طابعه
البجدلى مصدرا من مصادر الامامة الهامة عند الجاحظ .

٣ - الحيوان : بأجزائه السبعة ، اذ تنائرت فيه
عدة آراء ومباحث في الامامة وقضاياها .

٤ - التاج فى اخلاق الملوك : باعتباره من كتب
السياسة التى تعرض فيها الجاحظ لشؤون الحكم .

٥ - البيان والتبيين : الذى يعرض لامور سياسية
بين ثنايا الروايات والعصص الادبى .

كما رجعنا الى كتاب الخياط « الانتصار والرد على
ابن الراوندى الملحد » . وهو الكتاب الذى عرض لمقالات
المعتزلة من خلال دفع تهم خصومهم عنهم .. وكذلك كتاب
أبى الحسين البصرى : « المعتمد فى اصول الفقه » الذى
يمثل لونا متميزا من فكر المعتزلة غير علم الكلام .

كذلك رجعنا الى كتاب ابن المرتضى « المنية والامل فى
شرح كتاب الملل والنحل » وكتاب الحاكم بن كرامة
الجشمى « شرح عيون المسائل » ، وهما يعرضان لمقالات
المعتزلة وطبقات رجالهم .. وكذلك لكتاب البلخى عن
طبقاتهم التى عرض لها فى مؤلفه : « مقالات الاسلاميين »
.. وكذلك كتابات الصاحب بن عباد فى « رسائله »
ورسائله عن « الابانة عن مذهب أهل العدل » ...
وايضا كتب الماوردى : « الاحكام السلطانية » و « ادب
القاضى » و « ادب الدنيا والدين » ..

واخير رجعنا الى كتابات المحدثين عن المعتزلة ومقالاتهم
واعلامهم ، سواء منهم العرب او المستشرقين .
هذا عن المصادر الاصلية لفكر المعتزلة التى اعتمدنا

عليها في استيفاء مقالاتهم في الامامة وأصول الحكم وفلسفته ..

ثانيا : وينفس المعيار ذهبنا نستقى مقالات الشيعة ومذهبيها في الامامة ، فعمدنا الى اوثق مصادرها التي كتبها أئمتها وأعلامها .. فرجعنا الى مصادر الشيعة الامامية الاساسية ، وفي مقدمتها :

« الاصول من الكافي » للكليني .. وهو اوثق مصدر شيعي روت فيه الامامية احاديث أصولها ومقالاتها عن أئمتها .. و « الفدير في الكتاب والسنة والادب » الذي ضمنته الامامية كل شاردة وواردة روتها هي أو سواها عن الوسية وأحاديثها .. و « مجمع البيان في تفسير القرآن » للطبرسي ، وهو نموذج للتفسير الشيعي الامامي للقرآن الكريم ..

و « تلخيص الشافي » للطوسي « أبي جعفر » الذي يمثل رد الامامية على المعتزلة ، وبالذات على « المغنى » للقاضي عبد الجبار .. و « تجريد الكلام » و « تلخيص المحصل » للطوسي « نصير الدين » .. و « البينات الوصية » للمسعودي .. و « منهاج الكرامة في معرفة الامامة » لابن المطهر الحلي ..

كما رجعنا الى اثار امام الشيعة في عصره : الشريف المرتضى ، من مثل « أمالي المرتضى » بقسميها ، ومخطوط « المجموع من كلامه » ورسائله عن « انقاذ البشر من الجبر والقدر » ، وهي الاثار التي تنشرت فيها آراؤه في الامامة ، ومثلت مع كتابه « الشافي » ، الذي رد به على استاذة القاضي عبد الجبار ، جماع فكر الامامية في نظرية الامامة وفلسفتها .

كما رجعنا الى اثار مفكرى الامامية المحدثين ، وخاصة
محمد رضا المظفر فى « عقائد الامامية » وعبد الحسين
شرف الدين الموسوى فى « المراجعات » ..

واخيرا استأنسنا ببحث الدكتور أحمد صبحى عن
« نظرية الامامة لدى الشيعة الاثنى عشرية » .. فاكتملت
لنا مقالات الشيعة الامامية من اوثق مصادرها ..

وكذلك فعلنا بمقالات الشيعة الاسماعيلية ، عندما
رجعنا الى الكرمانى فى « راحة العقل » وأبى حنيفة
النعمان المغربى فى « دعائم الاسلام » وهما من امهات
مصادرها التى احاطت بمقالاتها .. ثم أضفنا اليها بحث
المستشرق الدكتور برنارد لويس عن « اصول
الاسماعيلية » .. فاكتملت معالم مذهبها فى الامامة من
منابعها الفكرية الخاصة بها ..

وذات الشيء صنعناه ونحن نستقى فكر الشيعة
الزيدية .. وذلك عندما رجعنا الى كتابات ائمتهم :
القاسم الرسى ، ويحيى بن الحسين فى « رسائل العدل
والتوحيد » بجزئها .. والى مخطوط ابن أبى يحيى الذى
يرد فيه على المعتزلة ، وعنوانه « النقض على صاحب
مجموع المحيط فيما يخالف فيه الزيدية من الامامة »
.. وكذلك آراء ابن متويه التى ضمنها تدوينه لشرح
القاضى عبد الجبار للاصول الخمسة .. ثم أضفنا الى
ذلك دراسة حديثة عن « ثورة زيد بن على » كتبها ناجى
حسن ، كرسالة جامعية ..

ثالثا : أما فكر الخوارج فى الامامة ، وتاريخ ثوراتهم .
فلقد اجتهدنا ، فى استقاء مادتهما ، أن نسلك نفس
السبيل ، فرجعنا الى اوثق مصادر التاريخ القديمة ،

وكتابات المحدثين في جمع مادة ثوراتهم وتاريخها .. ثم
اعتمدنا - الى بجانب كتب المقالات التي كتبها غسـ
الخوارج - في جمع مادة مذهبهم في الامامة على نص
لكاتب منهم هو أبو حفص عمر بن جميع ، فرجعنا الى
« متن عقيدة التوحيد » والى الشروح التي كتبها
الخوارج عليها ، وخاصة شرحي : الشماخي والتلاتي .
فاستطعنا أن نجعل منهجنا في الرجوع الى المصادر
الاصلية لاصحاب المذاهب والفرق مطردا ومتسقا حتي
في هذا الموطن الذي تميز فيه المادة وتندر الآثار الاصيلة
المتاحة للباحثين ..

رابعا : وفيما يتعلق بمقالات أصحاب الحديث ،
والاشعرية ، والظاهرية ، وعامة من يطلق عليهم اسم :
أهل السنة ، فلقد اجتهدنا أن تكون مصادرها هي مؤلفات
أعلامهم الاول ، وكذلك كتب المقالات التي أرخ بها هؤلاء
الاعلام للمذاهب والفرق .

فمن أصحاب الحديث نجد في مصادرها آثار أبي يعلى
الفراء : « الاحكام السلطانية » و « كتاب الامامة » ..
وكتب ابن تيمية في : « العقود » و « السياسة الشرعية »
و « منهاج السنة النبوية » ..

ومن مفكري الاشعرية نجد - على سبيل المثال - :
مؤلفات الاشعري : « اللمع » و « الابانة » و « مقالات
الاسلاميين » .. ومؤلف « التمهيد » للباقلاني .. ومؤلفي
الجويني : « الارشاد » و « لمع الادلة » .. وكتب الفخر
الرازي : « معالم اصول الدين » و « محصل افكار
المقدمين والمتأخرين » و « اعتقادات فرق المسلمين
والمشركين » .. ومؤلفات الغزالي : « فضائح الباطنية »

و « الاقتصاد فى الاعتقاد » و « احياء علوم الدين » ..
ثم كتب البغدادى « الفرق بين الفرق » و « أصول
الدين » .. وكتب الشهرستانى : « الملل والنحل »
و « نهاية الاقدام » ..

ثم .. شرح التفتازانى « للعقائد النسفية » .. وشرح
الجرجاني « للمواقف » ..

اما فكر المدرسة الظاهرية فلقد استقيناه من مؤلفات
علمها ابن حزم الظاهري ، وبالدات : « الفصل فى الملل
والاهواء والنحل » و « المحلى » و « الاحكام فى اصول
الاحكام » ..

فاجتمعت لهذا البحث مادة مقالات اهل السنة فى
الامامة من أوثق مصادر ائمتها واعلامها ..

خامسا : اما وقائع التاريخ واحداثه التى عرض لها
هذا البحث فان مصادرها كانت هى الاخرى اقدم
وأوثق مصادر ثقافتنا وحضارتنا فى التاريخ .. فالى
جانب صحيحى البخارى ومسلم - باعتبارهما مصدران
من مصادر التاريخ أيضا - هناك الطبرى فى تاريخه ..
وابن قتيبة فى « المعارف » و « الامامة والسياسة »
و « عيون الاخبار » .. وابن سعد فى طبقاته .. وابن
عبد البر فى « الدرر » .. وابن النديم فى « الفهرست »
.. والمسعودى فى « مروج الذهب » ... والمبرد فى
« الكامل » .. وعز الدين بن الاثير فى « اسد الغابة »
و « اللباب » .. ونصر بن مزاحم فى « وقعة صفين »
.. ثم النويرى فى « نهاية الارب » .. والقلقشندي
فى « مآثر الاخافة » .. والمقريزى فى « الخطط » ..

وابن خلدون في مقدمته .. وذلك علاوة على الوثائق السياسية لعصر صدر الاسلام والخلفاء الراشدين .

فهنا ، أيضا ، أمهات مصادر التاريخ وأوثق مراجعه ..

سادسا : ونفس المنهج قد اتبعناه عندما تطلب الامر مصدرا في اللغة نرجع اليه في تفسير المصطلحات .. او مرجعا في تقسيم العلوم وتعريف الفنون وتصنيف المصطلحات - او قائمة لرصد المطبوعات .. فلقد رجعنا الى امثال : ابن منظور ، والخوارزمي ، والتهانوي ، والجرجاني ، وطاش كبرى زاده ، وحاجي خليفة ، وسركيس ...

سابعا : وأخيرا .. فان تركيزنا على استقاء مقالات الفرق من مصادرها الاصلية الاصلية لم يمنعنا من الاستئناس بآراء المحدثين والمعاصرين ، فضمت مصادر هذا البحث أسماء كوكبة من اعلام فكرنا الحديث والمعاصر ، عربا ومستشرقين ، قدموا في اطار هذه الدراسات أعمالا فكرية جادة وممتازة ، فقدموا لنا في بحثنا هذا اسهامات يستحقون عليها الثناء والشكر والتقدير ..

تلك كلمة عن مصادر هذا البحث ، لعلها تفيد المطالع على قائمة المصادر ، فتحولها الى قائمة ناطقة بدلا من ان تظل خرساء لا تكاد تبين ! ..

المصادر

- ابن أبي الحديد : (شرح نهج البلاغة) تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم . طبعة القاهرة سنة ١٩٥٩ م .
- ابن أبي يحيى : (أبو الفضل جعفر بن أحمد بن عبد السلام) : (النقض على صاحب مجموع المحيط فيما يخالف فيه الزيدية من الإمامة) مخطوط مصور بدار الكتب المصرية (فى ذيل . المجموع المحيط : للقاضى عبد الجبار) .
- ابن الأثير (عز الدين ، الجزرى) : (أسد الغابة فى معرفة الصحابة) طبعة دار الشعب ، القاهرة .
- (الباب فى تهذيب الانساب) طبعة دار صادر ، بيروت .
- ابن تيمية : (نظرية العقد « العقود ») تحقيق : محمد حامد الفقى . طبعة القاهرة سنة ١٩٤٩ م .
- (السيرة الشرعية فى اصلاح الراعى والرعية) مراجعة وتعليق : محمد عبد الله السمان . طبعة القاهرة سنة ١٩٦١ م .
- (منهاج السنة النبوية) . تحقيق : د . محمد رشاد سالم . طبعة القاهرة سنة ١٩٦٢ م .
- ابن جميع (أبو حفص عمر) : (متن عقيدة التوحيد) نشر - موتيلينسكى . طبعة باريس سنة ١٩٢٠ م .
- (مقدمة التوحيد وشروحها) شرح : بدر الدين ابى العباس أحمد بن سعيد الشماخى (المتوفى سنة ٩٢٨ هـ) وأبى سليمان داود بن ابراهيم التلاتى (المتوفى سنة ٩٦٧ هـ) .

تصحيح وتعليق : أبو اسحق إبراهيم اطفيش الجزائري .
طبعة القاهرة سنة ١٣٥٣ هـ .

ابن حزم (أبو محمد على بن أحمد بن سعيد) : (المحلى)
تحقيق : أحمد محمد شاكر . طبعة القاهرة سنة ١٣٤٧ هـ .
(كتب الفصل فى الملل والاهواء والنحل) طبعة القاهرة
سنة ١٣٢١ هـ .

(الاحكام فى أصول الاحكام) طبعة القاهرة ، الثانية ،
مطبعة الامام .

ابن خلدون (عبد الرحمن) : (المقدمة) طبعة القاهرة سنة
١٣٢٢ هـ .

ابن سعد : (الطبقات الكبرى) . طبعة دار التحرير ، القاهرة .

ابن المظفر (محمد بن على بن طباطبا) : (الفخرى فى الآداب
السلطانية والدول الاسلامية) طبعة القاهرة سنة ١٩٢٨ م .

ابن عبد البر (يوسف) : (الدرر فى اختصار المغازى والسير)
تحقيق د . شوقي ضيف . طبعة القاهرة سنة ١٩٦٦ م .

ابن قتيبة (أبو محمد عبد الله بن مسلم الدينورى) : (المعارف)
تحقيق : د . ثروت عكاشة . طبعة القاهرة سنة ١٩٦٠ م .

(عيون الاخبار) . طبعة دار الكتب ، القاهرة سنة ١٩٧٣ م .

(كتاب الامامة والسياسة) . طبعة القاهرة سنة ١٣٣١ هـ .

ابن المرتضى (أحمد بن يحيى) : (كتاب المنية والامل فى شرح
كتاب الملل والنحل) . مخطوط مصور بدار الكتب المصرية .
(باب ذكر المعتزلة - من كتاب المنيل والامل) تحقيق : توما
أرنولد . طبعة نايدر آباد الدكن الهند سنة ١٣١٦ هـ .

ابن المطهر الحلى (جمال الدين أبو منصور الحسن بن يوسف
ابن على) : (منهاج الكرامة فى معرفة الامامة) . مطبوع
بكتاب (منهاج السنة) لابن تيمية .

ابن منظور : (لسان العرب) طبعة القاهرة .

ابن الخديم : (الفهرست) طبعة ليبزج .

أبو حذيفة المغربي (النعمان بن محمد بن منصور بن أحمد التميمي) (دعائم الاسلام ، وذكر الحلال والحرام ، والقضايا والاحكام عن اهل رسول الله عليه وعليهم افضل السلام) تحقيق : آصف بن علي اصغر فيض . طبعة القاهرة سنة ١٩٦٩ م .

أبو ريذة (محمد عبد الهادي - دكتور) : (ابراهيم بن سباز النظام وأراؤه الكلامية والفلسفية) . طبعة القاهرة سنة ١٩٤٦ م .

أبو يعلى (محمد بن الحسين الفراء) : (الاحكام السلطانية) تحقيق : محمد حامد الفقى . طبعة القاهرة سنة ١٩٣٨ م .
(كتاب الامامة) ورد ضمن كتابه (المعتمد فى اصول الدين) مخطوطة الظاهرية ، بدمشق ونشرة : يوسف اييش بكتاب (لمصوص الفكر السياسى الاسلامى « الامامة عند السنة » ، طبعة بيروت سنة ١٩٦٦ م .

أبو يوسف : (كتاب الخراج) . طبعة القاهرة سنة ١٣٥٢ هـ .

أدم مقرر : (الحضارة الاسلامية فى القرن الرابع الهجرى . أو : عصر النهضة فى الاسلام) ترجمة د . محمد عبد الهادي أبو ريذة . طبعة بيروت سنة ١٩٦٧ م .

أرسطو : (رسالة أرسطوطاليس الى الاسكندر فى سياسة المدن) تحقيق : يوسف بيلافسكى . طبعة وارسو سنة ١٩٧٠ م .
أرنولد (توماس) : (الخلافة) ترجمة : جميل معلى . طبعة دمشق سنة ١٩٤٦ م .

الاسكافى (أبو جعفر) : (مناقضات أبى جعفر الاسكافى لبعض ما أورده الجاحظ فى العثمانية ، من شرح نهج البلاغة ،

لاين أبى الحديد) جمع وتحقيق : عبد السلام هارون . طبعة
القاهرة سنة ١٩٥٥ م . « فى نهاية كتيب (العثمانية) » .
الاشعرى (أبو الحسن على بن اسماعيل) : (الابانة عن اصول
الديانة) طبعة القاهرة . ادارة الطباعة الخيرية .

(مقالات الاسلاميين واختلاف المصلين) تحقيق : محمد
محيى الدين عبد الحميد . طبعة القاهرة سنة ١٩٦٩ م .
وطبعة استانبول سنة ١٩٢٩ م . بتحقيق : ه . ريتز .

(كتاب اللمع فى الرد على اهل الزيغ والبدع) . طبعة :
يوسف ايبش فى كتيب (نصوص الفكر السياسى الاسلامى :
الامامة عند السنة) بيروت سنة ١٩٦٦ م .

الاصبهائى (أير الفرج على بن الحسين بن محمد القرشى) :
(كتاب الاغاثى) تحقيق : ابراهيم الابيارى . طبعة دار
الشعب ، القاهرة .

البيير نصرى نادر (دكتور) : (فلسفة المعتزلة) : طبعة
الاسكندرية .

الامينى (عبد الحسين أحمد الامينى النجفى) : (الفدير : فى
الكتاب والسنة والادب) طبعة بيروت سنة ١٩٦٧ م .

الباقلاوى (أبو بكر محمد بن الطيب بن محمد) : (التمهيد فى الرد
على الملحدة والمعتلة والرافضة والخوارج والمعتزلة)
تحقيق : محمود محمد الخطيبى و د . محمد عبد الهادى
أبو ريذة . طبعة القاهرة سنة ١٩٤٧ م .

بدوى (عبد الرحمن - دكتور) : (مذاهب الاسلاميين) طبعة
بيروت سنة ١٩٧١ م .

بروكلمان (كارل) : (تاريخ الشعوب الاسلامية) ترجمة : نبيه
امين فارس ومنير البعلبكي . طبعة بيروت سنة ١٩٦٨ م .

- البغدادي (عبد القاهر) : (الفرق بين الفرق) طبعة بيروت سنة ١٩٧٣ م .
- (كتاب أصول الدين) طبعة استانبول سنة ١٩٢٨ م .
- البذخى (أبو القاسم) : (فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة) تحقيق : فؤاد سيد طبعة تونس سنة ١٩٧٢ م .
- القفقازاني (سعد الدين) : (كتاب شرح العقائد النسفية) طبعة القاهرة سنة ١٩١٣ م .
- التهانوي (محمد أعلى بن علي) : (كشف اصطلاحات الفنون) طبعة كلكتة ، بالهند سنة ١٨٩٢ م .
- الجاحظ (أبو عثمان عمرو بن بحر) : (رسائل الجاحظ) تحقيق وشرح : عبد السلام هارون . طبعة القاهرة سنة ١٩٦٤ وسنة ١٩٦٥ م .
- (مجموعة رسائل) طبعة مطبعة السعادة بالقاهرة ، سنة ١٣٢٤ هـ .
- (العثمانية) تحقيق : عبد السلام هارون . طبعة القاهرة سنة ١٩٥٥ م .
- (الحيوان) تحقيق : عبد السلام هارون . طبعة القاهرة ، الثانية .
- (التاج في أخلاق الملوك) تحقيق : محمد أديب . طبعة بيروت سنة ١٩٥٥ م .
- (البيان والتبيين) تحقيق : فوزى عطوى . طبعة بيروت سنة ١٩٦٨ م .
- جب (هاملتون) : (دراسات في حضارة الاسلام) ترجمة : د . احسان عباس ، د . محمد نجم ، د . محمود زايد . طبعة بيروت سنة ١٩٦٤ م .
- الجرجاني (علي بن محمد بن علي) : (التعريفات) طبعة القاهرة سنة ١٩٢٨ م .
- (شرح المواقف) طبعة القاهرة سنة ١٣١١ هـ .

جمال الدين القاسمي الدمشقي : (كتاب تاريخ الجهمية والمعتزلة)
طبعة القاهرة سنة ١٣٣١ هـ .

الجويني (امام الحرمين ابو المعالي عبد الملك) : (كتاب الارشاد
الى قواطع الادلة في اصول الاعتقاد) تحقيق : د . محمد
يوسف موسى ، على عبد النعم عبد الحميد . طبعة القاهرة
سنة ١٩٥٠ م .

(لمح الادلة في قواعد عقائد اهل السنة والجماعة) تحقيق :
د . فوقيه حسين محمود . طبعة القاهرة سنة ١٩٦٥ م .

جيوم (المفريد) : (الفلسفة وعلم الكلام) ترجمة : جرجيس
فتح الله . طبعة بيروت سنة ١٩٧٢ م . ضمن كتاب : (تراث
الاسلام) من تأليف جمهرة من المستشرقين ، باشراف :
توماس آرنولد .

حاجي خليفة (مصطفى بن عبد الله) : (كشف الظنون عن اسماء
الكتب والفنون) طبعة استانبول سنة ١٩٤١ م .

الحاكم النجاشي (الحسن بن كرامة) : (شرح عيون المسائل)
مخطوط مصور بدار الكتب المصرية .

الحسن البصري : (رسالة في القدر) تحقيق : محمد عمارة .
طبعة القاهرة سنة ١٩٧١ م . ضمن كتاب (رسائل العدل
والتوحيد) ج ١ .

الخطاط (ابو الحسين عبد الرحيم بن محمد بن عثمان) .
(الانتصار والرد على ابن الراوندي المحدث) تحقيق : د .
نييرج . طبعة القاهرة سنة ١٩٢٥ م .

الخوارزمي (ابو عبد الله محمد بن احمد بن يوسف) .
(مفاتيح العلوم) طبعة القاهرة سنة ١٣٤٢ هـ .

الدهلوي (ولي الله ، عبد العزيز بن احمد بن عبد الرحيم) .
(حجة الله البالغة) . تحقيق : الشيخ السيد سابق .
طبعة دار الكتب الحديثة - القاهرة .

ديورانت (ول) : (قصة الحضارة) طبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر • القاهرة •

الرازي (فخر الدين محمد بن عمر) : (معالم أصول الدين)
طبعة القاهرة سنة ١٣٢٢ هـ • على هامش (المصطلح) •

(محصل افكار المتقدمين والمتأخرين من العلماء والمتكلمين) •
طبعة القاهرة سنة ١٣٢٣ هـ •

(اعتقادات فرق المسلمين والمشركين) تحقيق : د • على
سامي النشور • طبعة القاهرة سنة ١٩٣٨ م •

الرئيس (محمد ضياء الدين - دكتور) : (النظريات السياسية
الاسلامية) طبعة القاهرة سنة ١٩٦٠ م •

(الخراج والنظم المالية للدولة الاسلامية) طبعة القاهرة
سنة ١٩٦١ م •

الزركلي (خير الدين) : (الاعلام) طبعة بيروت ، الثالثة •

زهدي حسن جابر الله : (المعتزلة) طبعة القاهرة سنة ١٩٤٧ م •

سائقيلام (دافيد دي) : (الفتنون والمجتمع) ترجمة : جرجس
فتح الله • طبعة بيروت سنة ١٩٧٢ م • ضمن كتاب
(تراث الاسلام) •

سركيس (يوسف اليان) : (معجم المطبوعات العربية والمعربة)
طبعة القاهرة سنة ١٩٢٦ م •

الشهرستاني (عبد الكريم) : (الملل والنحل) طبعة القاهرة سنة
١٣٢١ هـ • على هامش (الفصل) لابن حزم •

(نهاية الاقدام في علم الكلام) تحقيق : الفرد جيوم • طبعة
بدون تاريخ وبدون تحديد مكان الطبع •

الصاحب بن عباد : (الايانة عن مذهب اهل العدل) تحقيق : محمد
حسن آل ياسين • طبعة - ضمن مجموعة - بغداد سنة
١٩٦٣ م •

(رسائل الصاحب بن عباد) تحقيق : د • عيسو الوهاب

- عزام ، د . شوقي ضيف . طبعة القاهرة سنة ١٣٣٦ هـ .
- صباحي (احمد محمود - دكتور) : (نظرية الامامة لدى الشيعة
الاثنى عشرية) طبعة القاهرة سنة ١٩٦٩ م .
- صفي الدين اليفغاداي (عبد المؤمن بن عبد الحق) : (مراسد
الاطلاع على أسماء الامكنة والبقاع) تحقيق : على
المبيجاوي . طبعة القاهرة سنة ١٩٥٤ م .
- طلال كبرى زاده (احمد بن مصطفى) : (مفتاح السعادة ومصباح
السيادة) طبعة القاهرة . دار الكتب الحديثة .
- الطبري (أبو جعفر محمد بن جرير) : (تاريخ الامم والملوك)
تفسير القرآن) طبعة طهران . شركة المعارف الاسلامية .
- الطبري (أبو جعفر محمد بن جرير) : (تاريخ الامم والملوك)
طبعة القاهرة الاولى . وطبعة دار المعارف ، بتحقيق : محمد
أبو الفضل ابراهيم .
- طه الحاجري (دكتور) : (الجاحظ : حياته وآثاره) . طبعة
القاهرة سنة ١٩٦٢ .
- طه حسين (دكتور) : (الفتنة الكبرى) . طبعة القاهرة سنة
١٩٧٠ وسنة ١٩٦٩ م .
- (الشيخان) . طبعة القاهرة سنة ١٩٦٩ م .
- الطهطاوي (رفاعة رافع) : (نهاية الايجاز في سيرة ساكن
الحجاز) طبعة القاهرة ، الاولى .
- (انوار توفيق الجليل) . طبعة القاهرة ، الاولى .
- الطوسي (أبو جعفر) : (تلخيص الثباني) تحقيق : السيد حسين
بحر العلوم . طبعة النجف سنة ١٣٨٣ - ١٣٨٤ هـ .
- الطوسي (نصير الدين) : (تجريد الكلام) طبعة القاهرة سنة
١٣١١ هـ . على هامش (شرح المواقف) .

- (تلخيص محصل افكار المتقدمين والمتأخرين) طبعة القاهرة
سنة ١٣٢٢ هـ ، على هامش (المحصل) للرازي .
- عبد الجبار (ابو الحسن عبد الجبار الاسد آبادي - قاضي
القضاة) : (المغنى فى ابواب التوحيد والعدل) طبعة
القاهرة .
- (مختصر اصول الدين) تحقيق : محمد عمارة . طبعة
القاهرة سنة ١٩٧١ . ضمن كتاب : (رسائل المعدل
والتوحيد) ج ١ .
- (المجموع المحيط بالتكليف) مخطوط مصور بدار الكتب
المصرية .
- (شرح الاصول الخمسة) تحقيق : د . عبد الكريم عثمان .
طبعة القاهرة سنة ١٩٦٥ .
- (تثبیت دلائل النبوة) تحقيق : د . عبد الكريم عثمان .
طبعة بيروت سنة ١٩٦٦ .
- (فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة) تحقيق : فؤاد سيد .
طبعة تونس سنة ١٩٧٢ .
- عبد السلام هارون ، تحقيق : (نواذر المخطوطات) - المجلد
الاول . الطبعة الثانية ، القاهرة سنة ١٩٧٢ م .
- عبد الكريم عثمان (دكتور) : (قاضى القضاة : عبد الجبار بن
أحمد الهمداني) طبعة بيروت سنة ١٩٦٧ م .
- على سامى المنشار (دكتور) : (نشأة الفكر الفلسفى فى
الاسلام) . طبعة المعارف ، مصر ، سنة ١٩٦٩ م .
- على بن ابي طالب : (تهج البلاغة) طبعة دار الشعب ، القاهرة .
- على عبد الزقاق : (الاجتماع فى الشريعة الاسلامية) طبعة القاهرة
سنة ١٩٤٧ م .
- (الاسلام واصول الحكم) دراسة وتقديم : محمد عمارة .
طبعة بيروت سنة ١٩٧٢ م .
- على فهمى خليليم (دكتور) : (الجبائيان : ابو على وابو هاشم)
طبعة طرابلس - ليبيا سنة ١٩٦٨ م .

الغزالي (أبو حامد) : (فضائح الباطنية) تحقيق د . عبدالرحمن بدوي . طبعة القاهرة سنة ١٩٦٤ .

(كتاب الاقتصاد في الاعتقاد) طبعة القاهرة - محمود على صبيح .

(احياء علوم الدين) . طبعة دار الشعب ، القاهرة .

فان فلوتن : (السيادة العربية والشيعة والاسرائيليات في عهد بني أمية) ترجمة : د . حسن إبراهيم حسن ، محمد زكي إبراهيم . طبعة القاهرة سنة ١٩٦٥ م .

فلهوزن (يوليوس) : (تاريخ الدولة العربية) ترجمة د . محمد عبد الهادي أبو ريده . طبعة القاهرة سنة ١٩٦٨ م .

(الخوارج والشيعة) ترجمة : د . عبد الرحمن بدوي . طبعة القاهرة سنة ١٩٥٨ م .

القاسم الرسي : (رسائل العدل والتوحيد) دراسة وتحقيق : محمد عمارة . طبعة القاهرة سنة ١٩٧١ م .

القرافي (أحمد ادريس بن عبد الرحمن) : (الاحكام في تمييز الفتاوى عن الاحكام وتصرفات القاضي والامام) تحقيق : عبد الفتاح أبو غدة . طبعة حلب سنة ١٩٦٧ م .

القلقيشندى (أحمد بن عبد الله) : (مآثر الاناقة في معالم الخلافة) تحقيق : عبد الستار فراج . طبعة الكويت سنة ١٩٦٤ م .

الكليني (أبو جعفر محمد بن يعقوب بن اسحاق) : (الاصول من الكافي) تحقيق : علي أكبر العفاري . طبعة طهران سنة ١٣٨٨ هـ .

الكرمانى (أحمد حميد الدين) : (راحة العقل) تحقيق : د . محمد كامل حسين ، د . محمد مصطفى حلمي . طبعة القاهرة سنة ١٩٥٢ م .

لويس (برنارد - دكتور) : (اصول الاسماعيلية) ترجمة :

- خليل أحمد جلو ، جاسم محمد الرجد • طبعة القاهرة - دار الكتب العربى •
- الماوردى (أبو الحسن على بن محمد بن حبيب) : (الاحكام السلطانية والولايات الدينية) طبعة القاهرة سنة ١٩٦٠ م •
- (أدب القاضى) تحقيق : محيى هلال السرحان • طبعة بغداد سنة ١٩٧١ م •
- (أدب الدنيا والدين) تحقيق : مصطفى السقا • طبعة القاهرة سنة ١٩٧٣ م •
- الميرد (أبو العباس محمد بن يزيد) : (الكمل - باب المخارج) طبعة دمشق سنة ١٩٧٢ م •
- محمد حميد الله الحيدر ايمادى « جمع » : (مجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوى والخلافة الراشدة) • طبعة القاهرة سنة ١٩٥٦ م •
- محمد رشيد رضا : (الخلافة أو : الامامة العظمى) طبعة القاهرة سنة ١٣٤١ هـ •
- محمد عبده (الامم) : (الاعمال الكاملة للامام محمد عبده) دراسة وتحقيق محمد عمارة • طبعة بيروت سنة ١٩٧٢ م •
- محمد بن على بن الطيب البصرى المعتزلى (أبو الحسين) : (كتاب المعتمد فى أصول الفقه) تحقيق : محمد حميد الله ، أبو بكر ، حسن حنفى • طبعة دمشق سنة ١٩٦٥ •
- مذكور (ابراهيم - دكتور) : (فى الفلسفة الاسلامية - منهج وتطبيقه) طبعة القاهرة سنة ١٩٦٨ م •
- المرتضى (على بن الحسين المومنى - الشريف) : (امالى المرتضى - غرر الفرائد ودرر القلائد) تحقيق : محمد أبو الفضل ابراهيم • طبعة القاهرة سنة ١٩٥٤ م •
- (مجموع من كلام السيد المرتضى) مخطوط مصور بدار الكتب المصرية (١٥٩ عقائد تيمور) •

(انقاذ الميشر من الجبر والقدر) تحقيق : محمد عمارة ،
طبعة القاهرة سنة ١٩٧١ م . ضمن كتاب (رسائل الغدبل
والتوحيد) ج ١ .

المسعودي (أبو الحسن علي بن الحسين بن علي) : (مروج
الذهب ومعادن الجواهر) تحقيق : محمد محيي الدين عبد
الحميد . طبعة القاهرة سنة ١٩٦٦ م .
(اثبات الوصية) طبعة طهران سنة ١٣١٨ هـ .

المظهر (محمد رضا) : (عقائد الامامية) طبعة النجف - دار
النعمان للطباعة والنشر .

المقريزي (تقي الدين أحمد بن علي) : (خطط المقريزي : كتاب
المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار) طبعة دار التحرير ،
بالقاهرة .

(معرفة ما يجب لآل البيت النبوي من الحق على من عداهم)
تحقيق : محمد أحمد عاشور . طبعة القاهرة سنة ١٩٧٣ م .
(اتعاظ الحنفا بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفاء) ، تحقيق
د . جمال الدين الشيال . طبعة القاهرة سنة ١٩٦٧ م .

الموسوي (السيد عبد الحسين شرف الدين) : (المراجعات) طبعة
حلب - سوريا سنة ١٩٧١ م .

ناجي حسن : (ثورة زيد بن علي) طبعة بغداد سنة ١٩٦٦ م .
نصر بن مزاحم المنقري : (وقعة صفين) تحقيق : عبد السلام
هارون . طبعة القاهرة سنة ١٣٨٢ هـ .

نعيم زكي فهمي (دكتور) : (طرق التجارة الدولية ومحطاتها
بين الشرق والغرب) طبعة القاهرة سنة ١٩٧٣ م .

نلينو (كارلو الفونسو) : (بحوث في المعتزلة) ترجمة :
عبد الرحمن بدوي . طبعة القاهرة سنة ١٩٦٥ . ضمن كتاب
(التراث اليوناني في الحضارة الاسلامية) .

النويختى (الحسن بن موسى) : (كتاب فرق الشيعة) تحقيق :
ه . ريتز . طبعة استانبول سنة ١٩٣١ م .

النويرى (شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب) : (نهاية الارب
فى فنون الادب) طبعة دار الكتب المصرية .

واصل بن عطاء : (خطبة واصل التى أسقط منها المراء) تحقيق
عبد السلام هارون . طبعة القاهرة سنة ١٩٧٣ . ضمن كتاب
(نواذر المخطوطات) المجلد الاول .

يحيى بن الحسين : (رسائل العدل والتوحيد) ج ٢ دراسة
وتحقيق محمد عمارة . طبعة القاهرة سنة ١٩٧١ م .

يحيى هويدى (دكتور) : (تاريخ فلسفة الاسلام فى القارة
الافريقية) ج ١ . طبعة القاهرة سنة ١٩٦٥ م .

موسوعات : (صحيح البخارى) طبعة دار الشعب ، بالقاهرة .
(صحيح مسلم - بشرح النووى) طبعة محمود توفيق ،
ببناقاهرة .

(دائرة المعارف الاسلامية) طبعة دار الشعب ، بالقاهرة .
(الموسوعة العربية الميسرة) طبعة دار الشعب ،
ببناقاهرة .

(الموسوعة الفلسفية المختصرة) ترجمة : عبد الرشيد
الصديق ، جلال العشرى ، باشراف : د . زكى نجيب محمود .
طبعة القاهرة سنة ١٩٦٣ م .

صدرت هذه الطبعة - بكتاب الهلال - فى ثلاثة اقسام :

- ١ - الخلافة ونشأة الاحزاب الاسلامية - مايو سنة ١٩٨٣ م
- ٢ - المعتزلة واصل الحكم - ابريل سنة ١٩٨٤ م .
- ٣ - المعتزلة والثورة - مايو سنة ١٩٨٤ م .

رقم الإيداع بدار الكتب ٣١٠٨ - ٨٤

الترقيم الدولي : ٦ - ٠٩١ - ١١٨ - ٩٧٧ ISBN

كافة اشراكات مجلات دار الهدى

الكويت : السيد / عبد العال بسيوني زقفلول - الكويت -
الصفحة - ص ٠ ب رقم ٢١٨٣٣ تليفون ٧٤١١٦٤

جدة - ص - ب رقم ٤٩٣
السيد هاشم علي نحاس
المملكة العربية السعودية

ARABIC PUBLICATIONS
DISTRIBUTION BUREAU
Bishopsthorpe Road
London S.E. 26 ENGLAND

انجلترا :

Miguel Maccu Cury B. 25 da Ilha do
Catua Postal 7406, Sao Paulo, BRASIL : البرازيل

اسعار البيع للعدد الممتاز فئة ٥٠٠ ملجم :

سوريا ٩٠٠ ق.س ، لبنان ٩٠٠ ق.ل ، الاردن ٨٠٠ فلس ، الكويت ١١٠٠
فلس ، العراق ١٨٠٠ فلس ، السعودية ٨ ريال ، السودان ١٠٠٠ م.س ،
تونس ١٢٥٠ مليما ، المغرب ١٢٥٠ فرنكا ، الجزائر ١٢٥٠ سنتا ، الخليج
٨٠٠ فلس ، غزة والضفة ٣٠٠ ليرة ، الصومال ٨٠ بنى ، داكار ٦٠٠ فرنك ،
لاجوس ٨٠ بنى ، اسعرة ٦٠٠ سنت ، اليمن الشمالية ٨٠ بنى ، اديس أبابا
٦٠٠ سنت ، باريس ١٠ فرنكات ، لندن ١٠٠ بنس ، ايطاليا ١٥٠٠ ليرة ،
سويسرا ٤ فرنكات ، اثينا ١٠٠ دراخمة ، فينا ٤٠ شلن ، فرانكفورت ٥
مارك ، كوبنهاجن ١٥ كرونة ، استوكهولم ١٥ كرونة ، كندا ٣٠٠ سنت ،
البرازيل ٤٠٠ سنت ، نيويورك ٣٥٠ سنتا ، لوس انجلوس ٤٠٠ سنت ،
استراليا ٤٠٠ سنت ، هولندا ٥ فلورين ، عدن ٨٠ بنى .



هذا الكتاب

- بالعدل .. وبالحرية .. تتحقق انسانية الانسان ..!
- لكن .. ما العمل اذا حال الاستبداد بين الانسان وبين العدل والحرية ؟! .. هنا تختلف الاجابات :
- فالبعض يدعو الى الصبر ..!
 - والبعض يرى « مشروعية » الثورة ، كسبيل للتغيير ..
 - وهنا يثور التساؤل عن موقف الاسلام من « الثورة » ؟ ..
 - وهل حقا ما يزعمه « فقهاء السلاطين » من ان الاسلام يدعو الى « شكر » الحاكم اذا عدل .. و « الصبر عليه اذا ظلم » ؟!
 - أم ان موقف الاسلام ، من الثورة ، قد تجاوز « مشروعيتها » الى « وجوبها » ، كطريق لتحرير الامة من الجور والاستبداد ؟!
 - فى هذا الكتاب يعرض المفكر الاسلامى الدكتور محامى القضية - « القديمة - الجديدة » : - من خلال افكار الاسلام السياسى ، ليقدم لنا مواقف تيارات حيال هذا الموضوع .
 - انها دراسة اصيلية ، تقدم الاجابة الاسلامية لتساؤل الساحة الفكرية فى العصر الذى نعيش فيه ..!

C
834
19
84
2

0392898



0392898